

## بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب الصوم

#### باب مبدأ فرض الصوم

حدثنا أحمد بن محمد بن شيبويه حدثني علي بن حسين بن واقد عن أبيه  
يد النجوي عن عكرمة عن ابن عباس  
لذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلوا العتمة حرم  
الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة فاختان رجل نفسه فجامع امرأته  
على العشاء ولم يفطر فأراد الله عز وجل أن يجعل ذلك يسرا لمن بقي ورخصة  
فقال سبحانه

علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم  
الآية وكان هذا مما نفع الله به الناس ورخص لهم ويسر

( كتب عليكم )

: أي فرض

( الصيام )

: قال الحافظ في الفتح : الصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك  
مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب  
المحكم : الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، يقال صام صوما وصياما ،  
ورجل صائم وصوم وقال الراغب : الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قيل  
للفرس الممسك عن السير صائم ، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول  
المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب انتهى

( كما كتب )

: أي فرض . قال العيني : إنهم تكلموا في هذا التشبيه ، ف قيل : إنه تشبيه في أصل  
الوجوب لا في قدر الواجب ، والتشبيه لا يقتضي التسوية من كل وجه ، كما في قوله  
صلى الله عليه وسلم " إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر " وهذا تشبيه  
الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي . وقيل : هذا التشبيه في الأصل والقدر والوقت  
جميعا ، وكان على الأولين صوم رمضان لكنهم زادوا في العدد ونقلوا من أيام الحر إلى  
أيام الاعتدال .

وقال الطبري : وقال آخرون بل التشبيه إنما هو من أجل أن صومهم كان من العشاء  
الآخرة إلى العشاء الآخرة ، وكان ذلك فرض على المؤمنين في أول ما افترض عليهم  
الصوم

( العتمة )

: بفتح العين والتاء أي العشاء  
( إلى القابلة )

: أي الليلة المستقبلة

( فاختان رجل نفسه )

: افتعال من الخيانة أي خان يعني ظلم

( فجامع امرأته )

: بيان للخيانة

( وقد صلى العشاء )

: الواو للحال , أي بعد صلاة العشاء

( ولم يفطر )

: أي لم يأكل هذا الرجل شبعان , ولم يتعش وإن كان أفطر وقت الإفطار

( ذلك )

: الحكم

( يسرا )

: بعد العسر

( ورخصة ومنفعة )

: فأباح الجماع والطعام والشراب في جميع الليل

( فقال )

: الله عز وجل

{ تختانون أنفسكم }

: يعني تجامعون النساء وتأكلون وتشربون في الوقت الذي كان حراما عليكم . ذكره

الطبري . وفي تفسير ابن أبي حاتم عن مجاهد { تختانون أنفسكم } قال تظلمون

أنفسكم . قاله العيني

( وكان هذا )

: أي قوله تعالى : { علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم } إلى قوله { وكلوا واشربوا

حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر }

( ويسر )

: للناس . قال المنذري : في إسناده علي بن حسين بن واقد وهو ضعيف .

حدثنا نصر بن علي بن نصر الجهضمي أخبرنا أبو أحمد أخبرنا إسرائيل

بن إسحاق عن البراء قال

رجل إذا صام فنام لم يأكل إلى مثلها وإن صرمة بن قيس الأنصاري أتى امرأته

صائما فقال عندك شيء قالت لا لعلني أذهب فأطلب لك شيئا فذهبت وغلبته عينه

فقال خيبة لك فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه وكان يعمل يومه في أرضه

لك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت

أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم قرأ إلى قوله من الفجر

### ( كان الرجل إذا صام فنام )

: وفي رواية البخاري : إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية زهير كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس . ولأبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا , فإذا ناموا لم يطعموا شيئاً من ذلك إلى مثلها . فاتفقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم , وهذا هو المشهور في حديث غيره , وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس الذي سبق بصلاة العتمة . قلت . يحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً , والتقيد في الحقيقة إنما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث انتهى . وقال في فتح الودود : وقد يقال لا منافاة بينهما فيجوز تقيد المنع بكل منهما فأيهما تحقق أولاً تحقق المنع

( لم يأكل )

: هو جواب إذا

( إلى مثلها )

: أي إلى الليلة الأخرى

( وإن صرمة بن قيس )

: وفي رواية البخاري : وإن قيس بن صرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية , ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال صرمة بن قيس أخرجه أبو داود , ولأبي نعيم في المعرفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله . قال : وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس , فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوباً في رواية البخاري . هذا ما قاله الحافظ في الفتح

( وكان )

: أي صرمة

( فقال )

: أي صرمة بن قيس لامراته

( عندك )

: بكسر الكاف

( شيء )

: من الطعام

( قالت لا )

: أي ليس عندي طعام

( وغلته عينه )

: أي نام

( خيبة لك )

: بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل , وقيل : إذا كان بغير لام يجب نصبه , وإلا

جاز والخيبة الحرمان , يقال خاب يخيب إذا لم ينل ما طلب  
( فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه )

: وفي رواية البخاري : فلما انتصف النهار غشي عليه , وفي رواية أحمد : فأصبح صائما  
فلما انتصف النهار , فتحمل رواية البخاري وأحمد على أن الغشي وقع في آخر النصف  
الأول من النهار  
( يعمل يومه في أرضه )

: وفي مرسل السدي : كان يعمل في حيطان المدينة بالأجرة , فعلى هذا فقوله في  
أرضه إضافة اختصاص . قاله الحافظ في الفتح

{ الرفت }

: هو الجماع

( إلى قوله { من الفجر } )

: وفرح المسلمون بذلك . قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري والترمذي والنسائي .

### باب نسخ قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية

أي هذا باب في بيان أن قوله تعالى { وعلى الذين يطيقونه فدية } منسوخ .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

اختلف السلف في هذه الآية على أربعة أقوال :

أحدها : أنها ليست بمنسوخة , قاله ابن عباس .

الثاني : أنها منسوخة , كما قاله سلمة والجمهور .

والثالث : أنها مخصوصة , خص منها القادر الذي لا عذر له , وبقيت متناولة للمرضع  
والحامل .

الرابع : أن بعضها منسوخ وبعضها محكم .

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر يعني ابن مضر عن عمرو بن الحارث عن

عن يزيد مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع قال

ت هذه الآية

وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

كان من أراد منا أن يفطر ويفتدي فعل حتى نزلت هذه الآية التي بعدها

{ وعلى الذين يطيقونه }

: أي الصوم إن أفطروا

{ فدية }

: مرفوع على الابتداء وخبره مقدم هو قوله ( وعلى الذين ) : وقراءة العامة فدية  
بالتنوين وهي الجزاء والبدل من قولك فديت الشيء بالشيء أي هذا بهذا قاله العيني {  
**طعام مسكين** }

: بيان لـ " فدية .  
بدل منها , وهو نصف صاع من بر أو صاع من غيره عند أهل العراق , وعند أهل الحجاز  
مد قاله العيني  
( **فعل** )

: ذلك

( **الآية التي بعدها** )

: يعنى قوله تعالى { فمن شهد منكم الشهر فليصمه {

( **فمنسختها** )

: أي منسخت هذه الآية { فمن شهد منكم الشهر فليصمه { الآية الأولى , وهي قوله  
{ وعلى الذين يطيقونه فدية { قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم  
والترمذي والنسائي .

حدثنا أحمد بن محمد حدثني علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النحوي  
كرمة عن ابن عباس

الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

فكان من شاء منهم أن يفتدي بطعام مسكين افتدى وتم له صومه فقال  
فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم  
و قال

فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام

( **وتم له صومه** )

: أي اجرا , وإلا فهو مفطر

( **فقال** )

: الله تعالى

{ **فمن تطوع خيرا فهو خير له** }

يعني زاد على مسكين واحد فأطعم عن كل يوم مسكينين فأكثر . وقيل : فمن زاد على  
قدر الواجب عليه فأطعم صاعا , وعليه مد فهو خير له قاله في الخازن . وقال في فتح  
الودود : أي فرغب الله تعالى إياهم في الصوم أولا وندبهم إليه بقوله

{ **وأن تصوموا خير لكم** }

ليعتادوا الصوم فحين اعتادوا ذلك أوجب عليهم , ولم يرد أن قوله { وأن تصوموا } ناسخ  
للفدية من أصلها , فلعل من قال إنه ناسخ للفدية أراد هذا القدر والله - تعالى - أعلم  
انتهى كلام السندي , وقال الخازن : قيل هو خطاب مع الذين يطيقونه فيكون المعنى  
وأن تصوموا أيها المطيقون وتحملوا المشقة فهو خير لكم من الإفطار والفدية . وقيل :

هو خطاب مع الكافة , وهو الأصح ; لأن اللفظ عام فرجوعه إلى الكل أولى  
( وقال )  
: الله تعالى

{ فمن شهد منكم الشهر فليصمه }  
ففرض الصوم ونسخ التخيير . قال المنذري : وفيه علي بن الحسين بن واقد بن  
المسيح , وفيه مقال .

### باب من قال هي مثبتة للشيخ والحبلى

أي هذا باب في بيان أن من قال هذه الآية ( وعلى الذين يطيقونه ) ثابتة  
للشيخ والحبلى وهي غير منسوخة .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان حدثنا قتادة أن عكرمة حدثه أن  
س قال  
لحبلى والمرضع

### ( قال أثبت للحبلى )

: أي أثبت آية { وعلى الذين يطيقونه } لهما ونسخت في الباقي , فالنسخ السابق أراد  
به نسخ العموم , والحاصل أن من يطيق الصوم لكن له عذر يناسب الإفطار أو عليه فيه  
زيادة تعب كالشيخ الكبير فالآية فيه بقيت معمولة ونسخت في غيره , وعلى هذا فلا  
حاجة في بناء هذا الإثبات إلى تقدير لا في قوله { وعلى الذين يطيقونه } أي لا يطيقونه .  
قاله السندي : والحديث سكت عنه المنذري .

حدثنا ابن المثنى حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن عزرة  
عبد بن جبير عن ابن عباس  
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن  
ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحبلى والمرضع إذا خافتا  
و داود يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا

### ( كانت )

: هذه الآية { وعلى الذين يطيقونه }

### ( رخصة )

: ثابتة باقية إلى الآن

### ( للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان )

لكن مع شدة وتعب ومشقة عظيمة , أو للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يطيقان الصيام  
( أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا )

: ويؤيد هذا المعنى الأخير , ما أخرجه الدارقطني عن عطاء عن ابن عباس { وعلى

الذين يطيقونه فدية طعام مسكين { واحد , فمن تطوع خيرا قال زاد مسكينا آخر فهو خير , قال وليست بمنسوخة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام وأمر أن يطعم الذي يعلم أنه لا يطيقه . وهذا إسناد صحيح ثابت . قال في سبل السلام : روي عن ابن عباس أنه كان يقرأ { وعلى الذين يطيقونه } أي يكلفونه ولا يطيقونه ويقول ليست بمنسوخة , هي للشيخ الكبير والمرأة الهمة انتهى .

وقال العيني : وقد اختلف السلف في قوله عز وجل { وعلى الذين يطيقونه } فقال قوم إنها منسوخة , واستدلوا بحديث سلمة وابن عمر أي الذي أخرجه البخاري وهو قول علقمة والنخعي والحسن والشعبي وابن شهاب , وعلى هذا يكون قراءتهم { وعلى الذين يطيقونه } بضم الياء وكسر الطاء وسكون الياء الثانية . وعند ابن عباس هي محكمة وعليه قراءة يطوقونه بالواو المشددة , وروي عنه يطيقونه بفتح الطاء والهاء المشددة ثم إن الشيخ الكبير والعجوز إذا كان الصوم يجهدهما وبشق عليهما مشقة شديدة فلهما أن يفطرا أو يطعما لكل يوم مسكينا , وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم انتهى . ومعنى يطوقونه أي يكلفونه , ومعنى يطيقونه أي يتكلفونه كما يظهر من كلام العيني . وقال الحافظ في الفتح : واتفقت هذه الأخبار على أن قوله { وعلى الذين يطيقونه فدية } منسوخ وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة , لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه انتهى .

### (والحبلئ والمرضع )

: أي كانت رخصة للحبلئ والمرضع . قال الخطابي : مذهب ابن عباس في هذا أن الرخصة مثبتة للحبلئ والمرضع إذا خافتا على أولادهما وقد نسخت في الشيخ الكبير الذي يطيق الصوم فليس له أن يفطر ويفدي , إلا أن الحامل والمرضع وإن كانت الرخصة قائمة لهما فإنه يلزمهما القضاء مع الإطعام , وإنما لزمهما الإطعام مع القضاء لأنهما يفطران من أجل غيرهما شفقة على الولد وإبقاء عليه . وإذا كان الشيخ يجب عليه الإطعام , وهو إنما رخص له في الإفطار من أجل نفسه فقد عقل أن من يرخص فيه من غيره أولى بالإطعام وهذا على مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل . وقد روي ذلك أيضا عن مجاهد . وأما الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم فإنه يطعم ولا قضاء عليه . وقد روي ذلك أيضا عن مجاهد . وأما الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم فإنه يطعم ولا قضاء عليه لعجزه . وقد روي ذلك عن أنس وكان يفعل ذلك بعد ما أسن وكبر , وهو قول أبي حنيفة وأصحابه في الحبلئ والمرضع يقضيان ولا يطعمان كالمريض , كذلك روي عن الحسن وعطاء , والنخعي والزهري . وقال مالك بن أنس : الحبلئ هي كالمريض تقضي ولا تطعم والمرضع تقضي وتطعم . والحديث سكت عنه المنذري .

### باب الشهر يكون تسعا وعشرين

أي هذا باب في بيان أن الشهر قد يكون تسعا وعشرين لا أنه يكون دائما كذلك

حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس عن سعيد بن عني ابن سعيد بن العاص عن ابن عمر قال

سول الله صلى الله عليه وسلم إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا  
وهكذا وخنس سليمان أصبعه في الثالثة يعني تسعا وعشرين وثلاثين

(إنا)

: أي العرب وقيل أراد نفسه

(أمة)

: أي جماعة قريش مثل قوله تعالى { أمة من الناس يسقون } وقال الجوهرى : الأمة  
الجماعة . وقال الأخفش : هو في اللفظ واحد وفي المعنى جمع , وكل جنس من  
الحيوان أمة والأمة الطريقة والدين , يقال فلان لا أمة له أي لا دين له ولا نحلة له ,  
وكسر الهمزة فيه لغة . وقال ابن الأثير : الأمة الرجل المفرد بدين لقوله تعالى { إن  
إبراهيم كان أمة قانتا لله } قاله العيني

(أمية)

: بلفظ النسب إلى الأم , فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب , أو منسوب إلى الأم لأن  
المرأة هذه صفتها غالبا , وقيل منسوبون إلى أم القرى وهي مكة أي إنا أمة مكة . قاله  
الحافظ في الفتح . وقال العيني : قيل معناه باقون على ما ولدت عليه الأمهات . وقال  
الداودي : أمة أمية لم تأخذ عن كتب الأمم قبلها إنما أخذت عما جاءه الوحي من الله عز  
وجل انتهى

(لا نكتب ولا نحسب)

: بالنون فيهما وهما تفسيران لكونهم أمية . قال الحافظ في الفتح : والمراد أهل الإسلام  
الذين بحضرته عند تلك المقالة , وهو محمول على أكثرهم , أو المراد نفسه صلى الله  
عليه وسلم . وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة . قال الله تعالى { هو  
الذي بعث في الأميين رسولا منهم } ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب  
لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة .

والمراد بالحساب هما حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا إلا  
النزر اليسير , فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب  
التسيير انتهى .

قال العيني : وقوله لا نحسب بضم السين

(الشهر)

: أي الذي نحن فيه , أو جنس الشهر وهو مبتدأ

(هكذا)

: مشارا بها إلى نشر الأصابع العشر

(وهكذا)

: ثانيا

(وهكذا)

: ثالثا خبره بالربط بعد العطف , وفسره الراوي بتسعة وعشرين وثلاثين . قلت : لفظ  
هكذا وهكذا وهكذا ثابت في بعض النسخ ثلاث مرات وفي بعض النسخ هكذا وهكذا  
مرتان , وكذا أورده البخاري وفي رواية مختصرا ولفظه الشهر هكذا وهكذا يعني مرة

تسعة وعشرين ومرة ثلاثين .  
قال الحافظ في الفتح : هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصرا , وفيه اختصار عما رواه  
غندر عن شعبة . أخرجه مسلم عن ابن المثنى وغيره عنه بلفظ : الشهر هكذا وهكذا  
وعقد الإبهام في الثالثة , والشهر هكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين أي أشار أولا  
بأصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة , وهذا المعبر عنه بقوله  
تسع وعشرون , وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون انتهى .  
وقال الخطابي : قوله الشهر هكذا يريد أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين وليس يريد  
أن كل شهر تسعة وعشرون وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوما أن يخفى عليهم لأن  
الشهر في العرف وغالب العادة ثلاثون , فوجب أن يكون البيان فيه مصروفا إلى النادر  
دون المعروف منه , فلو أن رجلا حلف أو نذر أن يصوم شهرا بعينه فصام فكان تسعا  
وعشرين كان بارا في يمينه ونذره , ولو حلف ليصومن شهرا لا بعينه فعليه إتمام العدة  
ثلاثين يوما .

وفي الحديث مستدل لمن رأى الحكم بالإشارة وإعمال دلالة الإيماء كمن قال : امرأتي  
طالق وأشار بإصبعه الثلاث أنه يلزمه ثلاث تطليقات على الظاهر من الحال .

### ( وخنس سليمان أصبعه )

قال الخطابي : أي أضجعها فأخرها عن مقام أخواتها , ويقال للرجل إذا كان مع أصحابه  
في مسير أو سفر فتخلف عنهم قد خنس عن أصحابه انتهى .  
وقال العيني : لفظ خنس بفتح الخاء المعجمة والنون وفي آخره سين مهملة معناه  
قبض . والمشهور أنه لازم يقال خنس خنوسا , ويروى حنس بالحاء المهملة والباء  
الموحدة بمعنى خنس وهي رواية الكشميهني . انتهى . قال المنذري : والحديث أخرجه  
البخاري ومسلم وابن ماجه .

حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس عن سعيد بن

يعني ابن سعيد بن العاص عن ابن عمر قال

سول الله صلى الله عليه وسلم إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا  
وهكذا وخنس سليمان أصبعه في الثالثة يعني تسعا وعشرين وثلاثين

( إنا )

: أي العرب وقيل أراد نفسه

( أمة )

: أي جماعة قريش مثل قوله تعالى { أمة من الناس يسقون } وقال الجوهري : الأمة  
الجماعة . وقال الأخفش : هو في اللفظ واحد وفي المعنى جمع , وكل جنس من  
الحيوان أمة والأمة الطريقة والدين , يقال فلان لا أمة له أي لا دين له ولا نحلة له ,  
وكسر الهمزة فيه لغة . وقال ابن الأثير : الأمة الرجل المفرد بدين لقوله تعالى { إن  
إبراهيم كان أمة قانتا لله } قاله العيني

( أمية )

: بلفظ النسب إلى الأم , ف قيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب , أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالبا , وقيل منسوبون إلى أم القرى وهي مكة أي إنا أمة مكة . قاله الحافظ في الفتح . وقال العيني : قيل معناه باقون على ما ولدت عليه الأمهات . وقال الداودي : أمة أمية لم تأخذ عن كتب الأمم قبلها إنما أخذت عما جاءه الوحي من الله عز وجل انتهى

### ( لا نكتب ولا نحسب )

: بالنون فيهما وهما تفسيران لكونهم أمية . قال الحافظ في الفتح : والمراد أهل الإسلام الذين بحضرته عند تلك المقالة , وهو محمول على أكثرهم , أو المراد نفسه صلى الله عليه وسلم . وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة . قال الله تعالى { هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم } ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة .

والمراد بالحساب هما حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا إلا النزر اليسير , فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير انتهى .

قال العيني : وقوله لا نحسب بضم السين

### ( الشهر )

: أي الذي نحن فيه , أو جنس الشهر وهو مبتدأ

### ( هكذا )

: مشارا بها إلى نشر الأصابع العشر

### ( وهكذا )

: ثانيا

### ( وهكذا )

: ثالثا خبره بالربط بعد العطف , وفسره الراوي بتسعة وعشرين وثلاثين . قلت : لفظ هكذا وهكذا وهكذا ثابت في بعض النسخ ثلاث مرات وفي بعض النسخ هكذا وهكذا مرتان , وكذا أورده البخاري وفي رواية مختصرا ولفظه الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين .

قال الحافظ في الفتح : هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصرا , وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة . أخرجه مسلم عن ابن المثنى وغيره عنه بلفظ : الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة , والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين أي أشار أولا بأصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة , وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون , وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون انتهى . وقال الخطابي : قوله الشهر هكذا يريد أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوما أن يخفى عليهم لأن الشهر في العرف وغالب العادة ثلاثون , فوجب أن يكون البيان فيه مصروفا إلى النادر دون المعروف منه , فلو أن رجلا حلف أو نذر أن يصوم شهرا بعينه فصام فكان تسعا وعشرين كان بارا في يمينه ونذره , ولو حلف ليصومن شهرا لا بعينه فعليه إتمام العدة ثلاثين يوما .

وفي الحديث مستدل لمن رأى الحكم بالإشارة وإعمال دلالة الإيماء كمن قال : امرأتي طالق وأشار بإصبعه الثلاث أنه يلزمه ثلاث تطبيقات على الظاهر من الحال .

### ( وخنس سليمان أصبعه )

: قال الخطابي : أي أضعها فأخرها عن مقام أخواتها , ويقال للرجل إذا كان مع أصحابه في مسير أو سفر فتخلف عنهم قد خنس عن أصحابه انتهى .  
وقال العيني : لفظ خنس بفتح الخاء المعجمة والنون وفي آخره سين مهملة معناه قبض . والمشهور أنه لازم يقال خنس خنوسا , ويروى حبس بالحاء المهملة والباء الموحدة بمعنى خنس وهي رواية الكشميهني . انتهى . قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

حدثنا سليمان بن داود العتكي حدثنا حماد حدثنا أيوب عن نافع عن ابن

سول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين  
كان ابن عمر إذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فإن رئي فذاك وإن لم ير  
ل دون منظره سحب ولا قتره أصبح مفطرا فإن حال دون منظره سحب أو  
صبح صائما قال فكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب حدثنا  
بن مسعدة حدثنا عبد الوهاب حدثني أيوب قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى  
بصرة بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن عمر عن  
صلى الله عليه وسلم زاد وإن أحسن ما يقدر له أنا إذا رأينا هلال شعبان لكذا  
الصوم إن شاء الله لكذا وكذا إلا أن تروا الهلال قبل ذلك

### ( الشهر تسع وعشرون )

: ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ,  
والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه ,  
أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود : ما صمنا مع النبي صلى الله عليه  
وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي . قاله في الفتح

### ( فلا تصوموا حتى تروه )

: أي الهلال لا يقال إنه إضمار قبل الذكر لدلالة السياق عليه , كقوله تعالى { ولأبويه  
لكل واحد منهما السدس } أي لأبوي الميت . قاله العيني .  
وقال في الفتح : ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية  
بعضهم وهو من يثبت به ذلك إما واحد على رأي الجمهور أو اثنان على رأي آخرين انتهى

### ( ولا تفطروا حتى تروه )

: أي هلال شوال . وقد استفيد من هذا الحديث أن وجوب الصوم ووجوب الإفطار عند  
انتهاء الصوم متعلقا برؤية الهلال

### ( فإن غم عليكم )

: بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم . قاله الحافظ .  
وقال العيني : أي فإن ستر الهلال عليكم , ومنه الغم لأنه يستر القلب , والرجل الأغم  
المستور الجبهة بالشعر , وسمي السحاب غيما لأنه يستر السماء , ويقال غم الهلال إذا  
استتر ولم ير لاستتاره بغيمة ونحوه , وغممت الشيء أي غطيته انتهى

### ( فاقدروا له )

: أي للشهر . قال الطيبي : أي فاقدروا عدد الشهر الذي كنتم فيه . انتهى وقال  
الزركشي يعني حققوا مقادير أيام شعبان حتى تكملوه ثلاثين يوما انتهى .  
وقال العيني : هو بضم الدال وكسرهما يقال : قدرت لأمر كذا إذا نظرت فيه ودبرته انتهى  
. وفي رواية البخاري : الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم  
فأكملوا العدة ثلاثين .

قال في الفتح : قال الجمهور المراد بقوله فاقدروا له أي انظروا في أول الشهر  
واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا التأويل الروايات الأخر المصروفة بالمراد وهي فأكملوا  
العدة ثلاثين ونحوها . وأولى ما فسر الحديث بالحديث انتهى .

قال الخطابي : قوله فاقدروا له معناه التقدير بإكمال العدد ثلاثين , يقال : قدرت الشيء  
أقدره قدرا بمعنى قدرته تقديرا ومنه قوله تعالى { وقدرنا فنعم القادرون } وكان بعض  
أهل المذهب يذهب في ذلك غير هذا المذهب , وتأوله على التقدير بحساب سير القمر  
في المنازل , والقول الأول أشبه , ألا تراه يقول في الرواية الأخرى " فإن غم عليكم  
فصوموا ثلاثين يوما " حدثنا جعفر بن نصير الخالدي حدثنا الحارث من أبي أسامة حدثنا  
سليمان بن داود حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " إن الله عز وجل جعل الأهلة مواقيت  
للناس فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته , فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما . وعلى هذا  
قول عامة أهل العلم .

ويؤكد ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الشك . وكان أحمد بن حنبل يقول :  
إذا لم ير الهلال لتسع وعشرين من شعبان لعله في السماء صام الناس , فإن كان صحو  
لم يصوموا تباعا لمذهب ابن عمر

### ( نظره )

: بصيغة المجهول أي لعبد الله بن عمر

### ( فإن رئي )

: أي الهلال

### ( فذاك )

: يعني أصبح ابن عمر صائما

### ( وإن لم ير )

: أي الهلال

### ( ولم يحل )

: من حال يحول .

### ( ولا قتره )

: بفتحات .

قال الخطابي : القتره الغبرة في الهواء الحائل بين الإبصار وبين رؤية الهلال  
( دون منظره )

: أي قريب منظره

( سحب أو قتره )

: أي غبار في تلك الليلة وهي ليلة الثلاثين من شعبان

( أصبح )

: ابن عمر

( صائما )

: قال الخطابي : وكان مذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب صوم يوم الشك إذا كان في السماء سحب أو قتره فإن كان صحو ولم ير الناس أفطر مع الناس انتهى .  
قال ابن الجوزي : في التحقيق لأحمد في هذه المسألة وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال : أحدها : يجب صومه على أنه من رمضان , ثانيها لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا , بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة , وبه قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك , ثالثها المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر . واحتج الأول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث . قال أحمد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ " فاقدروا له " قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فإن رأى فذاك وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر أصبح مفطرا وإن حال أصبح صائما .

وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه , فالجمع بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك , وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم بشهادته , فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكا واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني انتهى .

قلت : قد جاء في رواية البخاري وغيره " فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " وفي رواية للبخاري وأبي داود وغيرهما قال عمار : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم , فهذان يدلان على عدم جواز الصوم يوم الشك وعلى عدم جواز صوم رمضان إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان , وما ذهب إليه أحمد بن حنبل هو قول ضعيف وقول عمار رضي الله عنه من قبيل المرفوع لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه وسيجيء بعض بيانه في باب كراهية صوم يوم الشك إن شاء الله تعالى .

( قال )

: نافع

( وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب )

: قال الخطابي : يريد أنه كان يفعل ذلك الصنيع في شهر شعبان احتياطا للصوم ولا يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يفطر إلا مع الناس انتهى . قال المنذري : وأخرج مسلم منه المسند فقط .

( زاد )

: أي أيوب في رواية عبد الوهاب عنه دون حماد  
( إذا رأينا هلال شعبان لكذا وكذا )

: أي لثلاثين في ليلة فلان وفلان

( فالصوم إن شاء الله لكذا وكذا )

: أي بحساب الثلاثين في يوم فلان وفلان

( إلا أن يروا )

: أي الناس

( الهلال قبل ذلك )

: أي الثلاثين فيكون الصوم بحساب تسعة وعشرين من شعبان . قال المنذري : وهذا الذي قاله عمر بن عبد العزيز قضت به الروايات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حدثنا أحمد بن منيع عن ابن أبي زائدة عن عيسى بن دينار عن أبيه عن  
بن الحارث بن أبي ضرار عن ابن مسعود قال  
صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين

( لما صمنا )

: ما موصولة أو مصدرية . قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي .

حدثنا مسدد أن يزيد بن زريع حدثهم حدثنا خالد الحذاء عن عبد الرحمن  
بكرة عن أبيه

صلى الله عليه وسلم قال شهرا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة

( شهرا عيد )

: أي شهر رمضان وشهر ذي الحجة . قال في الفتح أطلق على رمضان أنه شهر عيد  
لقربه من العيد أو لكون هلال العيد ربما رئي في اليوم الأخير من رمضان . قاله الأثرم ،  
والأول أولى . ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم " المغرب وتر النهار " أخرجه الترمذي  
من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلية جهرية وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه ،  
وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس انتهى

( لا ينقصان )

: قال الخطابي : اختلف الناس في تأويله على وجوه ، فقال بعضهم معناه أنهما لا يكونان  
ناقصين في الحكم وإن وجدا ناقصين في عدد الحساب ، وقال بعضهم معناه أنهما لا  
يكادان يوجدان في سنة واحدة مجتمعين في النقصان إذا كان أحدهما تسعا وعشرين

كان الآخر ثلاثين على الإكمال . قلت : وهذا القول لا يعتمد لأن دلالة تختلف إلا أن يحمل الأمر في ذلك على الغالب الأكبر . وقال بعضهم إنما أراد بهذا تفضيل العمل في العشر من ذي الحجة فإنه لا ينقص في الأجر والثواب عن شهر رمضان انتهى  
( رمضان وذو الحجة )  
: بدلان أو بيانان أو هما خيرا مبتدأ محذوف تقديره أحدهما رمضان والآخر ذو الحجة .  
قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وفي معناه أقوال :  
أحدها لا يجتمع نقصهما معا في سنة واحدة , وهذا منصوص الإمام أحمد .  
والثاني : أن هذا خرج على الغالب , والغالب أنهما لا يجتمعان في النقص , وإن وقع نادرا .  
والثالث : أن المراد بهذا تلك السنة وحدها , ذكره جماعة .  
الرابع : أنهما لا ينقصان في الأجر والثواب , وإن كان رمضان تسعا وعشرين فهو كامل في الأجر .  
الخامس : أن المراد بهذا تفضيل العمل في عشر ذي الحجة , وأنه لا ينقص أجره وثوابه عن ثواب شهر رمضان .  
وقد اختلف في أيام العشر من ذي الحجة والعشر الأخير من رمضان أيهما أفضل قال شيخنا : وفصل الخطاب : أن ليالي العشر الأخير من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة , فإن فيها ليلة القدر , وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في تلك الليالي ما لا يجتهد في غيرها من الليالي , وأيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر الآخر من رمضان , لحديث ابن عباس وقول النبي صلى الله عليه وسلم " أعظم الأيام عند الله يوم النحر " وما جاء في يوم عرفة .  
السادس : أن الناس كان يكثر اختلافهم في هذين الشهرين لأجل صومهم وحجهم فأعلمهم أن الشهرين وإن نقصت أعدادهما فحكم عبادتها على التمام والكمال , ولما كان هذان الشهران هما أفضل شهور العام , وكان العمل فيهما أحب إلى الله من سائر الشهور رغب النبي صلى الله عليه وسلم في العمل , وأخبر أنه لا ينقص ثوابه وإن نقص الشهران . والله أعلم .  
قالوا : ويشهد لهذا التفسير ما رواه الطبراني في معجمه من حديث عبد الله بن أبي بكر عن أبيه يرفعه : " كل شهر حرام لا ينقص , ثلاثين يوما وثلاثين ليلة " ورجال إسناده ثقات . وهذا لا يمكن حمله إلا على الثواب , أي للعامل فيها ثواب ثلاثين يوما وليلة , وإن نقص عدده . والله أعلم .

### باب إذا أخطأ القوم الهلال

أي هذا باب في بيان أن قوما اجتهدوا في رؤية الهلال فأخطئوا وذلك مثلا أن قوما لم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعة وعشرين فما حكمه .

حدثنا محمد بن عبيد حدثنا حماد في حديث أيوب عن محمد بن المنكدر

في هريرة  
بي صلى الله عليه وسلم فيه قال وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم  
ن وكل عرفة موقف وكل منى منحروكل فجاج مكة منحروكل جمع موقف

( فيه )

: أي في حديث أيوب بسنده المذكور

( قال )

: أي النبي صلى الله عليه وسلم

( وفطركم يوم تفطرون )

: هو محل الترجمة وفي رواية الترمذي حدثنا محمد بن إسماعيل أخبرنا إبراهيم بن المنذر أخبرنا إسحاق بن جعفر بن محمد حدثني عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون " قال الترمذي : فسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس انتهى يعني هو عند الله مقبول .

قال الخطابي : معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فلو أن قوما اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعة وعشرين فإن صومهم وفطرتهم ماض لا شيء عليهم من وزر أو عتب وكذلك هذا في الحج إذا أخطئوا يوم عرفة فإنه ليس عليهم إعادته ويجزيهم أضحاهم كذلك ، وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده ، ولو كلفوا إذا أخطئوا العدد ثم يعبدوا لم يأمنوا أن يخطئوا ثانيا وأن لا يسلموا من الخطأ ثالثا ورابعا فأما ما كان سبيله الاجتهاد كان الخطأ غير مأمون فيه انتهى . قال المنذري : وقيل فيه الإشارة إلى يوم الشك لا يصام احتياطا وإنما يصوم يوم يصوم الناس ، وقيل فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم به ويفطر دون من لم يعلم ، وقيل إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضي بشهادته أن هذا لا يكون صوما له كما لم يكن للناس انتهى

( وكل عرفة موقف )

: أي لا تتوهموا أن الموقف يختص بما وقفت فيه بل يجزئ الوقوف بأي جزء من عرفة

( وكل منى منحرو )

. أي محل للنحر

( وكل فجاج )

: جمع فج وهو الطريق الواسع

### ( مكة منحرا )

: يعني في أي محل من حوالي مكة ينحر الهدي يجوز لأنها من أرض الحرم , وأراد به التوسعة ونفي الحرج

### ( وكل جمع )

: أي مزدلفة . قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال حسن غريب انتهى . وفي البدر المنير : ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ولم يلقه , قاله ابن معين وأبو زرعة انتهى .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وأما حديث أبي داود , فقال يحيى بن معين : محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة . قال الترمذي : وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث , فقال : إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس . وقال الخطابي في معنى الحديث : إن الخطأ مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد , فلو أن قوما اجتهدوا , فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين , فلم يفطروا حتى استوفوا العدد , ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعا وعشرين , فإن صومهم وفطرتهم ماض لا شيء عليهم من وزر أو عنت , وكذلك في الحج إذا أخطئوا يوم عرفة , ليس عليهم إعادة .  
وقال غيره : في الإشارة إلى أن يوم الشك لا يصام احتياطا , وإنما يصام يوم يصوم الناس .

وقيل : فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم ويفطر , دون من يعلم .  
وقيل : إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضي بشهادته أنه لا يكون هذا له صوما , كما لم يكن للناس . هذا آخر كلامه .  
وفيه دليل على أن المنفرد بالرؤية لا يلزمه حكمها لا في الصوم ولا في الفطر ولا في التعريف .

## باب إذا أغمي الشهر

أي أخفي هلال شهر شعبان بنحو غيم , والألف واللام فيه للعهد أي ماذا يفعل , يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما أو يصوم لرمضان , يقال : أغمي الخبر إذا خفي .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثني عبد الرحمن بن مهدي حدثني معاوية بن عن عبد الله بن أبي قيس قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم لرؤية رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام

( يتحفظ من شعبان )

: أي يتكلف في عد أيام شعبان لمحافظة صوم رمضان

( فإن غم عليه )

: أي شعبان

( عد )

: أي شعبان . قال المنذري : قال الدارقطني : هذا إسناد صحيح هذا آخر كلامه . ورجال  
إسناده كلهم محتج بهم في الصحيحين على الاتفاق والانفراد , ومعاوية بن صالح  
الحضرمي الحمصي قاضي الأندلس وإن كان قد تكلم فيه بعضهم فقد احتج به مسلم  
في صحيحه وقال البخاري قال علي يعني ابن المديني : كان عبد الرحمن بن مهدي  
يوثقه ويقول نزل الأندلس , وقال أحمد بن حنبل : كان ثقة , وقال أبو زرعة الرازي :  
ثقة .

( لا تقدموا الشهر )

: الأقرب معنى أنه من التقديم أي لا تحكموا بالشهر قبل أوانه ولا تقدموه عن وقته بل  
اصبروا حتى تروا الهلال . قاله في فتح الودود

( أو تكملوا العدة )

: أي ثلاثين يوما , وهو محل الترجمة لأن إكمال العدة في حالة الغيم ضروري .  
قال المنذري : والحديث أخرجه النسائي مسندا ومرسلا وقال لا أعلم أحدا من أصحاب  
منصور قال في هذا الحديث عن حذيفة غير جرير يعني ابن عبد الحميد . وقال البيهقي :  
وصله جرير عن منصور فذكر حذيفة فيه وهو ثقة حجة , وروى له الثوري وجماعة عن  
منصور عن ربعي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
هذا الحديث وصله صحيح , فإن الذين وصلوه أوثق وأكثر من الذين أرسلوه والذي  
أرسله هو الحجاج بن أرطاة عن منصور , وقول النسائي لا أعلم أحدا قال في هذا  
الحديث " عن حذيفة " غير جرير , إنما عنى تسمية الصحابي , وإلا فقد رواه الثوري  
وغيره عن ربعي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا موصول . ولا يضره  
عدم تسمية الصحابي , ولا يعلل بذلك .

**باب من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين**

أي ستر هلال رمضان عليكم فصوموا ثلاثين , وهو قول مالك والشافعي  
وأبي حنيفة وجمهور العلماء خلافا لأحمد بن حنبل .

حدثنا الحسن بن علي حدثنا حسين عن زائدة عن سماك عن عكرمة

بن عباس قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن  
شيء يصومه أحدكم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فإن حال دونه  
فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا والشهر تسع وعشرون  
و داود رواه حاتم بن أبي صغيرة وشعبة والحسن بن صالح عن سماك بمعناه  
لوا ثم أفطروا قال أبو داود وهو حاتم بن مسلم ابن أبي صغيرة وأبو صغيرة

### إلا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين )

: وفي رواية البخاري لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الحديث .  
قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل  
الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لمعنى رمضان انتهى . أي لتعظيمه . وقال  
الحافظ في الفتح : قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية  
الاحتياط لرمضان ، والحكمة فيه التقوي بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط .  
وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض . وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن  
تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد

### ( إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم )

: معنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف  
شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ويلتحق لذلك القضاء والنذر لوجوبهما .  
قاله الحافظ في الفتح

( حتى تروه )

: أي هلال رمضان

( ثم صوموا حتى تروه )

: أي هلال شوال

( فإن حال دونه )

: أي عند الهلال

( غمامة )

: أي سحابة

( فأتموا العدة )

: أي عدة رمضان

( والشهر تسع وعشرون )

: يعني أنه قد يكون تسعا وعشرين لا أنه يكون دائما كذلك .

قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي بنحوه . وقال الترمذي : حسن صحيح  
. وأخرج مسلم في صحيحه والنسائي وابن ماجه في سننهما من حديث سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا رأيتم الهلال فصوموا وإن رأيتموه فافطروا فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما " .

## باب في التقدم

أي التقدم بالصوم في شعبان على رمضان .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن ثابت عن مطرف عن بن حصين وسعيد الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئا قال لا إذا أفطرت فصم يوما وقال أحدهما يومين

### ( هل صمت من سرر شعبان )

: أي من آخره . قال الحافظ في الفتح : والسرر بفتح السين المهملة ويجوز كسرهما وضمها جمع سرّة ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره ورجح الفراء الفتح وهو من الاستسراء . قال أبو عبيد والجمهور : المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين انتهى . وقال الخطابي : هذان الحديثان يعني حديث لا تقدموا الشهر بصيام يوم وحديث : هل صمت من سرر شعبان متعارضان في الظاهر ، ووجه الجمع بينهما أن الأمر بالصوم إنما هو شيء كان للرجل قد أوجبه على نفسه بنذره فأمره بالوفاء به ، أو كان ذلك عادة اعتادها ، أو آخر الشهور فتركه لاستقبال الشهر فاستحب له صلى الله عليه وسلم أن يقضيه . وأما النهي عنه في حديث ابن عباس فهو أن يتديه المرء متبرعا به من غير إيجاب نذر ولا عادة قد كان تعودها فيما مضى والله أعلم

### ( فإذا أفطرت )

: أي انسلخ رمضان

### ( فصم يوما )

: أي عوضا منه فاستحب له الوفاء به . قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

حدثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي من كتابه حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا

بن العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال

عاوية في الناس بدير مسحل الذي على باب حمص فقال أيها الناس إنا قد هلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم فمن أحب أن يفعله فليفعله قال فقام إليه مالك بن لسبئي فقال يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم من رأيك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صوموا الشهر

سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي في هذا الحديث قال قال الوليد سمعت أبا يعني الأوزاعي يقول سره أوله حدثنا أحمد بن عبد الواحد حدثنا أبو مسهر

ان سعيد يعني ابن عبد العزيز يقول سره أوله قال أبو داود وقال بعضهم سره  
وقالوا آخره

( **بدير مسجل** )

: قال في القاموس : الدير خان النصارى والخان الحانوت أو صاحبه انتهى . والحانوت  
الدكان . وقال في تاج العروس : ومسجل اسم رجل وهو أبو الدهناء امرأة العجاج انتهى  
. ولعل مسجلا كان باني هذا الدير أو مالكة

( **على باب حمص** )

: قال في مراصد الاطلاع : حمص بالكسر ثم السكون والصاد مهملة بلد مشهور كبير  
( **فقال** )

: معاوية

( **قد رأينا الهلال** )

: أي هلال شعبان

( **وأنا متقدم** )

: رمضان ( بالصيام ) : وهو محل الترجمة

( **أن يفعله** )

: أي تقديم رمضان بالصوم

( **قال** )

: أبو الأزهر

( **فقام إليه** )

: أي إلى معاوية

( **السبئي** )

: بمفتوحة وفتح موحدة فكسر همزة وقصر نسبة إلى سبأ عامر بن سحب قاله المغني

( **قال** )

: معاوية

( **صوموا الشهر وسره** )

: قال في النهاية : أراد صوموا أول الشهر وآخره انتهى .

وقال الخطابي : والعرب تسمى الهلال الشهر يقول رأيت الشهر أي الهلال انتهى .  
وقال في فتح الودود : صوموا الشهر وسره بكسر فتشديد يقال سر الشهر وسراره  
وسرره لآخره لاستتار القمر فيه , ويحتمل أن المراد بالشهر رمضان وسره أي آخره  
لتأكيد الاستيعاب أو المراد بآخره آخر شعبان وإضافته إلى رمضان للاتصال , والخطاب  
لمن يعتاد أو لبيان الجواز , ويحتمل أن المراد بالشهر كل شهر والمراد صوموا أول كل  
شهر وآخره , والمقصود بيان الإباحة انتهى .

( **يعني الأوزاعي يقول سره أوله** )

: قال الخطابي : وأنا أنكر هذا التفسير وأراه غلطا في النقل ولا أعرف له وجهها في اللغة  
والصحيح أن سره آخره هكذا حدثنا أصحابنا عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل حدثنا  
محمود بن خالد الدمشقي عن الوليد عن الأوزاعي قال سره آخره وهذا هو الصواب ,

وفيه لغات يقال سر الشهر وسرار الشهر وسمي آخر الشهر سرا لاستمرار القمر فيه , وإذا كان أول الشهر مأمورا بصيامه في قوله صوموا الشهر فقد علم أن الأمر بصيام سره هو غيره أوله .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد أشكل هذا على الناس : فحمله طائفة على الاحتياط لدخول رمضان , قالوا وسرر الشهر وسراره - بكسر السين وفتحها , ثلاث لغات - وهو آخره وقت استسرار هلاله , فأمره إذا أفطر أن يصوم يوما أو يومين , عوض ما فاته من صيام سرره احتياطا . وقالت طائفة منهم الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز : سرره أوله , وسراره أيضا فأخبره أنه لم يصم من أوله , فأمره بقضاء ما أفطر منه . ذكره أبو داود عن الأوزاعي وسعيد . وأنكر جماعة هذا التفسير فأروه غلطا قالوا : فإن سرار الشهر آخره , سمي بذلك لاستسرار القمر فيه .

وقالت طائفة : سرره هنا وسطه , وسر كل شيء جوفه , وقال البيهقي : فعلى هذا أراد أيام البيض . هذا آخر كلامه . ورجح هذا بأن في بعض الروايات فيه : " أصمت من سره هذا الشهر ؟ " وسرته : وسطه , كسرة الأدمي .

وقالت طائفة : هذا على سبيل استفهام الإنكار , والمقصود منه الزجر . قال ابن حبان في صحيحه : وقوله : " أصمت من سرر هذا الشهر ؟ " لفظة استخبار عن فعل مرادها الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الفعل منه كالمنكر عليه لو فعله , وهذا كقوله لعائشة : " أتسترين الجدار ؟ " وأراد به الإنكار عليها بلفظ الاستخبار .

وأمره بصوم يومين من شوال أراد به انتهاء السرار , وذلك أن الشهر إذا كان تسعا وعشرين يستسر القمر يوما واحدا , وإذا كان الشهر ثلاثين يستسر القمر يومين , والوقت الذي خاطبه فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا الخطاب يشبه أن يكون عدد شعبان كان ثلاثين , فمن أجله أمر بصوم يومين من شوال . آخر كلامه . وقالت طائفة : لعل صوم سرر هذا الشهر كان الرجل قد أوجبه على نفسه بنذر , فأمره بالوفاء .

وقالت طائفة : لعل ذلك الرجل كان قد اعتاد صيام آخر الشهر , فترك آخر شعبان لظنه أن صومه يكون استقبالا لرمضان , فيكون منهيا عنه , فاستحب له النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضيه , ورجح هذا بقوله : " إلا صوم كان يصومه أحدكم فليصمه " , والنهي عن التقدم لمن لا عادة له . فيتفق الحديثان . والله أعلم .

## باب إذا رئي الهلال في بلد قبل الآخرين بيلة أي فما حكمه .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إسماعيل يعني ابن جعفر أخبرني محمد  
حرمله أخبرني كريب

الفضل ابنة الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت  
فاستهل رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في  
شهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيت الهلال قلت رأيت ليلة  
قال أنت رأيت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية قال لكنا رأيناه ليلة  
فلا نزال نصومه حتى نكمل الثلاثين أو نراه فقلت أفلا تكتفي برؤية معاوية  
قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

( بعثته )

: أي كريبا

( قال )

: كريب

( حاجتها )

: أي أم الفضل

( فاستهل )

: هو بضم التاء بصيغة المجهول ( قال ) : ابن عباس

( أنت رأيت )

: أي الهلال

( قال )

: ابن عباس

( أو نراه )

: أي الهلال

( هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم )

: قد تمسك بحديث كريب هذا من قال إنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها , ووجه  
الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمرنا ,  
فدل ذلك علي أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد  
العمل برؤية أهل بلد آخر . قال الخطابي : اختلف الناس في الهلال يستهله أهل بلد في  
ليلة ثم يستهله أهل بلد آخر في ليلة قبلها أو بعدها , فذهب إلى ظاهر الحديث ابن  
عباس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعكرمة , وهو مذهب إسحاق بن  
راهويه وقال لكل قوم رؤيتهم . وقال أكثر الفقهاء : إذا ثبت بخبر الناس أن أهل البلد من  
البلدان قد رأوه قبلهم فعليهم قضاء ما أفطروه , وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك ,  
وإليه ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل انتهى . وقال في فتح الودود : قوله " هكذا أمرنا "  
يحتمل أن المراد به أنه أمرنا أن لا نقبل شهادة الواحد في حق الإفطار , أو أمرنا بأن  
نعتمد على رؤية أهل بلدنا ولا نعتمد عن رؤية غيرهم وإلى المعنى الثاني تميل ترجمة  
المصنف , لكن المعنى الأول محتمل فلا يستقيم الاستدلال إذ الاحتمال يفسد الاستدلال

انتهى .

وقال الشوكاني في النيل بعد نقل الأقوال : واعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله " هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " هو قوله " فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين " والأمر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ " لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين , فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا راه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم انتهى ملخصا .

وقال الحافظ في الفتح : وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب أحدها - لأهل كل بلد رؤيتهم , وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له , وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه , وحكاه الماوردي وجهها للشافعية . ثانيها - مقابلته إذا رئي ببلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية , لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس . قال القرطبي : قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وإن تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر , واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها - اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المهذب . ثانيها - مسافة القصر , قطع به الإمام والبغوي وصححه الرافعي في الصغير والنووي في شرح مسلم . ثالثها - اختلاف الأقاليم . رابعها - حكاه السرخسي فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها - قول ابن الماجشون المتقدم انتهى . قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

### حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثني أبي حدثنا الأشعث عن الحسن

ل كان بمصر من الأمصار فصام يوم الاثنين وشهد رجلان أنهما رأيا الهلال ليلة قال لا يقضي ذلك اليوم الرجل ولا أهل مصره إلا أن يعلموا أن أهل مصر من المسلمين قد صاموا يوم الأحد فيقضونه

### ( عن الحسن في رجل )

: هذا الحديث وجد في نسخة واحدة . وقال الحافظ المزي : هذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة انتهى . كذا في غاية المقصود .

## باب كراهية صوم يوم الشك

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو خالد الأحمر عن عمرو بن  
عن أبي إسحاق عن صلة قال  
عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة فتنحى بعض القوم فقال عمار من  
ذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم

( عن صلة )

: قال الحافظ في الفتح : أما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر  
بزاي وفاء وزن عمر كوفي عبسي بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلاتهم  
( يشك فيه )

: هل هو من شعبان أو من رمضان وهو على بناء المجهول . قال العلامة العيني : ويوم  
الشك هو اليوم الذي يتحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم يثبت رؤيته أو شهد واحد  
فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما  
( فأتى بشاة )

: وفي رواية الترمذي : فأتى بشاة مصلية فقال كلوا  
( فتنحى بعض القوم )

: أي اعتزل واحترز عن أكله

( فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم )

: قال في الفتح : استدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من  
قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع . قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في  
ذلك . قيل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية يعني أبا القاسم الإشارة إلى أنه هو الذي  
يقسم بين عباد الله أحكامه زمانا ومكانا وغير ذلك انتهى . وقال الخطابي : اختلف  
الناس في معنى النهي عن صيام يوم الشك ، فقال قوم إنما نهى عن صيامه إذا نوى به  
أن يكون من رمضان ، فأما من نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز . هذا قول مالك  
بن أنس والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه ، ورخص فيه على هذا الوجه أحمد بن حنبل  
وإسحاق بن راهويه وقالت طائفة لا يصام ذلك اليوم عن فرض ولا تطوع للنهي فيه  
وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان . وهكذا قال عكرمة .  
وروى معناه عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم وعائشة وأسماء ابنتا أبي بكر  
تصومان ذلك اليوم ، وقالت عائشة رضي الله عنها : لأن أصوم يوما من شعبان أحب  
إلي من أن أفطر يوما من رمضان .

وكان مذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما صوم يوم الشك إذا كان في  
السماء سحب أو قتر ، فإن كان صحو ولم ير الناس الهلال أفطر مع الناس ، وإليه  
ذهب أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي : إن وافق يوم الشك يوما كان يصومه صامه وإلا  
لم يصمه وهو أن يكون من عادته أن يصوم انتهى . وقد مر بعض بيانه في باب الشهر  
يكون تسعا وعشرين . قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه



حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن توبة العنبري  
محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أم سلمة  
صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان  
رمضان

### ( لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان )

: وفي رواية ابن أبي ليلى عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم " كان يصوم شعبان إلا  
قليلا " ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ " بل كان يصوم إلى آخره " وهذا يبين أن  
المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره " أنه كان لا يصوم من السنة شهرا  
تاما إلا شعبان يصله برمضان " أي كان يصوم معظمه .  
ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن  
يقول صام الشهر كله , ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض  
أمره . قال الترمذي : كان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن الرواية  
الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال .  
قاله الحافظ في الفتح : قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه  
وقال الترمذي حديث حسن .

### باب في كراهية ذلك

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد قال  
بإسناد بن كثير المدينة فمال إلى مجلس العلاء فأخذ بيده فأقامه ثم قال اللهم إن  
حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا  
شعبان فلا تصوموا  
العلاء اللهم إن أبي حدثني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال أبو داود رواه الثوري وشبل بن العلاء وأبو عميس وزهير بن محمد عن  
قال أبو داود وكان عبد الرحمن لا يحدث به قلت لأحمد لم قال لأنه كان عنده  
صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان وقال عن النبي صلى الله  
سلم خلفه قال أبو داود وليس هذا عندي خلفه ولم يجئ به غير العلاء عن

( فأخذ )

: عباد

( بيده )

: أي العلاء

( فأقامه )

: أي أقام عباد العلاء

( ثم قال )

: عباد

( إن هذا )

: أي العلاء

( عن أبيه )

: وهو عبد الرحمن

( إذا انتصف شعبان فلا تصوموا )

: قال الخطابي : هذا الحديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدي من حديث العلاء , وروت أم سلمة رضي الله عنها " أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم شعبان كله ويصله برمضان ولم يكن يصوم من السنة شهرا تاما غيره " ويشبه أن يكون حديث العلاء إن ثبت على معنى كراهية صوم يوم الشك ليكون في ذلك اليوم مفطرا , أو يكون ما استحب الصيام في بقية شعبان ليتقوى بذلك على صيام الفرض في شهر رمضان , كما كره للحاج الصوم بعرفة ليتقوى بالإفطار على الدعاء انتهى .

قال الحافظ في الفتح : قال القرطبي لا تعارض بين حديث النهي عن صوم نصف شعبان الثاني والنهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين وبين وصال شعبان برمضان والجمع ممكن بأن يحمل النهي على من ليست له عادة بذلك ويحمل الأمر على من له عادة حملا للمخاطب بذلك على ملازمة عادة الخير حتى لا يقطع انتهى ملخصا .

قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح . حكى أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال : هذا حديث منكر . قال : وكان عبد الرحمن يعني ابن مهدي لا يحدث به ويحتمل أن يكون الإمام أحمد إنما أنكره من جهة العلاء بن عبد الرحمن فإن فيه مقالا لأئمة هذا الشأن . ومن قال : إن النهي عن الصيام بعد النصف من شعبان لأجل التقوي على صيام رمضان والاستجمام له فقد أبعده , فإن نصف شعبان إذا أضعف كان كل شعبان أخرى أن يضعف .

وقد جوز العلماء صيام جميع شعبان . والعلاء بن عبد الرحمن وإن كان فيه مقال فقد حدث عنه الإمام مالك مع شدة انتقاده الرجال وتحريه في ذلك . وقد احتج به مسلم في صحيحه وذكر له أحاديث انفرد بها رواها وكذلك فعل البخاري أيضا . وللحفاظ في الرجال مذاهب فعل كل منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد رضي الله عنهم والله أعلم .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

الذين ردوا هذا الحديث لهم مأخذان :

أحدهما : أنه لم يتابع العلاء عليه أحد بل انفرد به عن الناس وكيف لا يكون هذا معروفا

عند أصحاب أبي هريرة , مع أنه أمر تعم به البلوى ويتصل به العمل ؟

والمأخذ الثاني : أنهم ظنوه معارضا لحديث عائشة وأم سلمة في صيام النبي صلى الله

عليه وسلم شعبان كله , أو قليلا منه , وقوله " إلا أن يكون لأحدكم صوم فليصمه " ,

وسؤاله للرجل عن صومه سرر شعبان .

قالوا : وهذه الأحاديث أصح منه .  
وربما ظن بعضهم أن هذا الحديث لم يسمعه العلاء من أبيه .  
وأما المصححون له فأجابوا عن هذا بأنه ليس فيه ما يقدر في صحته , وهو حديث على شرط مسلم , فإن مسلماً أخرج في صحيحه عدة أحاديث عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة , وتفرد به تفرد ثقة بحديث مستقل , وله عدة نظائر في الصحيح .  
قالوا : والتفرد الذي يعلل به هو تفرد الرجل عن الناس بوصول ما أرسلوه , أو رفع ما وقفوه , أو زيادة لفظة لم يذكرها . وأما الثقة العدل إذا روى حديثاً وتفرد به لم يكن تفرد علة , فكم قد تفرد الثقات بسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم عملت بها الأمة ؟ قالوا : وأما ظن معارضته بالأحاديث الدالة على صيام شعبان , فلا معارضة بينهما , وإن تلك الأحاديث تدل على صوم نصفه مع ما قبله , وعلى الصوم المعتاد في النصف الثاني , وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف لا لعادة , ولا مضافاً إلى ما قبله , ويشهد له حديث التقدم .  
وأما كون العلاء لم يسمعه من أبيه , فهذا لم نعلم أن أحداً علل به الحديث , فإن العلاء قد ثبت سماعه من أبيه . وفي صحيح مسلم عن العلاء عن أبيه بالعنعنة غير حديث . وقد قال : " لقيت العلاء بن عبد الرحمن وهو يطوف , فقلت له : برب هذا البيت , حدثك أبوك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ؟ فقال : ورب هذا البيت سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " فذكره .

## باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال

حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى البزاز حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا  
عن أبي مالك الأشجعي حدثنا حسين بن الحارث الجدلي من جديلة قيس  
بمكة خطب ثم قال عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننسك  
فإن لم نره وشهد شاهداً عدل نسكنا بشهادتهما فسألت الحسين بن الحارث  
بمكة قال لا أدري ثم لقيني بعد فقال هو الحارث بن حاطب أخو محمد بن  
ثم قال الأمير إن فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا من رسول  
صلى الله عليه وسلم وأوماً بيده إلى رجل قال الحسين فقلت لشيخ إلى جنبي  
الذي أوماً إليه الأمير قال هذا عبد الله بن عمر وصدق كان أعلم بالله منه  
ذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

### ( جديلة قيس )

قال في تاج العروس : الجديلة كسفينة القبيلة , وبنو جديلة بطن في قيس وهم فهم  
وعدوان ابنا عمرو بن قيس عيلان وبطن آخر في الأزدي , وهم بنو جديلة بن معاوية بن  
عمرو بن عدي بن عمرو بن مازن بن الأزدي  
( أن ننسك )  
: أن نعبد , والنسك العبادة ومعناه نجح

( للرؤية )

: أي لرؤية هلال ذي الحجة

( وشهد شاهدا عدل )

: قال في فتح الودود : استدل المصنف بجواز الحج بشهادة رجلين على ثبوت هلال  
شوال

( فسألت الحسين )

: السائل أبو مالك

( ثم لقيني )

: أي الحسين

( فقال )

: الحسين

( هو )

: أي الأمير

( وصدق )

: الأمير

( كان )

: عبد الله بن عمر ( أعلم بالله منه ) : أي من الأمير

( فقال )

: عبد الله بن عمر

( بذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم )

:  
قال الخطابي لا أعلم اختلافا في أن شهادة الرجلين العدلين مقبولة في رؤية هلال  
شوال , وإنما اختلفوا في شهادة رجل واحد , فقال أكثر العلماء لا يقبل فيه أقل من  
شاهدين عدلين , وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من طريق عبد الرحمن  
بن أبي ليلى أنه أجاز شهادة رجل واحد في أضحى أو فطر , ومال إلى هذا القول بعض  
أهل الحديث وزعم أن باب رؤية الهلال باب الإخبار فلا يجري مجرى الشهادات . ألا ترى  
أن شهادة الواحد مقبولة في رؤية هلال شهر رمضان , وكذلك يجب أن تكون مقبولة في  
هلال شهر شوال .

قلت : لو كان ذلك من باب الإخبار لجاز فيه أن يقول أخبرني فلان أنه رأى الهلال فلما  
لم يجر ذلك على الحكاية عن غيره علم أنه ليس من باب الإخبار والدليل على ذلك أنه  
يقول أشهد أنني رأيت هلال رمضان خصوصا , وذلك لأن الواحد العدل فيه كاف عند  
جماعة من العلماء , واحتج بخبر ابن عمر رضي الله عنهما قال : أخبرت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أنني رأيت الهلال فأمر الناس بالصيام .

قلت : ومن ذهب إلى هذا الوجه أجاز فيه المرأة والعبد انتهى . قال المنذري : قال  
الدارقطني : هذا إسناد متصل صحيح .

حدثنا مسدد وخلف بن هشام المقرئ قالا حدثنا أبو عوانة عن منصور  
عبي بن حرايش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه  
بالله لأهلا الهلال أمس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس  
لمروا زاد خلف في حديثه وأن يغدوا إلى مصلاهم

( لأهلا الهلال )

: أي لرأيا الهلال

( أمس )

: اسم علم على اليوم الذي قبل يومك ويستعمل فيما قبله مجازا

( عشية )

: العشي ما بين الزوال إلى الغروب , والمعنى بالفارسية دي وقت شام

( فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس )

: فيه رد على من زعم أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالإفطار خاص بالركب .  
قال الخطابي : فيه أن شهادة الواحد العدل في رؤية هلال رمضان مقبولة , وإليه ذهب  
الشافعي في أحد قوليه وهو قول أحمد بن حنبل , وكان أبو حنيفة وأبو يوسف يجيزان  
على هلال رمضان شهادة الرجل الواحد العدل , وإن كان عبدا وكذلك المرأة الواحدة  
وإن كانت أمة , ولا يجيزان في هلال الفطر أو رجلا وامرأتين , وكان الشافعي لا يجيز  
في ذلك شهادة النساء , وكان مالك والأوزاعي وإسحاق بن راهويه يقولون لا يقبل على  
هلال شهر رمضان ولا على هلال الفطر أقل من شاهدين عدلين . وفي قول ابن عمر  
تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبوله في ذلك  
قوله وحده دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد وأنه لا فرق بين أن يكون المخبر بذلك  
منفردا عن الناس وحده وبين أن يكون مع جماعة من الناس ولا يشاركه أصحابه في  
ذلك انتهى . قال المنذري : قال البيهقي وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم  
ثقات سموا أو لم يسموا .

## باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان

حدثنا محمد بن بكار بن الريان حدثنا الوليد يعني ابن أبي ثور ح و حدثنا  
بن علي حدثنا الحسين يعني الجعفي عن زائدة المعنى عن سماك عن  
عن ابن عباس قال

رابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني رأيت الهلال قال الحسن في  
يعني رمضان فقال أتشهد أن لا إله إلا الله قال نعم قال أتشهد أن محمدا  
الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا

( عن سماك )

: يعني الوليد بن أبي ثور وزائدة كلاهما عن سماك

( جاء أعرابي )

: أي واحد من الأعراب وهم سكان البادية

( فقال إني رأيت الهلال )

: يعني وكان غيماً . وفيه دليل على أن الإخبار كاف ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة ولا إلى الدعوى قاله علي القاري

( أذن في الناس )

: أي ناد في محضرهم وأعلمهم . قال الخطابي : وفيه حجة لمن أجرى الأمر في رؤية هلال شهر رمضان مجرى الإخبار ولم يحملها علي أحكام الشهادات . وفيه أيضاً حجة لمن رأى أن الأصل في المسلمين العدالة وذلك أنه لم يطلب أن يعلم من الأعرابي غير الإسلام فقط ولم يبحث بعد ذلك عن عدالته وصدق لهجته انتهى . والحديث سكت عنه المنذري .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد روى البيهقي في سننه من حديث محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين : " أن رجلاً شهد عند علي علي رؤية هلال شهر رمضان فصام , وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا , وقال : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان " . وفي سنن الدارقطني من حديث أبي إسماعيل حفص بن عمر الأيلي عن مسعر بن كدام وأبي عوانة عن عبد الملك ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر وابن عباس قالا : " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على رؤية هلال شهر رمضان , وقالوا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإفطار إلا برجلين " . وأبو إسماعيل هذا ضعيف جدا , وأبو حاتم يرميه بالكذب .

حدثني موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن سماك بن حرب عن عكرمة

كوا في هلال رمضان مرة فأرادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا فجاء أعرابي من فشهد أنه رأى الهلال فأتي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتشهد أن لا إله وأني رسول الله قال نعم وشهد أنه رأى الهلال فأمر بلالا فنادى في الناس أن وأن يصوموا

و داود رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا ولم يذكر القيام أحد إلا ن سلمة

( من الحرة )

: قال في المصباح المنير : الحرة بالفتح أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبة

وكلاب

( فأتي به )

: أي بالأعرابي

( فقال )

: النبي صلى الله عليه وسلم

( قال نعم )

: أي الأعرابي

( وشهد )

: الأعرابي

( فأمر )

: النبي صلى الله عليه وسلم . قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مسندا ومرسلا , وقال الترمذي : فيه اختلاف , وذكر النسائي أن المرسل أولى بالصواب وأن سماك بن حرب إذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلحن فيتلحن .

حدثنا محمود بن خالد وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي وأنا لحديثه  
بإسنادنا مروان هو ابن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى بن عبد الله بن  
عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال  
الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني رأيت فصامه وأمر  
بصيامه

( تراءى الناس الهلال )

: قال المظهر : الترائي أن يري بعض القوم بعضا والمراد منه هنا الاجتماع للرؤية لقوله

( فأخبرت )

: أي وحدي

( أنني رأيت )

: أي الهلال

( فصام )

: النبي صلى الله عليه وسلم

( بصيامه )

أي بصيام رمضان . قال المنذري : قال الدارقطني تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة .

**باب في توكيد السحور**

السحور بالضم مصدر وبالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والشراب ,  
والمحفوظ عند المحدثين الفتح .

حدثنا مسدد حدثنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن علي بن رباح عن  
أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة

( عن أبيه )

أي لموسى وهو علي . قال في التقريب علي بن رباح بن قصير ضد الطويل اللخمي أبو  
عبد الله البصري ثقة ، والمشهور فيه علي بالتصغير ، وكان يغضب منها من صغار  
الثالثة ، مات سنة بضع عشرة ومائة .

( إن فصل ما بين صيامنا )

الفصل بمعنى الفاصل وما موصولة وإضافته من إضافة الموصوف إلى الصفة أي  
الفارق الذي بين صيامنا وصيام أهل الكتاب . قاله في فتح الودود . وقال علي القاري :  
ما زائدة أضيف إليها الفصل بمعنى الفرق

( أكلة السحر )

: بفتح الهمزة المرة وإن كثر المأكول . وقال زين العرب : الأكلة بالضم : اللقمة . وقال  
التوربشنتي : والمعنى أن السحور هو الفارق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب لأن الله  
تعالى أباحه لنا إلى الصبح بعد ما كان حراما علينا أيضا في بدء الإسلام وحرمه عليهم  
بعد أن يناموا أو مطلقا ومخالفتنا إياهم تقع موقع الشكر لتلك النعمة . انتهى . وفي  
القاموس : السحر هو قبيل الصبح ، وفي الكشاف هو السدس الأخير من الليل . قاله  
علي القاري .

وقال الخطابي : معنى هذا الكلام الحث على السحور وفيه إعلام بأن هذا الدين يسر لا  
عسر فيه ، وكان أهل الكتاب إذا ناموا بعد الإفطار لم يحل لهم معاودة الأكل والشرب  
إلى وقت الفجر بقوله عز وجل { فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من  
الخيط الأسود من الفجر } قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

باب من سمى السحور الغداء

حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا حماد بن خالد الخياط حدثنا معاوية بن  
عن يونس بن سيف عن الحارث بن زياد عن أبي رهم عن العرياض بن  
قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السحور في رمضان فقال هلم إلى  
المبارك

( عن العرياض )

: بكسر العين

( إلى السحور )

: بفتح السين ويجوز ضمها قال ابن الأثير في النهاية : السحور بالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والشراب وبالضم المصدر والفعل نفسه . وأكثر ما يروى بالفتح وقيل إن الصواب بالضم لأنه بالفتح الطعام . والبركة والأجر والثواب في الفعل لا في الطعام ( هلم )

: معناه تعال وفيه لغتان , فأهل الحجاز يطلقونه على الواحد والجمع والاثنين والمؤنث بلفظ واحد مبني على الفتح , وبنو تميم تشي وتجمع وتؤنث فتقول هلم وهلمي وهلمما وهلموا , قاله ابن الأثير في النهاية . وقال علي القاري : وجاء التنزيل بلغة الحجاز { قل هلم شهداءكم } أي أحضروهم ( إلى الغداء المبارك )

: والغداء مأكول الصباح , وأطلق عليه لأنه يقوم مقامه . قال الخطابي : إنما سماه غداء لأن الصائم يتقوى به على صيام النهار فكأن قد تغدى والعرب تقول غدا فلان لحاجته إذا بكر فيها , وذلك من لدن وقت السحور إلى وقت طلوع الشمس . انتهى . قال المنذري : والحديث أخرجه النسائي وفي إسناده الحارث بن زياد . قال أبو عمر النمري ضعيف مجهول يروي عن أبي رهم السمعي حديثه منكر .

حدثنا عمر بن الحسين بن إبراهيم حدثنا محمد بن أبي الوزير أبو المطرف محمد بن موسى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه وسلم قال نعم سحور المؤمن التمر

### ( نعم سحور المؤمن )

: الحديث وجد في نسخة واحدة . وقال الحافظ المزي : هذا الحديث في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى . كذا في غاية المقصود .

## باب وقت السحور

حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عبد الله بن سواده القشيري عن سمرة بن جندب يخطب وهو يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعن من سحوركم أذان بلال ولا بياض لذي هكذا حتى يستطيع

### ( من سحوركم )

: قال العيني : قال شيخنا رحمه الله رويناه بفتح السين وضمها وهو بالضم الفعل وبالفتح اسم لما يتسحر به كالوضوء والسعوط والحنوط ونحوها ( ولا بياض الأفق الذي هكذا )  
: يعني بياض الأفق المستطيل ( حتى يستطيع )  
: أي ينتشر بياض الأفق معترضا .

قال الخطابي : قوله حتى يستطير معناه يعترض في الأفق ينتشر ضوءه هناك قال الشاعر : فهان على سراة بنى لؤي حريق بالبويرة مستطير انتهى .  
قال المنذري : والحديث أخرجه ومسلم والترمذي والنسائي .

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن التيمي ح وحدثنا أحمد بن يونس حدثنا  
حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود قال  
يقول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعن أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه  
و قال ينادي ليرجع قائمكم وينتبه نائمكم وليس الفجر أن يقول هكذا  
مسدد وجمع يحيى كفيه حتى يقول هكذا ومد يحيى بأصبعيه السبابتين

( أو قال ينادي )

: شك من الراوي

( ليرجع قائمكم )

: ومعناه أنه إنما يؤذن بليل ليعلمكم بأن الفجر ليس ببعيد فيرد القائم المتهدج إلى  
راحته لينام غفوة , ليصبح نشيطا أو يوتر إن لم يكن أوتر , قاله النووي  
( وينتبه نائمكم )

: وفي رواية لمسلم : وبوقظ نائمكم .

قال النووي : أي ليتأهب للصبح أيضا بفعل ما أراد من تهجد قليل أو إيتار إن لم يكن أوتر  
أو سحور إن أراد الصوم أو اغتسال أو وضوء أو غير ذلك مما يحتاج إليه قبل الفجر  
( وجمع يحيى كفه حتى يقول هكذا , ومد يحيى بأصبعيه السبابتين )

: ورواية مسلم أصرح ولفظها : إن الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها  
إلى الأرض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يديه . قال  
المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

حدثنا محمد بن عيسى حدثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن النعمان

قيس بن طلق عن أبيه قال

يقول الله صلى الله عليه وسلم كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد

واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر  
و داود هذا مما تفرد به أهل الإمامة

( ولا يهيدنكم )

: قال الحافظ : هو بكسر الهاء انتهى . وقال الخطابي : معناه لا يمنعكم الأكل , وأصل  
الهد الزجر , يقال للرجل أهيدته هيدا إذا زجرته , ويقال في زجر الدواب هيد هيد انتهى  
( الساطع المصعد )

قال الخطابي : سطوعها ارتفاعها مصعدا قبل أن يعترض انتهى . قال ابن الأثير في

النهاية : قوله ولا يهيدنكم الساطع المصعد أي لا تنزعجوا للفجر المستطيل فتمتنعوا به عن السجور فإنه الصبح الكاذب , وأصل الهيد الحركة وقد هدت الشيء أهيدة هيدا إذا حركته وأزعجته , والساطع المصعد يعني الصبح الأول المستطيل , يقال سطع الصبح يسطع فهو ساطع أول ما ينشق مستطيلا انتهى  
( حتى يعترض لكم الأحمر )

قال الخطابي : معنى الأحمر ها هنا أن يستبطن البياض المعترض أوائل حمرة , وذلك أن البياض إذا تمام طلوعه ظهرت أوائل الحمرة , والعرب تشبه الصبح بالبلق من الخيل لما فيه من بياض وحمرة انتهى .  
قلت : وقد يطلق الأحمر على الأبيض . قال في تاج العروس : الأحمر ما لونه الحمرة ومن المجاز الأحمر من لا سلاح معه في الحرب , والأحمر تمر لونه والأحمر الأبيض ضد , وبه فسر بعض الحديث بعثت إلى الأحمر والأسود , والعرب تقول امرأة حمراء أي بيضاء انتهى . فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم حتى يعترض لكم الأحمر أي الأبيض وهو بياض النهار من سواد الليل يعني الصبح الصادق قال المنذري : والحديث أخرجه الترمذي وقال حسن غريب من هذا الوجه هذا آخر كلامه . وقيس هذا قدتكلم فيه غير واحد من الأئمة .

حدثنا مسدد حدثنا حصين بن نمير ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا  
يسلمة بن يعقوب عن حصين عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال  
ت هذه الآية

حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود

قال أخذت عقالا أبيض وعقالا أسود فوضعتهما تحت وسادتي فنظرت فلم  
أذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك فقال إن وسادك  
طويل إنما هو الليل والنهار  
عثمان إنما هو سواد الليل وبياض النهار

( لما نزلت هذه الآية )

قال الحافظ في الفتح : ظاهره أن عديا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي  
تقدم إسلامه وليس كذلك , لأن نزول فرض الصوم كان متقدما في أوائل الهجرة  
وإسلام عدي كان في التاسعة أو العاشرة . فيؤول قول عدي هذا على أن المراد بقوله  
لما نزلت أي لما تليت علي عند إسلامي , أو لما بلغني نزول الآية أو في السياق حذف  
تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلمت وتعلمت الشرائع  
( أخذت )

: وقد روى أحمد حديثه من طريق مجالد بلفظ : علمني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا , فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين  
لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود , قال فأخذت خيطين الحديث . انتهى  
( عقالا )

: بكسر المهملة أي حبلا قاله الحافظ  
( فلم أتبين )

: أي لم أتميز بين العقال الأبيض والأسود  
( فقال )

: النبي صلى الله عليه وسلم

( إن وسادك إذا لطويل عريض )

: قال العيني : الوساد والوسادة المخدة والجمع وسائد ووسد انتهى .

وقال الخطابي : فيه قولان أحدهما يريد إن نومك لكثير عنى بالوسادة عن النوم إذا كان  
النائم يتوسد أو يكون أراد إن ليلك إذا لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى  
يتبين لك سواد العقال من بياضه , والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي  
يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كانت  
فيه غباوة وغفلة . وقد روي في هذا الحديث من طريق آخر أنه قال إنك عريض القفا ,  
والعرب تسمي الصبح أول ما يبدو خيطا انتهى .

وقال النووي : قال القاضي معناه إن جعلت تحت وسادك الخيطين الذين أرادهما الله  
تعالى وهما الليل والنهار فوسادك يعلوهما ويغطيهما وحينئذ يكون عريضاً انتهى

( إنما هو )

: أي الخيط الأسود والأبيض , قال الحافظ في الفتح : ولو أكل طائناً أن الفجر لم يطلع لم  
يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبيين , وقد روى  
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت .  
ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه , وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي الضحى  
قال : سألت رجل ابن عباس : عن السحور فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك ,  
فقال ابن عباس إن هذا لا يقول شيئاً كل ما شككت حتى لا تشك . قال ابن المنذر :  
وإلى هذا القول صار أكثر العلماء وقال مالك يقضي انتهى . قال المنذري : والحديث  
أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

## باب في الرجل يسمع النداء والإناء على يده

أي أذان الصبح , والإناء على يده .

حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن أبي

عن أبي هريرة قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده فلا يضعه  
بشيء حتى حاجته منه

( النداء )

: أي أذان الصبح

( والإناء )

: أي الذي يأكل منه أو يشرب منه

( على يده )

: جملة حالية

( فلا يضعه )

: أي الإناء

( حتى يقضي حاجته منه )

: أي بالأكل والشرب قال الخطابي : هذا على قوله إن بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم أو يكون معناه إن سمع الأذان وهو يشك في الصباح مثل أن يكون السماء متغيمة فلا يقع له العلم بأذانه أن الفجر قد طلع لعلمه أن دلائل الفجر معدومة ولو ظهرت للمؤذن لظهرت له أيضا , فإذا علم انفجار الصباح فلا حاجة إلى أو ان الصباح أذان الصارخ لأنه مأمور بأن يمسك عن الطعام والشراب إذا تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر انتهى . قال في فتح الودود : قال البيهقي إن صح هذا يحمل عند الجمهور على أنه صلى الله عليه وسلم قال حين كان المنادي ينادي قبل طلوع الفجر بحيث يقع شربه قبل طلوع الفجر قلت : من يتأمل في هذا الحديث وكذا حديث " كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم " فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر , وكذا ظاهر قوله تعالى { حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر } يرى أن المدار هو تبين الفجر وهو يتأخر عن أوائل الفجر بشيء , والمؤذن لانتظاره يصادف أوائل الفجر فيجوز الشرب حينئذ إلى أن يتبين , لكن هذا خلاف المشهور بين العلماء فلا اعتماد عليه عندهم والله أعلم انتهى .

وقال في البحر الرائق : اختلف المشايخ في أن العبرة لأول طلوعه أو لاستطارته أو لانتشاره , والظاهر الأخير لتعريفهم الصادق به . وقال علي القاري : قوله صلى الله عليه وسلم " حتى يقضي حاجته منه " هذا إذا علم أو ظن عدم الطلوع . وقال ابن الملك : هذا إذا لم يعلم طلوع الصباح , أما إذا علم أنه قد طلع أو شك فيه فلا . وقال القاري أيضا : إن إمكان سرعة أكله وشربه لتقارب وقته واستدراك حاجته واستشراق نفسه وقوة نهمته وتوجه شهوته بجميع همته مما يكاد يخاف عليه أنه لو منع منه لما امتنع فأجازه الشارع رحمة عليه وتدرجا له بالسلوك والسير إليه , ولعل هذا كان في أول الأمر انتهى . والحديث سكت عنه المنذري .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
هذا الحديث أعله ابن القطان بأنه مشكوك في اتصاله قال : لأن أبا داود قال : أنبأنا عبد الأعلى بن حماد أظنه عن حماد , عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة - فذكره وقد روى النسائي عن زر قال : " قلنا لحذيفة : أي ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار , إلا أن الشمس لم تطلع " .

وقد اختلف في هذه المسألة . فروى إسحاق بن راهويه عن وكيع أنه سمع الأعمش

يقول : " لو لا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت " , ثم ذكر إسحاق عن أبي بكر الصديق وعلي وحذيفة نحو هذا , ثم قال : وهؤلاء لم يروا فرقا بين الأكل وبين الصلاة المكتوبة . هذا آخر كلام إسحاق .  
وقد حكى ذلك عن ابن مسعود أيضا .  
وذهب الجمهور إلى امتناع السحور بطلوع الفجر , وهو قول الأئمة الأربعة , وعامة فقهاء الأمصار , وروى معناه عن عمر وابن عباس .  
واحتج الأولون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم , ولم يكن يؤذن إلا بعد طلوع الفجر " كذا في البخاري , وفي بعض الروايات : " وكان رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت " .  
قالوا : وإن النهار إنما هو من طلوع الشمس .  
واحتج الجمهور بقوله تعالى { وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر } , ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : " كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم " , وبقوله : " الفجر فجران , فأما الأول فإنه لا يحرم الطعام ولا يحل الصلاة , وأما الثاني فإنه يحرم الطعام ويحل الصلاة " , رواه البيهقي في سننه .  
قالوا : وأما حديث حذيفة فمعلول , وعلته الوقف , وأن زرا هو الذي تسحر مع حذيفة , ذكره النسائي .

## باب وقت فطر الصائم

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا وكيع حدثنا هشام ح وحدثنا مسدد حدثنا هشام بن داود عن هشام المعنى قال هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن علي قال  
بي صلى الله عليه وسلم إذا جاء الليل من ها هنا وذهب النهار من ها هنا زاد وغابت الشمس فقد أفطر الصائم

### ( قال هشام بن عروة )

: والحاصل أن وكيعا وعبد الله بن داود , روياه عن هشام بن عروة وهو يروي عن أبيه عروة بن الزبير عن عاصم بن عمر . قاله المزي

### ( إذا جاء الليل من ها هنا )

: أي من جهة المشرق

### ( وذهب النهار من ها هنا )

: أي من المغرب . قال النووي : قال العلماء : كل واحد من هذه الثلاثة يعني جاء الليل وذهب النهار وغابت الشمس يتضمن الآخرين ويلازمهما وإنما جمع بينهما لأنه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وإدبار الضياء

### ( فقد أفطر الصائم )

: قال الخطابي : معناه أنه قد صار في حكم المفطر وإن لم يأكل , وقيل معناه أنه دخل في وقت الفطر وجاز له أن يفطر كما قيل أصبح الرجل إذا دخل في وقت الصبح

وأمسى وأظهر كذلك , وفيه دليل على بطلان الوصال انتهى . قلت : قال في لسان العرب : أظهرنا دخلنا في وقت الظهر كأصبحنا وأمسينا في الصباح والمساء انتهى . قال العيني : معنى قوله صلى الله عليه وسلم " فقد أفطر الصائم " أي دخل وقت الإفطار لا أنه يصير مفطرا بغيوبة الشمس وإن لم يتناول مفطرا . وقال ابن خزيمة : لفظه خبر ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم انتهى . قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد أبي أوفى يقول

ع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا بلال فاجد لنا قال يا رسول الله لو أمسيت قال انزل فاجد لنا قال يا رسول الله كنهارا قال انزل فاجد لنا فنزل فجدح فشرب رسول الله صلى الله عليه ثم قال إذا رأيت الليل قد أقبل من ها هنا فقد أفطر الصائم وأشار بأصبعه قبل

### ( فاجد لنا )

قال العيني : اجدح بكسر الهمزة أمر من جدحت السويق وأجدحته أي لتته , والمصدر جدح ومادته جيم ودال وحاء مهملة , والجدح أن يحرك السويق بالماء فيخوض حتى يستوي وكذلك اللبن ونحوه , والمجدح بكسر الميم عود مجنح الرأس تساط به الأشربة وربما يكون له ثلاث شعب . وقال الداودي : اجدح يعني احلب ورد ذلك عياض وغيره . وفي المحكم المجدح خشبة في رأسها خشبتان معترضتان وكلما خلط فقد جدح . وعن القزاز هو كالمعلقة . وفي المنتهى شراب مجدوح ومجدح أي مخوض والمجدح عود ذو جوانب وقيل هو عود يعرض رأسه والجمع مجاديح انتهى . قال الحافظ : فاجدح بالجيم ثم الحاء المهملة والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء بعود يقال له المجدح مجنح الرأس انتهى

### ( إن عليك نهارا )

: هذا ظن من بلال لما رأى من ضوء الشمس ساطعا وإن كان جرمها غائبا وتكريره المراجعة لغلبة اعتقاده أن ذلك نهار يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظرا تاما فقصد زيادة الإعلام فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم عن الضوء واعتبر غيبوبة الشمس . قال المنذري : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

## باب ما يستحب من تعجيل الفطر

حدثنا وهب بن بقية عن خالد عن محمد يعني ابن عمرو عن أبي سلمة

ي هريرة

صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر لأن  
والنصارى يؤخرون

( ظاهرا )

: أي غالبا وعاليا أو واضحا ولائحا

( ما عجل الناس الفطر )

: ما ظرفية أي مدة تعجيلهم الفطر

( لأن اليهود والنصارى يؤخرون )

: أي الفطر . قال الطيبي : في هذا التعليل دليل على أن قوام الدين الحنيفي على  
مخالفة الأعداء من أهل الكتاب وأن في موافقتهم تلتفا للدين انتهى . قال المنذري :  
والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن  
ماجه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بنحوه .

حدثنا مسدد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن

عطية قال

على عائشة رضي الله عنها أنا ومسروق فقلنا يا أم المؤمنين رجلان من  
محمد صلى الله عليه وسلم أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة والآخر  
لإفطار ويؤخر الصلاة قالت أيهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة قلنا عبد الله  
كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم

( عن أبي عطية قال دخلت على عائشة أنا ومسروق )

: كلاهما تابعي

( رجلان )

: مبتدأ

( من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم )

: صفة وهي مسوغة لكون المبتدأ نكرة والخبر الجملة قوله أحدهما يعجل الإفطار إلى  
قوله يؤخر الصلاة

( قلنا عبد الله )

: ابن مسعود والآخر أبو موسى . قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم والترمذي  
والنسائي .

باب ما يفطر عليه

حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد بن زياد عن عاصم الأحول عن حفصة

بيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عمها قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فإن لم  
يتم فعلى الماء فإن الماء طهور

( عمها )

: أي للرباب وهو بكسر الميم بدل من سلمان

( فإن الماء طهور )

: أي بالغ في الطهارة فيبتدأ به تفاعلاً بطهارة الظاهر والباطن . قال الطيبي : أي لأنه  
مزيل المانع من أداء العبادة ولذا من الله تعالى على عباده { وأنزلنا من السماء ماء  
طهوراً } وقال ابن الملك : يزيل العطش عن النفس انتهى . ويؤيده قوله عليه الصلاة  
والسلام عند الإفطار " ذهب الظمأ " قاله علي القاري . وقال المنذري : والحديث  
أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال المنذري : حسن صحيح .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق حدثنا جعفر بن سليمان حدثنا

بناني أنه سمع أنس بن مالك يقول

رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلي فإن لم تكن  
رطبات فعلى تمرات فإن لم تكن حسا حسوات من ماء

( يفطر )

: أي في صيامه

( قبل أن يصلي )

أي المغرب

( حسا حسوات )

: بفتحين أي شرب ثلاث مرات . قاله علي القاري . وقال ابن الأثير في النهاية . الحسوة  
بالضم الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة واحدة والحسوة بالفتح المرة انتهى .  
وقال في لسان العرب : الحسوة المرة الواحدة وقيل الحسوة والحسوة لغتان . قال  
ابن السكيت : حسوت شريف حسوا وحساء والحسوة ملء الفم انتهى . قال المنذري :  
والحديث أخرجه الترمذي وقال حسن غريب . وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا يعلم  
رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان وذكره ابن عدي أيضا في أفراد جعفر عن  
ثابت انتهى .

**باب القول عند الإفطار**

وفي بعض النسخ باب ما يقول إذا أفطر .

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى أبو محمد حدثنا علي بن الحسن

الحسين بن واقد حدثنا مروان يعني ابن سالم المقفع قال

ابن عمر يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكف وقال كان رسول الله صلى  
عليه وسلم إذا أفطر قال ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله

### ( المقفع )

هكذا في النسخ بتقديم القاف على الفاء . قال في التقريب : مروان بن سالم المقفع بقاف ثم فاء ثقيلة مصري مقبول . وفي الخلاصة : المقفع بفتح القاف وبالفاء وثقه ابن حبان

### ( إذا أفطر )

أي بعد الإفطار

### ( ذهب الظمأ )

بفتحتين قال النووي في الأذكار : الظمأ مهموزا الآخر مقصور وهو العطش , وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهرا لأنني رأيت من اشتبه عليه فتوهمه ممدودا انتهى . قال علي القاري : وفيه أنه قرئ " لا يصيبهم ظمأ " بالمد والقصر . وفي القاموس : ظمئ كفرح ظمأ وظماء وظماءة عطش أو أشد العطش , ولعل كلام النووي محمول على أنه خلاف الرواية لا أنه غير موجود في اللغة

### ( وابتلت العروق )

أي بزوال اليبوسة الحاصلة بالعطش

### ( وثبت الأجر )

أي زال التعب وحصل الثواب . وهذا حث على العبادات فإن التعب يسير لذهابه وزواله والأجر كثير لثباته وبقائه . قال الطيبي : ذكر ثبوت الأجر بعد زوال التعب استلذاذ أي استلذاذ

### ( إن شاء الله )

تعلق بالأخير على سبيل التبرك , ويصح التعليق لعدم وجوب الأجر عليه تعالى ردا على المعتزلة , أو لئلا يجزم كل أحد فإن ثبوت أجر الأفراد تحت المشيئة . ويمكن أن يكون إن بمعنى إذ , فتتعلق بجميع ما سبق . ذكره في المرقاة . قال المنذري وأخرجه النسائي

حدثنا مسدد حدثنا هشيم عن حصين عن معاذ بن زهرة أنه بلغه صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك

### ( عن معاذ بن زهرة )

: قال في التقريب : معاذ بن زهرة ويقال أبو زهرة مقبول من الثالثة فأرسل حديثا فوهم من ذكره في الصحابة

### ( إذا أفطر قال )

: أي دعا وقال ابن الملك أي قرأ بعد الإفطار

### ( اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت )

: قال الطيبي : قدم الجار والمجرور في القرينتين على العامل دلالة على الاختصاص ; إظهارا للاختصاص في الافتتاح وإبداء لشكر الصنيع المختص به في الاختتام . كذا في

المرقاة . وفي النيل فيه دليل على أنه يشرع للصائم أن يدعو عند إفطاره بما اشتمل عليه من الدعاء انتهى . قال المنذري : هذا مرسل .

## باب الفطر قبل غروب الشمس

حدثنا هارون بن عبد الله ومحمد بن العلاء المعنى قالا حدثنا أبو أسامة هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت يوما في رمضان في غيم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طلعت

وأسامه قلت لهشام أمروا بالقضاء قال وبد من ذلك

### ( قالت أفطرنا يوما في رمضان في غيم )

: قال الخطابي : اختلف الناس في وجوب القضاء في مثل هذا , فقال أكثر العلماء القضاء واجب عليه , وقال إسحاق وأهل الظاهر لا قضاء عليه ويمسك بقية النهار عن الأكل حتى تغرب الشمس , وروي ذلك عن الحسن البصري وشبهوه بمن أكل ناسيا في الصوم . قال الخطابي : الناسي لا يمكنه أن يحترز من الأكل ناسيا وهذا يمكنه أن يمكث فلا يأكل حتى يتبين غيبوبة الشمس , فالنسيان خطأ في الفعل وهذا خطأ في الوقت والزمان والتحرز ممكن انتهى

### ( قال أبو أسامة )

: هو حماد بن أسامة الليثي

### ( أمروا )

: من جهة الشارع

### ( بالقضاء قال )

: هشام بن عروة

### ( وبد من ذلك )

: أي هل بد من قضاء فحرف الاستفهام مقدر . وفي رواية أبي ذر لصحيح البخاري لا بد من قضاء . قال القسطلاني : وهذا مذهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة وعليه أن يمسك بقية النهار لحرمة الوقت ولا كفارة عليه وقد روي عن مجاهد وعطاء وعروة عدم القضاء وعن عمر يقضي وفي آخر لا رواهما البيهقي وضعفت الثانية النافية وفي هذا الحديث كما قاله ابن المنير أن المكلفين إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتهدوا فأخطئوا فلا حرج عليهم في ذلك انتهى . قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه . وقال البخاري : قال معمر : سمعت هشاما يقول لا أدري أقضوا أم لا .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
واختلف الناس , هل يجب القضاء في هذه الصورة ؟ فقال الأكثرون : يجب , وذهب  
إسحاق من راهويه وأهل الظاهر إلى أنه لا قضاء عليهم , وحكمهم حكم من أكل ناسيا ,  
وحكي ذلك عن الحسن ومجاهد , واختلف فيه على عمر , فروى زيد بن وهب قال : "  
كنت جالسا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان في زمن عمر ,  
فأتينا بكأس فيها شراب من بيت حفصة , فشربنا ونحن نرى أنه من الليل , ثم انكشف  
السحاب , فإذا الشمس طالعة , قال : فجعل الناس يقولون : نقضي يوما مكانه , فسمع  
بذلك عمر فقال : والله لا نقضيه , وما تجانفا لإثم " رواه البيهقي وغيره . وقد روى مالك  
في الموطأ عن زيد بن أسلم : " أن عمر بن الخطاب أفطر ذات يوم في رمضان في  
يوم ذي غيم , ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس , فجاءه رجل فقال له : يا أمير  
المؤمنين , قد طلعت الشمس , فقال عمر : الخطب يسير , وقد اجتهدنا " قال مالك :  
يريد بقوله " الخطب يسير , القضاء فيما نرى . والله أعلم . وكذلك قال الشافعي , وهذا  
لا يناقض الأثر المتقدم .

وقوله " وقد اجتهدنا " مؤذن بعدم القضاء . وقوله " الخطب يسير " إنما هو تهوين لما  
فعلوه وتيسير لأمره . ولكن قد رواه الأثرم والبيهقي عن عمر , وفيه : " من كان أفطر  
فليصم يوما مكانه " وقدم البيهقي هذه الرواية على رواية زيد بن وهب , وجعلها خطأ ,  
وقال : تظاهرت الروايات بالقضاء , قال : وكان يعقوب بن سفيان الفارسي يحمل على  
زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة قال : وزيد ثقة إلا أن الخطأ عليه  
غير مأمون .

وفيما قاله نظر , فإن الرواية لم تتظاهر عن عمر بالقضاء , وإنما جاءت من رواية علي  
بن حنظلة عن أبيه , وكان أبوه صديقا لعمر , فذكر القصة وقال فيها : " من كان أفطر  
فليصم يوما مكانه " ولم أر الأمر بالقضاء صريحا إلا في هذه الرواية وأما رواية مالك  
فليس فيها ذكر للقضاء ولا لعدمه , فتعارضت رواية حنظلة ورواية زيد بن وهب ,  
وتفضلها رواية زيد بن وهب بقدر ما بين حنظلة وبينه من الفضل . وقد روى البيهقي  
بإسناد فيه نظر عن صهيب : أنه أمر أصحابه بالقضاء في قصة جرت لهم مثل هذه . فلو  
قدر تعارض الآثار عن عمر لكان القياس يقتضي سقوط القضاء , لأن الجهل ببقاء اليوم  
كنسيان نفس الصوم , ولو أكل ناسيا لصومه لم يجب عليه قضاؤه والشريعة لم تفرق  
بين الجاهل والناسي , فإن كل واحد منهما قد فعل ما يعتقد جوازه وأخطأ في فعله ,  
وقد استويا في أكثر الأحكام وفي رفع الآثار فما الموجب للفرق بينهما في هذا  
الموضع ؟ وقد جعل أصحاب الشافعي وغيرهم الجاهل المخطئ أولى بالعدر من  
الناسي في مواضع متعددة .

وقد يقال إنه في صورة الصوم أعذر منه , فإنه مأمور بتعجيل الفطر استحبابا , فقد بادر  
إلى أداء ما أمر به واستحبه له الشارع فكيف يفسد صومه ؟ وفساد صوم الناسي أولى  
منه , لأن فعله غير مأذون له فيه , بل غايته أنه عفو , فهو دون المخطئ الجاهل في  
العدر .

وبالجملة : فلم يفرق بينهما في الحج , ولا في مفسدات الصلاة كحمل النجاسة وغير  
ذلك , وما قيل من الفرق بينهما بأن الناسي غير مكلف والجاهل مكلف , إن أريد به

التكليف بالقضاء فغير صحيح , لأن هذا هو المتنازع فيه , وإن أريد به أن فعل الناسي لا ينتهض سببا للإثم , ولا يتناول الخطاب الشرعي فكذلك فعل المخطئ , وإن أريد أن المخطئ ذاك لصومه مقدم على قطعه , ففعله داخل تحت التكليف بخلاف الناسي فلا يصح أيضا لأنه يعتقد خروج زمن الصوم , وأنه مأمور بالفطر , فهو مقدم على فعل ما يعتقد جائزا , وخطؤه في بقاء اليوم كنسيان الأكل في اليوم فالعلان سواء فكيف يتعلق التكليف بأحدهما دون الآخر؟ !

وأجود ما فرق به بين المسألتين : أن المخطئ كان متمكنا من إتمام صومه بأن يؤخر الفطر حتى يتيقن الغروب بخلاف الناسي فإنه لا يضاف إليه الفعل , ولم يكن يمكنه الاحتراز , وهذا - وإن كان فرقا في الظاهر - فهو غير مؤثر في وجوب القضاء , كما لم يؤثر في الإثم اتفاقا , ولو كان منسوبا إلى تفريط للحقه الإثم , فلما اتفقوا على أن الإثم موضوع عنه دل على أن فعله غير منسوب فيه إلى تفريط لا سيما وهو مأمور بالمبادرة إلى الفطر , والسبب الذي دعاه إلى الفطر غير منسوب إليه في الصورتين , وهو النسيان في مسألة الناسي وظهور الظلمة وخفاء النهار في صورة المخطئ , فهذا أطعمه الله وسقاه بالنسيان ومعناه أطعمه الله وسقاه بإخفاء النهار ولهذا قال صهيب : " هي طعمة الله " , ولكن هذا أولى , فإنها طعمة الله إذنا وإباحة وإطعام الناسي طعمته عفا ورفع حرج , فهذا مقتضى الدليل .

## باب في الوصال

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر  
قول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا فإنك تواصل يا رسول  
الله إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى

### ( نهى عن الوصال )

: أي تتابع الصوم من غير إفتار بالليل . قال الخطابي : الوصال من خصائص ما أبيض  
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محذور على أمته , ويشبه أن يكون المعنى  
في ذلك ما يتخوف على الصائم من الضعف وسقوط القوة فيعجزوا عن الصيام  
المفروض وعن سائر الطاعات أو يملوها إذا نالتهم المشقة فيكون سببا لترك الفريضة .

### ( إني أطعم وأسقى )

: يحتمل معنيين أحدهما أنني أعان على الصيام وأقوى عليه فيكون ذلك لي بمنزلة  
الطعام والشراب لكم , ويحتمل أن يكون قد يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يطعمها  
فيكون ذلك تخصيصا له وكرامة لا يشركه فيها أحد من أصحابه , قاله الخطابي . قال  
المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم

حدثنا قتيبة بن سعيد أن بكر بن مضر حدثهم عن ابن الهاد عن عبد الله  
بن عن أبي سعيد الخدري

ع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل  
ل حتى السحر قالوا فإنك تواصل قال إني لست كهيئتكم إن لي مطعما  
ي وساقيا يسقيني

بالجر بحتى : ( يقول لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر )  
الجارّة وهو قول اللخمي من المالكية . ونقل عن أحمد . وعبارة المرادوي في تنقيحه :  
ويكره الوصال ولا يكره إلى السحر نسا وتركه أولى انتهى . وقال به أيضا ابن خزيمة  
وطائفة من أهل الحديث  
( إن لي مطعما )

: حال كونه

( يطعمني )

: ولي

( ساقيا )

: حال كونه

( يسقيني )

: بفتح أوله , ذكره القسطلاني . قال علي القاري : والحكمة في النهي أنه يورث الضعف  
والسامة والقصور عن أداء غيره من الطاعات , ف قيل النهي للتحريم , وقيل للتنزيه .  
قال القاضي : والظاهر الأول انتهى . ويؤيد الثاني , ما روته عائشة رضي الله عنها أنه  
صلى الله عليه وسلم نهاهم عن الوصال رحمة لهم , الحديث كما في رياض الصالحين  
انتهى . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم .

## باب الغيبة للصائم

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن

يرة قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله

من يدع طعامه وشرابه

أحمد فهمت إسناده من ابن أبي ذئب وأفهمني الحديث رجل إلى جنبه أراه ابن

( لم يدع )

: أي لم يترك

( قول الزور )

: والمراد منه الكذب والإضافة بيانية

( فليس لله حاجة )

: قال ابن بطال : ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وإنما معناه التحذير من قول الزور  
وما ذكر معه . قال في الفتح : ولا مفهوم لذلك فإن الله لا يحتاج إلى شيء وإنما معناه

فليس لله إرادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة . وقال ابن المنير : بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئا عليه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا . وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بإثم الزور وما ذكر معه . واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم , وتعقب بأنها صغائر باجتناب الكبائر . قاله الشوكاني في النيل

( قال أحمد )

ابن يونس

( فهمت إسناده )

: أي إسناده هذا الحديث وحفظت كما أريد

( من ابن أبي ذئب )

: لكن ما سمعت كما ينبغي وما حفظت كما أريد متن الحديث منه لكونه بعيدا أو غير ذلك من الخلل الواقع في سماعه

( رجل إلى جنبه )

: أي ابن أبي ذئب . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج

ي هريرة

ي صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يكفر امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم إني صائم

( فلا يرفث )

: يريد لا يفحش , والرفث هو السخف وفاحش الكلام , يقال رفته بفتح الفاء يرفث بضمها وكسرهما , ورفث بكسرهما يرفث بفتحها رفثا ساكنة الفاء في المصدر ورفثا بفتحها في الاسم , ويقال أرفث رباعي حكاة القاضي , والجهل قريب من الرفث , وهو خلاف الحكمة وخلاف الصواب من القول والفعل

( فليقل إني صائم إني صائم )

: هكذا هو مرتين , واختلفوا في معناه فقول بلسانه ليسمع الشاتم والمقاتل فيتحرز غالبا , وقيل لا يقوله بلسانه بل يحدث به نفسه ليمنعها من مشاتمته ومقاتلته ومقابلته ويحرس صومه عن المكدرات , ولو جمع بين الأمرين كان حسنا .  
واعلم أن نهى الصائم عن الرفث والجهل والمخاصمة والمشاتمة ليس مختصا به بل كل أحد مثله في أصل النهي عن ذلك , لكن الصائم أكد , والله أعلم كذا قال النووي . وقال الخطابي : يتأول على وجهين أحدهما فليقل ذلك لصاحبه نطقا باللسان يرد به ذلك عن نفسه , والوجه الآخر أن يقول ذلك في نفسه أي ليعلم أنه صائم فلا يخوض معه ولا يكافئه على شتمه لئلا يفسد صومه ولا يحبط أجر عمله . قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي صالح السمان عن أبي هريرة .

## باب السواك للصائم

حدثنا محمد بن الصباح حدثنا شريك ح وحدثنا مسدد حدثنا يحيى عن  
عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم زاد مسدد ما لا أعد ولا

( عن سفيان عن عاصم )

: أي شريك وسفيان كلاهما عن عاصم بن عبيد الله

( يستاك وهو صائم )

: قال الخطابي : السواك مستحب للصائم والمفطر إلا أن قوما من العلماء كرهوا  
للصائم أن يستاك آخر النهار استبقاء لخلوقة , وإلى هذا ذهب الشافعي وهو قول  
الأوزاعي , وروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما , وإليه ذهب عطاء ومجاهد . قال  
المنذري : وأخرجه الترمذي وقال حسن , هذا آخر كلامه . في إسناده عاصم بن عبيد الله  
وقد تكلم فيه غير واحد . وذكر البخاري هذا الحديث في صحيحه معلقا في الترجمة  
فقال ويذكر عن عامر بن ربيعة .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى ابن ماجه من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من خير  
خصال الصائم السواك " قال البخاري : وقال ابن عمر : " يستاك أول النهار وآخره " .  
وقال زياد بن حدير : " ما رأيت أحدا أدأب سواكا وهو صائم من عمر , أراه قال : يعود قد  
ذوي " رواه البيهقي . ولو احتج عليه بعموم قوله : " لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ,  
لكانت حجة , وبقوله : " السواك مطهرة للفم مرضاة للرب " , وسائر الأحاديث المرغبة  
في السواك من غير تفصيل . ولم يجيء في منع الصائم منه حديث صحيح . قال البيهقي  
وقد روي عن علي بإسناد ضعيف : " إذا صمتم فاستاكوا بالغداة , ولا تستاكوا بالعشي  
فإنه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشي إلا كانتا نورا بين عينيه يوم القيامة " وروي  
عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة قال : " لك السواك إلى العصر , فإذا صليت  
العصر فآلقه , فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لخلوف فم الصائم  
أطيب عند الله من ريح المسك " وهذا - لو صح عن أبي هريرة - فالثابت عن عمر وابن  
عمر يخالفه , والذين يكرهونه يخالفونه أيضا , فإنهم يكرهونه من بعد الزوال , وأكثر أهل  
العلم لا يكرهونه . والله أعلم .

## باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن سمي مولى أبي بكر  
الرحمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه  
وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال  
عدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر قال الذي حدثني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب على رأسه الماء وهو صائم  
عطش أو من الحر

صيغة أمر جمع المذكر من القوة أي بالأكل والشرب ( بالعرج ) : : ( تقووا )  
بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة من عمل الفرع علي أيام من المدينة ( يصب على  
رأسه الماء وهو صائم ) : فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يكسر الحر بصب الماء على  
بعض بدنه أو كله , وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الاغتسال الواجبة  
والمسنونة والمباحة . وقالت الحنفية إنه يكره الاغتسال للصائم , واستدلوا بما أخرجه  
عبد الرزاق عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل  
النزاع في إسناده ضعف كما قال الحافظ .

واعلم أنه يكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لحديث الأمر بالمبالغة في  
ذلك إلا أن يكون صائماً . واختلف إذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوفه  
خطأ , فقالت الحنفية ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني إنه يفسد الصوم وقال  
أحمد بن حنبل وإسحاق والأوزاعي وأصحاب الشافعي إنه لا يفسد الصوم كالناسي .  
وقال الحسن البصري والنخعي إنه يفسد إن لم يكن لفريضة ( من العطش أو من الحر )  
: شك من الراوي . قال المنذري : وأخرجه النسائي مختصراً .

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثني يحيى بن سليم عن إسماعيل بن كثير عن  
بن لقيط بن صبرة عن أبيه لقيط بن صبرة قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً

### ( بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً )

: قال الخطابي : فيه من الفقه أن وصل الماء إلى موضع الدماغ يفطر الصائم إذا كان  
ذلك بفعله , وعلى قياس ذلك كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها سواء كان  
ذلك في موضع الطعام والغذاء أو في غيره من حشو جوفه . وقد يستدل به من يوجب  
الاستنشاق في الطهارة قالوا ولولا وجوبه لكان يطرحه عن الصائم أصلاً احتياطاً على  
صومه , فلما لم يفعل دل ذلك على أنه واجب لا يجوز تركه , وإلى هذا ذهب إسحاق بن  
راهويه انتهى . قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً .  
وقال الترمذي : حسن صحيح .

## باب في الصائم يحتجم

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن هشام ح وحدثنا أحمد بن حنبل حدثنا  
بن موسى حدثنا شيبان جميعا عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي أسماء يعني  
عن ثوبان

بي صلى الله عليه وسلم قال أفطر الحاجم والمحجوم  
شيبان أخبرني أبو قلابة أن أبا أسماء الرحبي حدثه أن ثوبان مولى رسول الله  
الله عليه وسلم أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أحمد بن  
حدثنا حسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى قال حدثني أبو قلابة الجرمي  
ره أن شداد بن أوس بينما هو يمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم فذكر

### ( قال أفطر الحاجم والمحجوم )

قال الخطابي : اختلف الناس في تأويل هذا الحديث , فذهب طائفة من أهل العلم إلى  
أن الحجامه تفطر الصائم قولا بظاهر الحديث , هذا قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن  
راهويه , وقالوا عليهما القضاء وليست عليهما الكفارة . وعن عطاء قال من احتجم وهو  
صائم في شهر رمضان فعليه القضاء والكفارة . وروي عن جماعة من الصحابة أنهم  
كانوا يحتجمون ليلا منهم ابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك رضي الله عنهم  
. وكان مسروق والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم . وكان الأوزاعي يكره  
ذلك . وقال ابن المسيب والشعبي والنخعي إنما كرهت الحجامه للصائم من أجل  
الضعف . وممن كان لا يرى بأسا بالحجامه للصائم سفيان الثوري ومالك بن أنس  
والشافعي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وتأول بعضهم الحديث فقال معنى قوله "  
أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للإفطار " أما المحجوم فللضعف الذي يلحقه من  
ذلك إلى أن يعجز عن الصوم , وأما الحاجم فلا بد من أن يصل إلى جوفه من طعام الدم  
أو من بعض أجزائه إذا ضم شفثيه على قصب الملازم . وهذا كما يقال للرجل يتعرض  
للمهالك قد هلك فلان وإن كان باقيا سالما , وإنما يراد به قد أشرف على الهلاك .  
وكقوله صلى الله عليه وسلم " من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين " يريد أنه قد تعرض  
للذبح , وقيل فيه وجه آخر وهو أنه مر بهما مساء فقال أفطر الحاجم والمحجوم كأنه  
عذرهما بهذا القول إذا كانا قد أمسيا ودخلا في وقت الإفطار , كما يقال أصبح الرجل  
وأمسى وأظهر إذا دخل وقت هذه الأوقات وأحسبه قد روي في بعض هذا الحديث .  
وقال بعضهم هذا على التغليظ لهما والدعاء عليهما كقوله فيمن صام الدهر لا صام ولا  
أفطر , فمعني قوله " أفطر الحاجم والمحجوم " على هذا التأويل أي بطل أجر  
صيامهما , فكانما صارا مفطرين غير صائمين . وقيل أيضا معناه جاز لهما أن يفطرا ,  
كقولك أحصد الزرع إن حان أن يحصد , وأركب المهر إذا حان أن يركب انتهى . قال  
المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وسئل الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أيما  
حديث أصح عندك في أفطر الحاجم والمحجوم , فقال حديث ثوبان حديث يحيى بن أبي  
كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
ولفظ النسائي فيه عن شداد بن أوس قال : " كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ، لثمان عشرة أو سبع عشرة مضت من رمضان . فمر برجل يحتجم فقال : أفطر الحاجم والمحجوم " قال : وروى ابن ماجة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " ورواه أحمد أيضا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أفطر الحاجم والمحجوم " وروى أحمد أيضا عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أفطر الحاجم والمحجوم " وروى الحسن بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " رواه النسائي ، وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " وأعله بالوقف ، وعن معقل بن سنان الأشجعي أنه قال " مر علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أحتجم في ثمان عشرة ليلة خلت من رمضان ، فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم " ، رواه أحمد والنسائي عن الحسن بن معقل . ورواه النسائي أيضا عن الحسن بن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الحسن بن معقل عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " رواه النسائي ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أفطر الحاجم والمحجوم " رواه النسائي .

قال المنذري : قال أحمد : أحاديث " أفطر الحاجم والمحجوم " و " لا نكاح إلا بولي " يشد بعضها بعضا ، وأنا أذهب إليها .

قال ابن القيم : وقال أبو زرعة : حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا " أفطر الحاجم والمحجوم " حديث حسن ، ذكره الترمذي عنه . وقال علي بن المديني أيضا في رواية عنه لا أعلم في " أفطر الحاجم " حديثا أصح من حديث رافع بن خديج وقال في حديث شداد لا أرى الحديثين إلا صحيحين ، وقد يمكن أن يكون أبو أسماء سمعه منهما . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : صح عندي حديث " أفطر الحاجم والمحجوم " من حديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به ، وسمعت أحمد بن حنبل يقول به : وذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد . وقال إبراهيم الحربي في حديث شداد هذا : إسناد صحيح تقوم به الحجة ، قال : وهذا الحديث صحيح بأسانيد ، وبه نقول .

وعن قتادة عن شهر عن بلال قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أفطر الحاجم والمحجوم " رواه النسائي . وقال الترمذي في كتاب العلل : سألت البخاري ؟ فقال : ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس ، فقلت وما فيه من الاضطراب ؟ فقال : كلاهما عندي صحيح ، لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان ، وعن أبي الأشعث عن شداد ، الحديثين جميعا . فقد حكم البخاري بصحة حديث ثوبان وشداد .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن  
شعث عن شداد بن أوس  
قول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ  
ثمان عشرة خلت من رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم  
و داود وروى خالد الحذاء عن أبي قلابة بإسناد أيوب مثله

( أتى على رجل )

: أي مر عليه

( بالبقيع )

: أي بمقبرة المدينة

( وهو )

: أي الرجل

( وهو )

: أي النبي صلى الله عليه وسلم

( أخذ بيدي )

: إشارة إلى كمال قربه منه صلى الله عليه وسلم

( لثمان عشرة )

: بسكون الشين وبكسر

( خلت )

: أي مضت

( من رمضان )

: وهذا يدل على كمال حفظ الراوي وضبطه بذكر المكان والزمان وحاله . قال  
المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد روى هذا الحديث بضع عشر صحابيا إلا أن  
أكثر الأحاديث ضعاف . وقال إسحاق رضي الله عنه . حديث شداد إسناده صحيح تقوم  
به الحجة . وذكر أبو داود بعد هذا حديث ثوبان من طريقين , الطريق المتقدم أجود  
منهما . وقال أحمد رحمه الله : أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ولا نكاح إلى بولي يشد  
بعضها بعضا وأنا أذهب إليها .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وروى الدارقطني في سننه عن أنس قال : " أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر  
بن أبي طالب احتجم وهو صائم , فمر به النبي صلى الله عليه وسلم , فقال : أفطر  
هذان , ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم , وكان أنس

يحتجم وهو صائم " , قال الدارقطني : كلهم ثقات , ولا أعلم له علة .

وعن ابن سعيد الخدري قال : " رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم , ورخص في الحجامة " رواه النسائي .

فذهب إلى هذه الأحاديث جماعة من العلماء , ويروى ذلك عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمر والحسين بن علي وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وهو مذهب عروة بن الزبير وسعيد بن جبير وغيرهما , وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة .

وذهب إلى أحاديث الفطر بها جماعة , منهم علي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري . وروى المعتمر عن أبيه عن الحسن بن علي وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : " أفطر الحاجم والمحجوم " ذكره النسائي .

وأما أبو هريرة فروى عنه أبو صالح : " أفطر الحاجم والمحجوم " , ذكره النسائي . وروى عنه شقيق بن ثور عن أبيه أنه قال : " لو احتجم ما بالبيت " . ذكره عبد الرزاق والنسائي أيضا .

وأما عائشة فروى عطاء وعياض بن عروة عنها : " أفطر الحاجم والمحجوم " ذكره النسائي , وقال البيهقي . رويت الرخصة عنها .

وذهب إلى الفطر من التابعين عطاء بن أبي رباح والحسن وابن سيرين , وذهب إلى ذلك عبد الرحمن بن مهدي والأوزاعي والإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو بكر بن المنذر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة .

وأجاب المرخصون عن أحاديث الفطر بأجوبة : أحدهما : القدح فيها وتعليلها .

الثاني : دعوى النسخ فيها .

الثالث : أن الفطر فيها لم يكن لأجل الحجامة , بل لأجل الغيبة , وذكر الحاجم والمحجوم للتعريف لا للتعليل .

الرابع : تأويلها على معنى أنه قد تعرض لأن يفطر , لما يلحقه من الضعف , في " أفطر " بمعنى يفطر .

الخامس : أنه على حقيقته , وأنهما قد أفطرا حقيقة , ومرور النبي صلى الله عليه وسلم بهما كان مساء في وقت الفطر , فأخبر صلى الله عليه وسلم أنهما قد أفطرا , ودخلا في وقت الفطر , يعني فليصنعا ما أحبا .

السادس : أن هذا تغليظ ودعاء عليهما لا أنه خبر عن حكم شرعي بفطرهما .

السابع : أن إفطارهما بمعنى إبطال ثواب صومهما , كما جاء : " خمس يفطرن الصائم : الكذب , والغيبة والنميمة والنظرة السوء , واليمين الكاذبة , وكما جاء : " الحدث حدثان : حدث اللسان , وهو أشدهما " .

الثامن : أنه لو قدر تعارض , الأخبار جملة لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى لتأييدها بالقياس , وشواهد أصول الشريعة لها , إذ الفطر إنما قياسه أن يكون بما يدخل الجوف لا بالخارج منه , كالفساد والتشريط ونحوه .

قال المفطرون : ليس في هذه الأجوبة شيء يصح .

أما جواب المعللين فباطل , وإن الأئمة العارفين بهذا الشأن قد تظاهرت أقوالهم

بتصحيح بعضها كما تقدم .

والباقي : إما حسن يصلح للاحتجاج به وحده , وإما ضعيف , فهو يصلح للشواهد والمتابعات , وليس العمدة عليه , وممن صحح ذلك أحمد وإسحاق وعلي بن المديني وإبراهيم الحربي وعثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وابن المنذر , وكل من له علم بالحديث يشهد بأن هذا الأصل محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم لتعدد طرقه , وثقة رواته واشتهارهم بالعدالة .

قالوا : والعجب ممن يذهب إلى أحاديث الجهر بالبسملة , وهي دون هذه الأحاديث في الشهرة والصحة , ويترك هذه الأحاديث , وكذلك أحاديث الفطر بالقيء مع ضعفها وقتلتها !! وأين تقع من أحاديث الفطر بالحجامة ؟ ! وكذلك أحاديث الإتمام في السفر , وأحاديث أقل الحيض وأكثره وأحاديث تقدير المهر بعشرة دراهم وأحاديث الوضوء بنبذ التمر , وأحاديث الشهادة في النكاح , وأحاديث التيمم ضربتان وأحاديث المنع من فسح الحج إلى التمتع , وأحاديث تحريم القراءة على الجنب والحائض وأحاديث تقدير الماء الذي يحمل النجاسة بالقلتين .

قالوا : وأحاديث الفطر بالحجامة أقوى وأشهر , وأعرف من هذا , بل ليست دون أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر .

وأما قول بعض أهل الحديث لا يصح في الفطر بالحجامة حديث , فمجازفة باطلة أنكرها أئمة الحديث , كالإمام أحمد , لما حكى له قول ابن معين أنكروه عليه . ثم في هذه الحكاية عنه أنه لا يصح في مس الذكر حديث , ولا في النكاح بلا ولي , ولم يلتفت القائلون بذلك إلى قوله .

وأما تطرق التعليل بها , فمن نظر في عللها واختلاف طرقها , أفاده ذلك علما لا يشك فيه بأن الحديث محفوظ , وعلى قول جمهور الفقهاء والأصوليين لا يلتفت إلى شيء من تلك العلل , وإنما ما بين تعليل بوقف بعض الرواة . وقد رفعها آخرون , أو إرسالها , وقد وصلها آخرون , وهم ثقات , والزيادة من الثقة مقبولة .

قالوا : فعلى قول منازعينا هذه العلل باطلة لا يلتفت إلى شيء منها . وقد ذكرت عللها والأجوبة عنه في مصنف مفرد في المسألة .

قالوا : وأما دعوى النسخ فلا سبيل إلى صحتها .

ونحن نذكر ما احتجوا به على النسخ . ثم نبين ما فيه .

قالوا : قد صح عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرّم " : قال الشافعي . وسماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح , ولم يكن يومئذ محرّمًا , ولم يصحبه محرّمًا قبل حجة الإسلام . فذكر ابن عباس حجامة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر , وحديث " أفطر الحاجم والمحجوم " سنة ثمان , فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ .

قالوا : ويدل على النسخ حديث أنس في قصة جعفر - وقد تقدم .

قالوا : ويدل عليه حديث أبي سعيد في الرخصة فيها , والرخصة لا تكون إلا بعد تقديم المنع . قال المفطرون : الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرّم وأما قوله : " وهو صائم " فإن الإمام أحمد قال لا تصح هذه اللفظة , وبين أنها وهم , ووافقه غيره على ذلك , وقالوا : الصواب أنه صلى الله عليه وسلم " احتجم وهو محرّم " ,

وممن ذكر ذلك عنه الخلال في كتاب العلل .  
وقد روي هذا الحديث على أربعة أوجه :  
أحدها : " احتجم وهو محرم " فقط . وهذا في الصحيحين .  
الثاني : " احتجم وهو محرم , واحتجم وهو صائم " . انفرد به البخاري .  
الثالث : " احتجم وهو صائم " , ذكره الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه .  
الرابع : " احتجم وهو صائم " فقط . ذكره أبو داود .  
وأما حديث " احتجم وهو صائم " فهو مختصر من حديث ابن عباس في البخاري " احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم , واحتجم وهو صائم " .  
وأما حديث " احتجم وهو محرم صائم " فهذا هو الذي تمسك به من ادعى النسخ .  
وأما لفظ " احتجم وهو صائم " فلا يدل على النسخ ولا تصح المعارضة به لوجوه :  
أحدها : أنه لا يعلم تاريخه , ودعوى النسخ لا تثبت بمجرد الاحتمال .  
الثاني : أنه ليس فيه أن الصوم كان فرضا . ولعله كان صوم نفل خرج منه .  
الثالث : حتى لو ثبت أنه صوم فرض , فالظاهر أن الحجامة إنما تكون للعذر , ويجوز الخروج من صوم الفرض بعذر المرض . والواقعة حكاية فعل لا عموم لها .  
ولا يقال قوله " وهو صائم " جملة حال مقارنة للعامل فيها . فدل على مقارنة الصوم للحجامة - : لأن الراوي لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إني باق على صومي , وإنما رآه يحتجم وهو صائم , فأخبره بما شاهده ورآه , ولا علم له بنية النبي صلى الله عليه وسلم , ولا بما فعل بعد الحجامة , مع أن قوله " وهو صائم " حال من الشروع في الحجامة وابتدائها , فكان ابتداءها مع الصوم , وكأنه قال احتجم في اليوم الذي كان صائما فيه , ولا يدل ذلك على استمرار الصوم أصلا .  
ولهذا نظائر منها : حديث الذي وقع على امرأته وهو صائم , وقوله في الصحيحين " وقعت على امرأتي وأنا صائم " والفقهاء وغيرهم يقولون : وإن جامع وهو محرم وإن جامع وهو صائم . ولا يكون ذلك فاسدا من الكلام , فلا تعطل نصوص الفطر بالحجامة بهذا اللفظ المحتمل .  
وأما قوله " احتجم وهو محرم صائم " فلو ثبتت هذه اللفظة لم يكن فيها حجة لما ذكرناه , ولا دليل فيها أيضا على أن ذلك كان بعد قوله : " أفطر الحاجم والمحجوم " فإن هذا القول منه كان في رمضان سنة ثمان من الهجرة عام الفتح , كما جاء في حديث شداد , والنبي صلى الله عليه وسلم أحرم بعمره الحديبية سنة ست , وأحرم من العام القابل بعمره القضية , وكلا العمرتين قبل ذلك , ثم دخل مكة عام الفتح ولم يكن محرما , ثم حج حجة الوداع , فاحتجامة وهو صائم محرم لم يبين في أي إحراماته كان وإنما تمكن دعوى النسخ إذا كان ذلك قد وقع في حجة الوداع أو في عمرة الجعرانة حتى يتأخر ذلك عن عام الفتح قال فيه : " أفطر الحاجم والمحجوم " , ولا سبيل إلى بيان ذلك .  
وأما رواية ابن عباس له , وهو ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح , فلا تثير ظنا , فضلا عن النسخ به , فإن ابن عباس لم يقل شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم , ولا رأيت فعل ذلك , وإنما روى ذلك رواية مطلقة , ومن المعلوم أن أكثر روايات ابن عباس إنما أخذها من الصحابة , والذي فيه سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عشرين قصة , كما قاله غير واحد من الحفاظ , فمن أين لكم أن ابن عباس لم يرو

هذا عن صحابي آخر , كأكثر رواياته ؟ وقد روى ابن عباس أحاديث كثيرة مقطوع بأنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم , ولا شهدها ونحن نقول إنها حجة , لكن لا تثبت بذلك تاخرها ونسخها لغيرها , ما لم يعلم التاريخ .

وبالجملة , فدعوى النسخ إنما تثبت بشرطين : أحدهما : تعارض المفسر , والثاني : العلم بتأخر أحدهما . وقد تبين أنه لا سبيل إلى واحد منهما في مسألتنا , بل من المقطوع به أن هذه القصة لم تكن في رمضان فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم في رمضان فإن عمره كلها كانت في ذي القعدة , وفتح مكة كان في رمضان , ولم يكن محرما , فغايتها في صوم تطوع في السفر , وقد كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر في السفر , ولما خرج من المدينة عام الفتح صام حتى بلغ الكديد , ثم أفطر , والناس ينظرون إليه , ثم لم يحفظ عنه أنه صام بعد هذا في سفر قط , ولما شك الصحابة في صيامه يوم عرفة أرسلوا أم الفضل إليه بقدر فشربه , فعلموا أنه لم يكن صائما , فقصة الاحتجام وهو صائم محرّم إما غلط , كما قال الإمام أحمد وغيره , وإما قبل الفتح قطعا , وعلى التقديرين فلا يعارض بها قوله عام الفتح " أفطر الحاجم والمحجوم " .

وعلى هذا فحديث ابن عباس إما يدل على أن الحجامة لا يفطر أو لا يدل . فإن لم يدل لم يصلح للنسخ . وإن دل فهو منسوخ بما ذكرنا من حديث شداد , فإنه مؤرخ بعام الفتح , فهو متأخر عن إجماع النبي صلى الله عليه وسلم صائما , وتقريره ما تقدم . وهذا القلب في دعوى كونه منسوخا أظهر من ثبوت النسخ به . وعبادا بالله من شر مقلد عصبي يرى العلم جهلا والإنصاف ظلما وترجيح الراجح على المرجوح عدوانا . وهذا المضايق لا يصيب السالك فيها إلا من صدقت في العلم نيته , وعلت همته . وأما من أخذ إلى أرض التقليد , واستوعر طريق الترجيح , فيقال له : ما هذا عشك فادرجي . قالوا : وأما حديث أنس في قصة جعفر , فجوابنا عنه من وجوه :

أحدها : أنه من رواية خالد بن مخلد عن ابن المثنى , قال الإمام أحمد : خالد بن مخلد له مناكير .

قالوا : ومما يدل على أن هذا الحديث من مناكيره أنه لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة لا أصحاب الصحيح , ولا أحد من أهل السنن , مع شهرة إسناده , وكونه في الظاهر على شرط البخاري , ولا احتج به الشافعي , مع حاجته إلى إثبات النسخ , حتى سلك ذلك المسلك في حديث ابن عباس , فلو كان هذا صحيحا لكان أظهر دلالة وأبين في حصول النسخ .

قالوا : وأيضا فجعفر إنما قدم من الحبشة عام خيبر , أو آخر سنة ست وأول سنة سبع , وقيل عام مؤتة قبل الفتح ولم يشهد الفتح فصام مع النبي صلى الله عليه وسلم رمضان واحدا سنة سبع , وقول النبي صلى الله عليه وسلم " أفطر الحاجم والمحجوم " بعد ذلك في الفتح سنة ثمان " فإن كان حديث أنس محفوظا , فليس فيه أن الترخيص وقع بعد عام الفتح , وإنما فيه أن الترخيص وقع بعد قصة جعفر , وعلى هذا فقد وقع الشك في الترخيص , وقوله في الفتح " أفطر الحاجم والمحجوم " - : أيهما هو المتأخر ؟ ولو كان حديث أنس قد ذكر فيه الترخيص بعد الفتح , لكان حجة , ومع وقوع الشك في التاريخ لا يثبت النسخ .

قالوا : وأيضا : فالذي يبين أن هذا لا يصح عن أنس , ما رواه البخاري في صحيحه عن ثابت قال : " سئل أنس : أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا , إلا من أجل الضعف " , وفي رواية " على عهد النبي صلى الله عليه وسلم " فهذا يدل على أن أنسا لم تكن عنده رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فطر بها , ولا أنه رخص فيها , بل الذي عنده كراهتها من أجل الضعف , ولو علم أن النبي رخص فيها بعد الفطر بها , لم يحتج أن يجيب بهذا من رأيه , ولم يكره شيئا رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وأیضا : فمن المعلوم أن أهل البصرة أشد الناس في التفطير بها . وذكر الإمام أحمد وغيره أن أهل البصرة كانوا إذا دخل شهر رمضان يغلقون حوانيت الحجامين , وقد تقدم مذهب الحسن وابن سيرين إمامي البصرة أنهما كانا يفطران بالحجامة , مع أن فتاوى أنس نصب أعينهم , وأنس آخر من مات بالبصرة من الصحابة , فكيف يكون عند أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة للصائم بعد نهيي عنهما , والبصريون يأخذون عنه , وهم على خلاف ذلك ؟ ! .

وعلى القول بالفطر بها لا سيما وحديث أنس فيه أن ثابتا سمعه منه , وثابت من أكبر مشايخ أهل البصرة , ومن أخص أصحاب الحسن , فكيف تشتهر بين أهل البصرة السنة المنسوخة , ولا يعلمون الناسخة ولا يعملون بها , ولا تعرف بينهم ولا يتناقلونها بل هم على خلافها ؟ ! هذا محال .

قالوا : وأيضا : فأبو قلابة من أخص أصحاب أنس , وهو الذي يروي قوله : " أفطر الحاجم والمحجوم " من طريق أبي أسماء عن ثوبان , ومن طريق أبي الأشعث عن شداد .  
وعلى حديثه اعتمده أئمة الحديث وصححوه , وشهدوا أنه أصح أحاديث الباب . فلو كان عند أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة تنسخ ذلك , لكان أصحابه أعلم بها , وأحرص على روايتها من أحاديث الفطر بها . والله أعلم .

قالوا : وأما حديث أبي سعيد فجوابه من وجوه :  
أحدها : أنه حديث قد اختلف فيه عليه , فرواه أبو المتوكل عنه , واختلف عليه , فرفعه المعتمر عن حميد عن أبي المتوكل , ووقفه بشر وإسماعيل وابن أبي عدي عن حميد , ووقفه أبو نضرة عن أبي سعيد وأبو نضرة من أروى الناس عنه وأعلمهم بحديثه . ووقفه قتادة عن أبي المتوكل , فالواقفون له أكثر وأشهر , فالحكم لهم عند المحدثين .  
الثاني : أن ذكر الحجامة فيه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن خزيمة : الصحيح أن ذكر الحجامة فيه من كلام أبي سعيد , ولكن بعض الرواة أدرجه فيه .

الثالث : أنه ليس فيه بيان للتاريخ , ولا يدل على أن هذا الترخيص كان بعد الفتح وقولكم " إن الرخصة لا تكون إلا بعد النهي " باطل بنفس الحديث , فإن فيه : " رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم " ولم يتقدم منه نهي عنها . ولا قال أحد : إن هذا الترخيص فيها ناسخ لمنع تقدم .

وفي الحديث : " إن الماء من الماء . كانت رخصة في أول الإسلام " , فسمى الحكم المنسوخ رخصة , مع أنه لم يتقدم حظره , بل المنع منه متأخر .  
وبالجملة , فهذه المأخذ لا تعد مقاومة لأحاديث الفطر , ولا تأخرت عنها فكيف تنسخ بها ؟ !

قالوا : وأما جوابكم الثالث بأن الفطر فيها لم يكن للحجامة : وذكر الحاجم للتعريف المحض , كزيد وعمر - في غاية البطلان من وجوه : أحدها : أن ذلك يتضمن الإبهام والتلبيس , بأن يذكر وصفا يرتب عليه الحكم ولا يكون له فيه تأثير البتة .

الثاني : أن هذا يبطل عامة أحكام الشرع التي رتبها على الأوصاف , إذا تطرق إليها هذا الخيال والوهم الفاسد , كقوله تعالى { الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما { والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما { } واللاتي يأتين الفاحشة { ومعلوم أنه ليس بأيدينا إلا أوصاف رتبت عليها الأحكام . فإن جاز أن تكون تلك الأوصاف للتعريف لا للتعليل , بطلت الأحكام . الثالث : أنه لا يفهم قط أحد لا من الخاصة والعامه من قول القائل " القاتل لا يرث " و " العبد لا يرث " و " الكافر لا يرث " و " القاذف لا تقبل شهادته " و " المحدث لا تصح صلاته " وأمثال ذلك , إلا تعلق الأحكام بتلك الأوصاف , ولهذا لا يحسن ذكر وصف لا تأثير له في الحكم , كما لو قال : أفطر الخياط والمخيط له , وأفطر الحامل والمحمول له , وأفطر الشاهد والمشهود له !! ومن قال هذا عد كلامه سخفا , وتعجب الناس من قوله , فكيف يضاف ذلك إلى الشارع !! سبحانك هذا بهتان عظيم .

الرابع : أن هذا قدح في أفهام الصحابة الذين هم أعرف الناس وأفهم الناس بمراد نبيهم صلى الله عليه وسلم , وبمقصوده من كلامه , وقد قال أبو موسى لرجل قال له : ألا تحتجم نهارا ؟ ! " تأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم " ؟ وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " أفطر الحاجم والمحجوم ؟ " والذين فطروا بذلك من الصحابة كعلي وأبي موسى وغيرهم إنما يحتجون بالحديث وكان جماعة من الصحابة لا يحتجون في الصيام إلا ليلا , منهم عبد الله بن عمرو وابن عباس وأبو موسى وأنس , ويحتجون بالحديث .

الخامس : أن هذا يتضمن تعليق الحكم - وهو الفطر - بوصف لا ذكر له في الحديث أصلا , وإبطال تعليقه بالوصف الذي علقه به الشارع وهذا من أبطل الباطل . السادس : أنه لو صح ذلك - وحاشا لله - في قوله " أفطر الحاجم والمحجوم " , فكيف يصح ذلك في حديث أنس الذي جعلتموه عمدتكم في الباب , وهو قوله لجعفر - وقد مر به وهو يحتجم - أفطر هذان , ثم رخص في الحجامة بعد " ؟ وفي قوله " نهى عن الحجامة ولم يحرمها " .

السابع : أنه كيف يتفق بضعة عشر صحابيا على رواية أحاديث كلها متفقة بلفظ واحد , ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحجامة فيها , ولا تأثير لها في الفطر وكلهم يقول : " أفطر الحاجم والمحجوم " ؟ !

الثامن : أنه كيف يجوز للصحابة أن يفتوا بذلك , ويقولوا " أفطر الحاجم والمحجوم " ؟ أفترى استمر التعريف بذلك دائما ؟ ؟ ودفع الأحاديث متى وصل إلى هذا الحد ساء وقبح جدا !!

التاسع : أنا نقول : نعم , هو للتعريف بلا شك , فإن أحكام الشارع إنما تعرف بالأوصاف وترتبط بها , وتعم الأمة لأجلها , فالوصف في الحديث المذكور لتعريف حكمه , وأنه مرتبط بهذا الوصف منوط به .

العاشر : أن صاحب القصة التي جرت له قال : " مر علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم , فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم " فلو كان فطره بغير ذلك لبيته له الشارع لحاجته إليه , ولم يخف على الصحابي ذلك , ولم يكن لذكره الحجامة معنى . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز , فكيف يترك الشارع بيان الوصف المفطر , فلا يبيته للمكلف , ويذكر له وصفا لا يفطر بحال ؟ ! وأما قولهم " إن الفطر بالغيبة " . فهذا باطل من وجوه :

أحدها : أن ذلك لا يثبت , وإنما جاء في حديث واحد من تلك الأحاديث , " وهما يغتابان الناس " , مع أنها زيادة باطلة .  
الثاني : أنه لو ثبت لكان الأخذ لعموم اللفظ الذي علق به الحكم , دون الغيبة , التي لم يعلق بها الحكم .

الثالث : أنه لو كان ما ذكره صحيحا لكان موجب البيان أن يقول : أفطر المغتابان , على عادته وعرفه من ذكر الأوصاف المؤثرة دون غيرها , فكيف يعدل عن الغيبة المؤثرة إلى الحجامة المهدرة ؟ !

الرابع : أن هذا يتضمن حمل الحديث على خلاف الإجماع وتعطيله , فإن المنازع لا يقول بأن الغيبة تفطر , فكيف نحمل الحديث على ما نعتقد بطلانه ؟ !  
الخامس : أن سياق الأحاديث يبطل هذا التأويل , كما تقدم .

السادس : أن معقل بن سنان قال : " مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم , فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم " , ولم يكن يغتاب أحدا , ولا جرى للغيبة ذكر أصلا .

قالوا : وأما الجواب الواقع بأن " أفطر " بمعنى سيفطر , ففاسد أيضا , لتضمنه الإيهام بخلاف المراد , ولفهم الصحابة خلافه , ولاضطراد هذا اللفظ دون مجيئه بالمعنى الذي ذكره , ولشدة مخالفته للوضع , ولذكر المحجوم , فإنه , وإن تعرض المحجوم للفطر بالضعف , فأى ضعف لحق الحاجم ؟ وكون الحاجم متعرضا لابتلاع الدم , والمحجوم متعرضا للضعف , هذا التعليل لا يبطل الفطر بالحجامة , بل هو مقرر للمفطر بها , وإلا فلا يجوز استنباط وصف من النص يعود عليه بالإبطال , بل هذا الوصف إن كان له تأثير في الفطر , وإلا فالتعليل به باطل .

قالوا : وأما الجواب الخامس , أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بهما مساء . فقال ذلك , فمما لا يجوز أن يحمل الحديث عليه , وأي تأثير للحجامة ؟ بل كل الناس قد أفطروا أيضا ! فهذا كذب , فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك أصلا , فقائله مخبر بالكذب .

وأیضا : فأی حاجة إلى قول أنس " ثم رخص بعد في الحجامة " ؟ !  
وأیضا : فأی حاجة بالصحابة أن يؤخروا احتجامهم إلى الليل , وكيف يفتون الأمة بفطرهم بأمر قد فعل مساء لا تأثير له في الفطر ؟ ؟ والحمد لله على المعافاة من رد الأحاديث بمثل هذا الخيالات ! !

وأما جوابكم السادس , أن هذا تغليظ ودعاء عليهما لا أنه حكم شرعي - : فالمجيب به كالمستجير من الرمضاء بالنار , فإنهما لم يفعلوا محرما عندكم ولا مفطرا , بل فعلا ما أباحه لهما الشارع عندكم , فكيف يغلظ عليهما ويدعو عليهما ؟ ! ومتى عهد في عرف

الشارع الدعاء على المكلف بالفطر وفساد العبادة ؟ ! وسائر الوجوه المتقدمة تبطل هذا أيضا .

وأما جوابكم السايح : بأن المراد إبطال أجر صومهما - : فكذلك أيضا , فإنكم لا تبطلون أجرهما بذلك , ولا تحرمون الحجامة , ثم لو كان المراد إبطال الأجر لكان ذلك مقررا لفساد الصوم لا لصحته , فإنه قد أخبر عن أمر يتضمن بطلان أجرهما لزوما واستنباطا , وبطلان صومهما صريحا ونصا , فكيف يعطل ما دل عليه صريحه ويعتبر ما استنبطه منه مع أن لا منافاة بينه وبين الصريح ؟ ! بل المعنيان حق , قد بطل صومهما وأجرهما إذا كانت الحجامة لغير مرض .

وأما جوابكم الثامن , أن الأحاديث لو قدر تعارضها لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى لموافقته القياس - : فجوابه :  
أولا : أن الأحاديث - بحمد الله - ليست متعارضة , وقد بينا أنه لا معارض لأحاديث المنع . ويقال ثانيا : لو قدر تعارضها فالأخذ بأحاديث الفطر متعين , لأنها ناقله عن الأصل , وأحاديث الإباحة موافقة لما كان الأمر عليه قبل جعلها مفطرة , والناقل مقدم على المبقي .

ويقال ثالثا : ليس في أحاديث الرخصة لفظ صريح , وإنما غايتها أن تكون فعلا محتملا للوجوه التي تقدمت , فكيف تقدم على القول الصريح ؟ !

ويقال رابعا : أحاديث الفطر صريحة متعددة الطرق رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر نفسا وساق الإمام أحمد أحاديثهم كلها وهم : رافع بن خديج وثوبان وشداد بن أوس وأبو هريرة وعائشة وبلال وأسامة بن زيد ومعقل بن سنان وعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو زيد الأنصاري وأبو موسى الأشعري وابن عباس وابن عمر , فكيف يقدم عليها أحاديث هي بين أمرين : صحيح لا دلالة فيه , أو ما فيه دلالة ولكن هو غير صحيح ؟ ! وقد تقدم ذكر ذلك في الكلام على الأحاديث , وبيننا أنه ليس فيها حديث واحد يصلح للمعارضة . وعلى هذا فالقياس الذي أشرتم إليه فاسد الاعتبار .

ثم نقول : بل القياس من جانبنا , لأن الشارع علق الفطر بإدخال ما فيه قوام البدن من الطعام والشراب , وبإخراجه . من القيء واستفراغ المني , وجعل الحيض مانعا من الصوم , لما فيه من خروج الدم المضعف للبدن .

قالوا : فالشارع قد نهى الصائم عن أخذ ما يعينه , وعن إخراج ما يضعفه , وكلاهما مقصود له , لأن الشارع أمر بالاقتصاد في العبادات , ولا سيما في الصوم , ولهذا أمر بتعجيل الفطور وتأخير السحور , فله قصد في حفظ قوة الصائم عليه , كما له قصد في منعه من إدخال المفطرات , وشاهده الفطر بالقيء والحيض والاستمناء , فالحجامة كذلك أولى , وليس معنا في القيء ما يماثل أحاديث الحجامة , فيكف يفطر به دون الحجامة , مع أن الفطر بها أولى منه نصا وقياسا واعتبارا .

قالوا : ولهذا فرق بين الغالب منهما والمستدعى , فلا يفطر إذا ذرعه القيء , كما لا يفطر بالرعاف , وخروج الدم من الدم والجرح , وكما يفطر بالاستقاء عمدا , كذلك يفطر بإخراج الدم عمدا بالحجامة .

قالوا : وشاهده أن دم الحيض لما كان يجري في وقت وينقطع في وقت جعل الشارع

صومها في وقت الظهر مغنيا عن صومها وقت الدم , ولما كان دم الاستحاضة لا ضابط له , ولعله أن يستمر , جوز لها الصوم مع جريانه , كصاحب الرعاف ونحوه , فليس القياس إلا مع النصوص , يدور معها حيث دارت .  
وأما قياسكم ذلك على الفصاد ونحوه . فنقول :  
القائلون بأن الحجامه تفطر لهم فيها أربعة أقوال :  
أحدها : أن المحتجم يفطر وحده دون الحاجم , وهذا ظاهر كلام الخرقى , فإنه قال في المفطرات : لو احتجم , ولم يقل أو حجم .  
الثاني : - وهو منصوص الإمام أحمد - أنه مفطر كل منهما , وهذا قول جمهور أصحابه المتقدمين والمتأخرين .  
ثم اختلف هؤلاء في التشريط والفصاد على ثلاثة أقوال :  
أحدها : أنه لا يفطر بهما .  
الثاني : يفطر بهما .  
الثالث : يفطر بالتشريط دون الفصاد , لأن التشريط عندهم كالحجامه .  
واختلفوا في التشريط والفصاد . أيهما أولى بالفطر ؟ والصواب الفطر بالحجامه والفصاد والتشريط , وهو اختيار شيخنا أبي العباس بن تيمية , واختيار صاحب الإفصاح , لأن المعنى الموجود في الحجامه موجود في الفصاد طبعاً وشرعاً , وكذلك في التشريط , وقد بينا أن الفطر بالحجامه هو مقتضى القياس , ولا فرق في ذلك بين الفصاد والتشريط , فبأي وجه أخرج الدم أفطر به , كما يفطر بالاستقاء , بأي وجه استقاء , إما بإدخال يده في فيه , أو بشمه ما يقيئه , أو بوضع يده على بطنه وتطامنه , وغير ذلك , فالعبرة بخروج الدم عمداً لا بكيفية الإخراج , كما استوى خروج الدم بذلك في إفساد الصلاة ونقض الطهارة عند القائلين به .  
وبهذا يتبين توافق النصوص والقياس , وشهادة أصول الشرع وقواعده , وتصديق بعضها بعضاً .

فإن قيل : فهب أن هذا يتأتى لكم في المحجوم , فما الموجب لفطر الحاجم ؟  
قلنا : لما كان الحاجم يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه الهواء يجتذب ما فيها من الدم , فربما سعد مع الهواء شيء من الدم , ودخل في حلقه وهو لا يشعر , والحكمة إذا كانت خفية علق الحكم بمظنتها , كما أن النائم لما كان قد يخرج منه الريح ولا يشعر بها , علق الحكم بالمظنة , وهو النوم , وإن لم يخرج منه ريح .  
فإن قيل : فطردها أن لا يفطر الشارط .

قلنا : نعم , ولا الحاجم الذي يشترط ولا يمض , أو يمسه مفطر غيره , وليس في هذا مخالفة للنص , فإن كلام النبي صلى الله عليه وسلم خرج على الحاجم المعتاد , وهو الذي يمض الدم , وكلامه إنما يعم المعتاد , فاستعمال اللفظ فيه بقصره على الحاجم المعتاد لا يكون تعطيلاً للنص , والله أعلم .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن بكر وعبد الرزاق ح وحدثنا عثمان شيبه حدثنا إسماعيل يعني ابن إبراهيم عن ابن جريج أخبرني مكحول أن من الحي قال عثمان في حديثه مصدق أخبره أن ثوبان مولى رسول الله

بسم الله عليه وسلم أخبره  
صلى الله عليه وسلم قال أفطر الحاجم والمحجوم

( عن ابن جريج )

: والحاصل أن محمد بن بكر وعبد الرازق وإسماعيل بن عليّة ثلاثهم يروون عن ابن  
جريج . قال المزني  
( مصدق )  
: بصيغة المجهول صفة شيخ .

حدثنا محمود بن خالد حدثنا مروان حدثنا الهيثم بن حميد أخبرنا العلاء  
الوارث عن مكحول عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان  
صلى الله عليه وسلم قال أفطر الحاجم والمحجوم  
وداود ورواه ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول بإسناده مثله

( رواه ابن ثوبان )

: هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان  
( عن أبيه )  
: عبد الرحمن بن ثوبان .

## باب في الرخصة في ذلك

حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمر حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن  
عن ابن عباس

قول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم  
وداود رواه وهيب بن خالد عن أيوب بإسناده مثله وجعفر بن ربيعة وهشام  
بن عكرمة عن ابن عباس مثله

( احتجم وهو صائم )

: قال الخطابي : وهذا يؤكد قول من رخص في الحجامة للصائم ورأى أن الحجامة لا  
تفسد الصوم , وفيه دليل على أن الحجامة لا تضر المحرم ما لم تقطع شعرا . وقد تأول  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما من ذهب إلى أن الحجامة تفسد الصائم فقال إنما  
احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صائما محرما وهو مسافر لأننا لا نعلمه كان  
محرما وهو مقيم , وللمسافر أن يفطر ما شاء من طعام وجماع وحجامة وغيرها . قلت :  
وهذا التأويل غير صحيح لأنه قد أثبتته حين احتجم صائما , ولو كان يفسد صومه بالحجامة  
لكان يقال إنه أفطر بالحجامة , كما يقال أفطر الصائم بشرب الماء وأكل التمر وما

أشبههما ولا يقال أكل تمرا وهو صائم . قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي  
والنسائي , ولفظ الترمذي : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم .  
( رواه وهيب بن خالد )

: كما رواه عبد الوارث

( عن أيوب بإسناده )

: أي عن عكرمة

( مثله )

: أي بلفظ " احتجم وهو صائم " من غير ذكر لفظ محرم

( وجعفر بن ربيعة )

: أي وكذا روى جعفر بن ربيعة .

حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن

س  
ول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم

( عن مقسم عن ابن عباس )

: قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي حسن صحيح .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبد

ن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني رجل من أصحاب النبي

لله عليه وسلم

ول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء

صحابه فقيل له يا رسول الله إنك تواصل إلى السحر فقال إني أوصل إلى

وربي يطعمني ويسقيني

( إبقاء على أصحابه )

: متعلق بقوله نهى , وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضا عبد الرزاق قال في

الفتح وإسناده صحيح , والجهالة بالصحابي لا تضر وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن

الثوري بإسناده هذا ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ; قالوا إنما نهى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجامة للصائم وكرهها للضعف أي لئلا يضعف .

وفي الباب عن أنس عند الدارقطني قال في الفتح : رواه كلهم من رجال البخاري .

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال " رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في

الحجامة " أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني . قال الحافظ : إسناده صحيح

ورجاله ثقات . لكن اختلف في رفعه ووقفه . وقد استدل بالأحاديث المذكورة على أن

الحجامة لا تفطر فيجمع بين الأحاديث بأن الحجامة مكروهة في حق من كان يضعف بها

وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سببا للأفطار , ولا يكره في حق من

كان لا يضعف بها . وعلى كل حال تجنب الحجامة للصائم أولى فيتعين حمل قوله " أفطر

الحاجم والمحجوم " على المجاز لهذه الأدلة الصارفة له عن معناه الحقيقي , قاله الشوكاني .

حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان يعني ابن المغيرة عن ثابت قال

الحجامة للصائم إلا كراهية الجهد

(إلا كراهية الجهد)

: أي المشقة والتعب . قال المنذري : وأخرجه البخاري وقال شبابة : قال حدثنا شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

### باب في الصائم يحتلم نهارا في شهر رمضان

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم

( لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم )

: قال الخطابي : إن ثبت هذا فمعناه من قاء غير عامد , ولكن في إسناده رجل لا يعرف , وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن عبد الرحمن ضعفه أهل الحديث . وقال أبو عيسى : أخطأ فيه عبد الرحمن ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا , وعبد الرحمن ذاهب الحديث . وقال يحيى بن معين : حديث ابن زيد بن أسلم ليس بشيء انتهى . وقال المنذري : هذا لا يثبت , وقد روي من وجه آخر ولا يثبت أيضا , وأخرجه الدارقطني من حديث هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاثة لا يفطرن الصائم : القيء والحجامة والاحتلام " وهشام بن سعيد وإن كان قد تكلم فيه غير واحد فقد احتج به مسلم , واستشهد به البخاري , وقد رواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا , وأخرجه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه وقال إنه غير محفوظ , وذكر أن عبد الرحمن بن زيد يضعف في الحديث والله أعلم .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

هذا الحديث قد اختلف في إسناده ووصله وإرساله , واختلف في متنه : فرواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ابن عباس , وقال : " القيء والرغاف والاحتلام " ,

ذكره ابن عدي , ورواه الدارقطني من حديث هشام عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد , وذكر فيه " الاحتجام " بدل " الرعاف " ورواه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد فقال " الحجامه والقيء والاحتلام " قال الترمذي : حديث أبي سعيد غير محفوظ , وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز بن محمد وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلًا لم يذكروا فيه " عن أبي سعيد " وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث . سمعت أبا داود السجزي يقول : سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم , فقال : أخوه عبد الله بن زيد لا بأس به , قال : وسمعت محمداً يذكر عن علي بن عبد الله قال : عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة , وعبد الرحمن بن زيد ضعيف , قال محمد : ولا أروي عنه شيئاً .

## باب في الكحل عند النوم للصائم

حدثنا النفيلي حدثنا علي بن ثابت حدثني عبد الرحمن بن النعمان بن هوزة عن أبيه عن جده  
أبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالإثمد المروح عند النوم وقال ليتقه الصائم  
و داود قال لي يحيى بن معين هو حديث منكروني حديث الكحل

( عن أبيه )

: النعمان بن معبد

( عن جده )

: أي جد عبد الرحمن , وهو معبد بن هوزة صحابي قليل الحديث

( أنه أمر بالإثمد )

: وقد استدل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا إن الكحل يفسد الصوم وخالفهم الفقهاء وغيرهم فقالوا : الكحل لا يفسد الصوم , وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهز للاحتجاج به , واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا , ووصله البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بلفظ " الفطر مما دخل والوضوء مما خرج " قال وإذا وجد طعمة فقد دخل , ويجاب بأن في إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا . وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف . وقال ابن عدي : الأصل في هذا الحديث أنه موقوف , وقال البيهقي : لا يثبت مرفوعا , ورواه سعيد بن منصور موقوفا من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عنه , ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة . قال الحافظ : وإسناده أضعف من الأول ومن حديث ابن عباس مرفوعا .

واحتج الجمهور على أن الكحل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم , وفي إسناده بقية عن الزبيدي عن هشام بن عروة , والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدي , وأورد هذا الحديث في ترجمته , وكذا قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد أنه مجهول .

والإثم بكسر الهمزة وهو حجر للكحل , كما في القاموس  
( المروح )

: يضم الميم وتشديد الواو المفتوحة وآخر الحروف حاء مهملة , أي المطيب بالمسك  
كأنه جعل له رائحة تفوح بعد أن لم تكن له رائحة .  
قال المنذري : وعبد الرحمن قال يحيى بن معين ضعيف , وقال أبو حاتم الرازي : صدوق

حدثنا وهب بن بقية أخبرنا أبو معاوية عن عتبة أبي معاذ عن عبيد الله  
بكر بن أنس عن أنس بن مالك  
يكتحل وهو صائم

( عن أنس )  
: سكت عنه المنذري .

حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي ويحيى بن موسى البلخي قالا حدثنا  
ن عيسى عن الأعمش قال  
من أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم  
إبراهيم يرخص أن يكتحل الصائم بالصبر

( عن الأعمش )  
: سكت عنه المنذري .

## باب الصائم يستقيء عامدا

حدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد  
رين عن أبي هريرة قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء  
استقاء فليقض  
وداود رواه أيضا حفص بن غياث عن هشام مثله

( من ذرعه قيء )  
: بالذال المعجمة أي غلبه وسبقه في الخروج  
( وهو صائم فليس عليه قضاء )  
: لأنه لا تقصير منه  
( وإن . استقاء )  
: أي من تسبب لخروجه

### ( فليقض )

: قال ابن . الملك : والأكثر على أنه لا كفارة عليه . وفي شرح السنة : عمل بظاهر هذا الحديث أهل العلم فقالوا من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه فلا قضاء عليه , لم يختلفوا فيه . وقال ابن عباس وعكرمة بطلان الصوم مما دخل وليس مما خرج . روى أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أحمد بن منيع حدثنا مروان بن معاوية عن رزين البكري قال حدثنا مولاة لنا يقال لها سلمى من بكر بن وائل أنها سمعت عائشة رضي الله عنها تقول " دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عائشة هل من كسرة فأتته بقرص فوضعه على فيه فقال يا عائشة هل دخل بطني منه شيء كذلك قبلة الصائم إنما الإفطار مما دخل وليس مما خرج " ولجهالة المولاة لم يثبت بعض أهل الحديث . كذا في المرقاة .

وفي النيل : والحديث يدل على أنه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء , ويبطل صوم من تعمد إخراجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء , وقد ذهب إلى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشافعي , وحكى ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفسد الصيام , وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختياره .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه , وقال الترمذي : حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس , وقال محمد يعني البخاري لا أراه محفوظاً , قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل قال : ليس من ذا شيء . قال الخطابي : يريد أن الحديث غير محفوظ .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث له علة , ولعلته علة . أما علته فوقفه على أبي هريرة , وقفه عطاء وغيره . وأما علة هذه العلة فقد روى البخاري في صحيحه بإسناده عن أبي هريرة إنه قال : " إذا قاء فلا يفطر , إنما يخرج ولا يولج " قال : ويذكر عن أبي هريرة " أنه يفطر " والأول أصح .

حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين عن حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام أن أباه حدثني معدان بن طلحة أن أبا الدرداء حدثه  
بول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فلقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق فقلت إن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر قال صدق وأنا صببت له وضوءه صلى الله عليه وسلم

( معدان )

: يفتح الميم

( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء )

: أي عمدا لما تقدم من أن من ذرعه قيء ليس عليه قضاء

( في مسجد دمشق )

: بكسر الدال وفتح الميم ويكسر وهو لا ينصرف وقيل منصرف , أي في مسجد الشام

( قال )

: أي ثوبان

( صدق )

: أي أبو الدرداء

( وضوءه )

: بالفتح أي ماء وضوءه .

قال الخطابي لا أعلم خلافا بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه ولا في أن من استقاء عمداً أن عليه القضاء , ولكن اختلفوا في الكفارة فقال عامة أهل

العلم : ليس عليه غير القضاء وقال عطاء : عليه القضاء والكفارة وحكي ذلك عن

الأوزاعي وهو قول أبي ثور وقال : ويدخل في معنى من ذرعه القيء كل ما غلب

الإنسان من دخول الذباب ودخول الماء جوفه إذا دخل في ماء غمر وأشبه ذلك فإنه لا

يفسد صومه شيء من ذلك . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي . قال الترمذي : وقد جود حسين المعلم هذا

الحديث , وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب . وقال الإمام أحمد بن حنبل : حسين

المعلم يجوده .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد روى البيهقي من حديث فضالة بن عبيد قال : " أصبح رسول الله صلى الله عليه

وسلم صائماً فقاء فأفطر , فسئل عن ذلك فقال : بأنني قئْتُ " , وروى أيضاً عن ابن عمر

موقوفاً عليه : " من ذرعه القيء فلا قضاء عليه , ومن استقاء فعليه القضاء " قال : وعن

أبي هريرة مثله , وروي مرفوعاً , والحفاظ لا يرونه محفوظاً .

## باب القبلة للصائم

حدثنا مسدد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود

عن عائشة قالت

سول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم وبياسر وهو صائم ولكنه كان لإربه

### ( يقبل وهو صائم وبياسر وهو صائم )

: قال النووي : إن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها , ولا يقال إنها مكروهة له , وإنما قال الشافعي إنها خلاف الأولى في حقه مع ثبوت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها لأنه صلى الله عليه وسلم يؤمن في حقه مجاوزة القبلة ويخاف على غيره مجاوزتها كما قالت عائشة " كان أملككم لإربه " وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح .  
قال القاضي : قد قال بإباحتها للصائم مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين وأحمد وإسحاق وداود , وكرهها على الإطلاق مالك , وقال ابن عباس وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي : تكره للشباب دون الشيخ الكبير وهي رواية عن مالك وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في صوم النفل دون الفرض , ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أن ينزل المنى بالقبلة , واحتجوا له بالحديث المشهور في السنن وهو قوله صلى الله عليه وسلم " رأيت لو تمضمضت " ومعنى الحديث أن المضمضة مقدمة الشرب وقد علمتم أنها لا تفطر , وكذا القبلة مقدمة للجماع فلا تفطر . وحكى الخطابي وغيره عن ابن مسعود وسعيد بن المسيب أن من قبل قضي يوما مكان يوم القبلة . ومعنى المباشرة هنا اللمس باليد وهو من التقاء البشريتين .

### ( ولكنه كان أملك لإربه )

: هذا اللفظة رووها على وجهين أشهرهما رواية الأكثرين إربه بكسر الهمزة وإسكان الراء , وكذا نقله الخطابي والقاضي عن رواية الأكثرين , والثاني يفتح الهمزة والراء معناه بالكسر الوطر والحاجة , وكذا بالفتح ولكنه يطلق المفتوح أيضا على العضو . قال الخطابي في معالم السنن : هذه اللفظة تروى على وجهين الفتح والكسر قال ومعناها واحد وهو حاجة النفس ووطرها , يقال لفلان على فلان أرب وإرب وأربة ومأربة أي الحاجة , قال : والأرب أيضا العضو . قال العلماء : معنى كلام عائشة أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة ولا تتوهموا من أنفسكم أنكم مثل النبي صلى الله عليه وسلم في استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من الوقوع في قبلة يتولد منها إنزال أو شهوة أو هيجان نفس ونحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك , فطريقكم الانكفاف عنها . وفيه جواز الإخبار عن مثل هذا مما يجري بين الزوجين على الجملة للضرورة , وأما في غير حال الضرورة فممنهي عنه .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي جمعا وإفرادا , وأخرجه ابن ماجه من حديث القاسم بن محمد عن عائشة .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد أخرجنا في الصحيحين من حديث أم سلمة وحفصة : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم " . وفي صحيح مسلم عن عمر بن أبي سلمة : " أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سل هذه , لأم سلمة فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصنع ذلك , فقال : يا رسول الله , قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إني لأتقاكم لله وأخشاكم له

حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا أبو الأحوص عن زياد بن علاقة عن  
بن ميمون عن عائشة قالت  
بني صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن  
ه يعنى ابن عثمان القرشي عن عائشة رضي الله عنها قالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلني وهو صائم وأنا صائمة

( عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلني )  
: قال المنذري : وأخرجه النسائي .

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا الليث ح وحدثنا عيسى بن حماد أخبرنا  
بن سعد عن بكير بن عبد الله عن عبد الملك بن سعيد عن جابر بن عبد الله  
بن عمر بن الخطاب  
ت فقبلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم أمرا عظيما قبلت وأنا  
قال رأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم قال عيسى بن حماد في حديثه  
بأس به ثم اتفقا قال فمه

( هششت )

: بشيين معجمتين أي نشطت وفرحت لفظا ومعنى أي بالنظر إلى امرأتي , والهشاش  
في الأصل الارتياح والخفة والنشاط . كذا في القاموس

( قال رأيت لو مضمضت من الماء )

: فيه إشارة إلى فقه بديع وهو أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه  
فكذلك القبلة لا تنقضه وهي من دواعي الجماع وأوائله التي تكون مفتاحا له والشرب  
يفسد الصوم كما يفسده الجماع كما ثبت عند عمر أن أوائل الشرب لا تفسد الصيام  
كذلك أوائل الجماع لا تفسده .

وقال الخطابي : في هذا إثبات القياس والجمع بين الشئيين في الحكم الواحد  
لاجتماعهما في الشبه , وذلك أن المضمضة بالماء ذريعة لنزوله الحلق ووصوله إلى  
الجوف فيكون فيه فساد الصوم , كما أن القبلة ذريعة إلى الجماع المفسد لصومه ,

يقول فإذا كان أحد الأمرين منهما غير مفطر للصائم فالآخر بمثابة  
( قال )

: النبي صلى الله عليه وسلم

( فمه )

: أي فماذا للاستفهام فأبدل الألف هاء للوقف والسكت .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي وقال : هذا حديث منكر : وقال أبو بكر البزار : وهذا  
الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عمر من هذا الوجه .

## باب الصائم يبلع الريق

حدثنا محمد بن عيسى حدثنا محمد بن دينار حدثنا سعد بن أوس العبدى  
صدع أبي يحيى عن عائشة  
ي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها  
ن الأعرابي هذا الإسناد ليس بصحيح

( يمص )

: بفتح الميم ويجوز ضمه

( لسانها )

: قال في المرقاة : قيل إن ابتلاع ريق الغير يفطر إجماعا , وأجيب على تقدير صحة  
الحديث أنه واقعة حال فعلية محتملة أنه عليه الصلاة والسلام كان يبصقه ولا يبتلعه  
وكان يمصه ويلقي جميع ما في فمه في فمها والواقعة الفعلية إذا احتملت لا دليل فيها ,  
ولا يخفى أن الوجه الثاني مع بعده إنما يتصور فيما إذا كانت غير صائمة والله أعلم .  
قال المنذري : في إسناده محمد بن دينار الطاحي البصري . قال يحيى بن معين :  
ضعيف , وفي رواية : ليس به بأس ولم يكن له كتاب , وقال غيره : صدوق , وقال ابن  
عدي الجرجاني : قوله يمص لسانها في المتن لا يقوله إلا محمد بن دينار وهو الذي رواه  
في إسناده أيضا سعد بن أوس قال ابن معين بصري ضعيف .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقال عبد الحق : لا تصح هذه الزيادة في مص اللسان , لأنها من حديث محمد بن دينار  
عن سعد بن أوس , ولا يحتج بهما . وقد قال ابن الأعرابي : بلغني عن أبي داود أنه قال :  
هذا الحديث ليس بصحيح

## باب كراهيته للشاب

حدثنا نصر بن علي حدثنا أبو أحمد يعني الزبيري أخبرنا إسرائيل عن  
نيس عن الأغر عن أبي هريرة  
لا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر  
فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب

### ( عن المباشرة للصائم )

: ومعنى المباشرة ههنا اللمس باليد وهو التقاء البشريتين . والحديث سكت عنه المنذري

## باب فيمن أصبح جنباً في شهر رمضان

حدثنا القعني عن مالك ح وحدثنا عبد الله بن محمد بن إسحق الأذرمي  
عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد  
بن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجي النبي صلى الله عليه  
أنهما قالتا

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً قال عبد الله الأذرمي في حديثه في  
من جماع غير احتلام ثم يصوم

و داود وما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصبح جنباً في رمضان وإنما الحديث  
ي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً وهو صائم

### ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً )

: قال النووي : وفيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على الأنبياء , وفيه خلاف الأشهر  
امتناعه , قالوا لأنه من تلاعب الشيطان وهم منزهون عنه , فالمراد يصبح جنباً من جماع  
ولا يجنب من احتلام لامتناعه منه . أما حكم المسألة فقد أجمع أهل هذه الأعصار على  
صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع , وبه قال جماهير الصحابة والتابعين ,  
وحكي عن الحسن بن صالح بن حي إبطاله , وكان عليه أبو هريرة والصحيح أنه رجع عنه  
كما صرح به في رواية مسلم , وقيل لم يرجع عنه وليس بشيء . وحكي عن طاوس  
وعروة والنخعي إن علم بجنبته لم يصح وإلا فيصح , وحكي مثله عن أبي هريرة وحكي  
أيضا عن الحسن البصري والنخعي أنه يجزئه في صوم التطوع دون الفرض . وحكي عن  
سالم بن عبد الله والحسن البصري والنخعي والحسن بن صالح يصومه ويقضيه , ثم  
ارتفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته . وفي صحة الإجماع بعد الخلاف  
خلاف مشهور لأهل الأصول . وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف والله  
أعلم . وإذا انقطع دم الحائض والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اغتسالهما صح  
صومهما ووجب عليهما إتمامه , سواء تركت الغسل عمداً أو سهواً بعذر أم بغيره  
كالجنب , وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكي عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أم

لا انتهى كلام النووي بتغيير .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي مختصرا ومطولا .  
قال أبو داود : ما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصبح جنبا في رمضان وإنما الحديث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنبا وهو صائم هذا آخر كلامه . وقد وقعت  
هذه الكلمة في صحيح مسلم وفي كتاب النسائي وفيها رد على إبراهيم والنخعي  
والحسن البصري في قولهما ولا يجزئه صومه في الفرض ويجزئه في التطوع .

( ما أقل )

: صيغة تعجب

( من يقول هذه الكلمة )

: المروية في رواية عبد الله الأذرمي

( يعني يصبح جنبا في رمضان )

: وهذه الجملة مشار إليها لقوله هذه الكلمة , فعبد الله الأذرمي يقول في روايته : كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا في رمضان من جماع غير احتلام ثم يصوم ,  
وغير عبد الله الأذرمي يقول يصبح جنبا من جماع غير احتلام ثم يصوم أي من غير ذكر  
في رمضان

( وإنما الحديث )

: المروي من طرق كثيرة

( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنبا وهو صائم )

: أي من غير ذكر رمضان . فيشبه أن يكون مراد المؤلف أن الحديث مروي بلفظين  
أحدهما بإطلاق الصوم حالة الجنابة من غير ذكر رمضان كما رواه غير عبد الله الأذرمي .  
وثانيهما - صومه على تلك الحالة مقيدا بصوم رمضان كما رواه الأذرمي لكن الرواة  
لرواية تقييد الصوم بمرضان أقل قليل جدا من الرواة لرواية إطلاق الصوم حتى صارت  
قلة رواية التقييد في محل التعجب .

والحاصل أن رواية الإطلاق أكثر وأشهر ورواية التقييد أقل القليل جدا . والأذرمي تفرد  
في حديث مالك بذكر رمضان , لكن قال المنذري : قد وقعت هذه الكلمة في صحيح  
مسلم وفي كتاب النسائي انتهى . يعني وإن كان رواية التقييد بمرضان بالنسبة إلى رواية  
الإطلاق قلة , لكن ليست القلة بحيث تفضي إلى العجب , بل رواية التقييد في صحيح  
مسلم أيضا من غير طريق الأذرمي وكذا في النسائي فكيف يقال إن رواية التقييد قليلة  
جدا والله أعلم .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

قال ابن حزم :

فيه أبو العنيس عن الأغر وأبو العنيس - هذا - مجهول . قال عبد الحق : ولم أجد أحدا

ذكره ولا سماه . وروى البيهقي عن عائشة . " أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم , ونهى عنها الشاب " وقال : " الشيخ يملك إربه , والشاب تفسد صومه " وأرخص فيها ابن عباس للشيخ وكرهها للشاب . وسأل فتى عبد الله بن عمر عن القبلة وهو صائم ؟ فقال لا , فقال شيخ عنده : لم يجرح الناس ويضيق عليهم ؟ والله ما بذلك بأس , فقال ابن عمر : أما أنت فقبل , فليس عند استك خير " ! وروي إياحة القبلة عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس .

وأما ما روي عن ابن مسعود : أنه كان يقول في القبلة قولا شديدا - يعني يصوم مكانه - فقال البيهقي : هذا محمول على ما إذا أنزل , وهذا التفسير من بعض الرواة لا من ابن مسعود . والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
اختلف السلف في هذه المسألة :

فذهب بعضهم إلى إبطال صومه إذا أصبح جنبا واحتجوا بما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أنه كان يقول في قصصه : " من أدركه الفجر جنبا فلا يصوم " واختلفت الرواية عن أبي هريرة : فالمشهور عنه أنه لا يصح صومه , وعنه رواية ثانية : أنه إن علم بجنابته ثم نام حتى يصبح فهو مفطر , وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم , وروي هذا المذهب عن طاوس وعروة ابن الزبير

وذهبت طائفة إلى أن الصوم إن كان فرضا لم يصح , وإن كان نفلا صح .  
وروي هذا عن إبراهيم النخعي والحسن البصري . وعن أبي هريرة رواية ثالثة : أنه رجع عن فتياه إلى قول الجماعة .

وذهب الجمهور إلى صحة صومه مطلقا في الفرض والنفل , وقالوا : حديث أبي هريرة منسوخ .

واستشكلت طائفة ثبوت النسخ , وقالت : شرط النسخ أن يعلم تأخره بنقل , أو بأن تجمع الأمة على ترك الخبر المعارض له , فيعلم أنه منسوخ , وكلا الأمرين منتف ههنا , فمن أين لكم أن خبر أبي هريرة متقدم على خبر عائشة ؟ ! والجواب عن هذا : أنه لا يصح أن يكون آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم إبطال الصوم بذلك , لأن أزواجه أعلم بهذا الحكم , وقد أخبرن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم " أنه كان يصبح جنبا ويصوم " ولو كان هذا هو المتقدم لكان المعروف عند أزواجه مثل حديث أبي هريرة , ولم يحتج أزواجه بفعله الذي كان يفعله ثم نسخ , ومحال أن يخفى هذا عليهن , فإنه كان يقسم بينهن إلى أن مات في الصوم والفطر هذا مع أن الحديث في مسلم غير مرفوع , وإنما فيه : " كان أبو هريرة يقول في قصصه حسب " , وفي الحديث " أن أبا هريرة لما حوقق على ذلك رده إلى الفضل بن عباس , فقال : سمعت ذلك من الفضل , ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم , هذا الذي في مسلم , وفي لفظ : " حدثني الفضل بن عباس " قال البخاري : وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر " والأول أسند . ولكن رفعه صحيح , رواه سفيان عن عمرو ابن يحيى بن جعدة قال : سمعت عبد الله بن عبد القاري قال : سمعت أبا هريرة يقول : لا , ورب هذا البيت ما أنا قلته : من أدركه الصبح وهو جنب فلا

يصم , محمد صلى الله عليه وسلم قاله " , ومع هذا فقد روى النسائي من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : " كنت مع عبد الرحمن عند مروان فذكروا أن أبا هريرة يقول : من احتلم وعلم باحتلامه , ولم يغتسل حتى يصبح , فلا يصم ذلك اليوم , قال : اذهب فسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فذهب , وذهبت معه - فذكر الحديث - وقال : فأتيت مروان فأخبرته قولهما - يعني أم سلمة وعائشة - فاشتد عليه اختلافهم , تخوفا أن يكون أبو هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال مروان لعبد الرحمن : " عزمت عليك لما أتيتك , فحدثته : أعن رسول الله صلى الله عليه وسلم تروي هذا ؟ قال لا , إنما حدثني فلان وفلان " ولا ريب أن أبا هريرة لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم , وقال مرة : " أخبرني الفضل بن عباس " ومرة قال : " أخبرني أسامة بن زيد " وفي رواية عنه : " أخبرني فلان وفلان " وفي رواية : " أخبرني رجل " وفي رواية : " أخبرني مخبر " وفي رواية " هكذا كنت أحسب " .

حدثنا عبد الله بن مسleme يعني القعني عن مالك عن عبد الله بن عبد بن معمر الأنصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة زوج النبي لله عليه وسلم

لا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب يا رسول الله أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا يد الصيام فأغتسل وأصوم فقال الرجل يا رسول الله إنك لست مثلنا قد غفر الله تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله جوا أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتبع

( وهو )

: أي الرجل

( واقف على الباب )

: ولفظ مسلم : أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب

( أصبح )

: من الإصباح

( جنبا )

: سمي به لكون الجنابة سببا لتجنب الصلاة والطواف نحوهما في حكم الشرع , وذلك بإنزال الماء أو بالتقاء الختانين , وفي معناه الحائض والنفساء

( والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله )

: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : فيه إشكال لأن الخوف والخشية حالة تنشأ من ملاحظة شدة النعمة الممكن وقوعها بالخائف , وقد دل القاطع على أنه غير معذب , وقال الله تعالى { يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه } فكيف يتصور منه الخوف ,

فكيف أشد الخوف , والجواب أن الذهول جائز عليه فإذا حصل الذهول عن موجبات نفي العقاب حدث له الخوف ولا يقال إن إخباره بشدة الخوف والخشية يدل على أنه أكثر ذهولا لأننا نقول المراد بشدة الخوف وأعظم الخشية عظم بالنوع لا بكثرة العدد أي إذا صدر الخوف منه ولو في زمن فرد كان أشد من خوف غيره , قاله السيوطي .  
وقال بعض العلماء : بل يقع ذلك منه عملا بقوله تعالى { فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون } وأيضا هو إمام لأمته فلا بد أن يعلمهم هيئات الخير كلها ومن جملتها هيئات الخوف بالله تعالى انتهى .

وقال الشيخ المحدث ولي الله الدهلوي رحمه الله : ويمكن أن يقال أراد بالخشية لازمها وهو الكف عما لا يرضاه الله تعالى , ويمكن أن يقال هذه الخشية خشية هيبية وإجلال لا خشية توقع مكروهه انتهى . وفي قوله لأرجو لعل استعماله الرجاء من جملة الخشية وإلا فكونه أخشى وأعلم متحقق قطعاً . قاله السندي

( وأعلمكم )

: عطف على قوله أخشاكم

( بما أتبع )

: أي بما أعمل من وظائف العبودية قاله السندي . ولفظ مسلم : أعلمكم بما أتقي . قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وأبو يونس القرشي المدني التميمي مولى عائشة رضي الله عنها ولا يعرف له اسم , انفرد مسلم بإخراج حديثه .

## باب كفارة من أتى أهله في رمضان

حدثنا مسدد ومحمد بن عيسى المعنى قال حدثنا سفيان قال مسدد

الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال  
جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت فقال ما شأنك قال وقعت على  
في رمضان قال فهل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم  
متتابعين قال لا قال فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكينا قال لا قال اجلس  
نبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق به فقال يا رسول الله  
لا بيتيها أهل بيت أفقر منا فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت  
قال فأطعمه إياهم وقال مسدد في موضع آخر أنيابه

الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الحديث  
زاد الزهري وإنما كان هذا رخصة له خاصة فلو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن  
من التكفير قال أبو داود رواه الليث بن سعد والأوزاعي ومنصور بن المعتمر  
بن مالك على معنى ابن عيينة زاد فيه الأوزاعي واستغفر الله

( أخبرنا سفيان )

: هو ابن عيينة

( قال مسدد )

: في روايته دون محمد بن عيسى قال : سفيان

( أخبرنا الزهري )

: أي حدثنا الزهري بصيغة التحديث , وأما محمد بن عيسى فقال عن الزهري بالعننة

( ما شأنك )

: أي ما حالك

( وقعت على امرأتي )

: أي جامعها

( رقبة )

: بالنصب بدل من ما

( أن تطعم ستين مسكينا )

: أي أن لكل مسكين مدا من طعام ربع صاع

( فأتي )

: بضم الهمزة بصيغة المجهول

( بعرق )

: بفتح العين المهملة والراء ثم قاف . قال الزركشي : ويروى بإسكان الراء أي المكتل

والزنبيل

( ما بين لابتيتها )

: تثنية لابة بخفة الموحدة وهي الحرة والحرة الأرض التي فيها حجارة سود , ويقال فيها

لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة

( أنياه )

: جمع ناب وهو الذي بعد الرباعية . قال الخطابي : في هذا الحديث من الفقه أن على

المجامع متعمدا في نهار شهر رمضان القضاء والكفارة وهو قول عامة أهل العلم غير

سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة فإنهم قالوا عليه القضاء ولا كفارة , ويشبه أن

يكون حديث أبي هريرة لم يبلغهم والله أعلم . وفيه أن من قدر على عتق الرقبة لم

يجزه الصيام ولا الإطعام ; لأن البيان خرج فيه مرتبا , فقدم العتق ثم نسق عليه الصيام

ثم الإطعام , كما رتب ذلك في كفارة الظهر , وهو قول أكثر العلماء إلا أن مالك بن

أنس زعم أنه مخير بين عتق رقبة وصوم شهرين والإطعام , وحكي عنه أنه قال الإطعام

أحب إلي من العتق وفيه دلالة من جهة الظاهر أن الكفارة لإطعام مد واحد لكل

مسكين لأن خمسة عشر صاعا إذا قسمت بين ستين لم يخص كل واحد منهم أكثر من

مد , وإلى هذا ذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يطعم كل مسكين

نصف صاع . وفي قوله { وصم يوما واستغفر الله } بيان أن صوم ذلك اليوم هو القضاء

لا يدخل في صيام شهرين . قال فإن كفر بالعتق أو بالإطعام صام يوما مكانه . وقال

أيضا : وفي أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجنابة دليل على أن المرأة عليها

كفارة مثلها ; لأن الشريعة قد سوت بين الناس في الأحكام إلا موضع قام عليه دليل

التخصيص , فإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماع متعمدة كما وجب على الرجل وجبت

عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء , وهذا مذهب أكثر العلماء . وقال الشافعي :

يجزئها كفارة واحدة وهي على الرجل دونها , وكذلك قال الأوزاعي إلا أنه قال إن كانت

الكفارة بالصيام كان على كل واحد منهما صوم شهرين انتهى .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه .  
( **فلو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن له بد من التكفير** )  
: قال الخطابي : وهذا من الزهري دعوى لم يحضر عليها برهانا ولا ذكر فيها شاهدا .  
وقال غيره هذا منسوخ ولم يذكر في نسخه خيرا يعلم به صحة قوله . فأحسن ما  
سمعت فيه قول أبي يعقوب البويطي , وذلك أنه قال هذا للرجل وجبت عليه الرقبة فلم  
يكن عنده ما يشتري رقبة , ف قيل له صم فلم يطق الصوم , ف قيل له إطعام ستين  
مسكينا فلم يجد ما يطعم فأمر له النبي صلى الله عليه وسلم بطعام ليتصدق به فأخبر  
أنه ليس بالمدينة أحوج منه , وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم " خير الصدقة ما كان  
عن ظهر غنى " فلم ير له أن يتصدق على غيره ويترك نفسه و عياله فلما نقص من ذلك  
بقدر ما أطعم أهله لقوت يومهم صار طعاما لا يكفي ستين مسكينا فسقطت عنه  
الكفارة في ذلك الوقت وكانت في ذمته إلا أن يجدها , وصار كالمفلس يمهل ويؤجل  
وليس في الحديث أنه قال لا كفارة عليك . وقد ذهب بعضهم إلى أن الكفارة لا تلزم  
الفقير واحتج بظاهر هذا الحديث انتهى .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

ثم ذكر الشيخ ابن القيم حديث " هلك وأهلك " ثم استبعد المنذري هذه  
اللفظة , ثم قال : قال البيهقي : قوله " وأهلك " ليس بمحفوظ , وضعفها شيخنا أبو  
عبد الله الحافظ , وحملها على أنها أدخلت على محمد بن المسيب الأريغاني , قال : فإن  
أبا علي الحافظ رواه عن محمد بن المسيب فلم يذكرها , والعباس بن الوليد رواه عن  
عقبة بن علقمة دونها , ودحيم وغيره روه عن الوليد بن مسلم دونها , وكافة أصحاب  
الأوزاعي روه عنه دونها ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري عن الزهري , إلا ما روي  
عن أبي ثور عن معلى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري , قال : وكان أبو عبد  
الله أيضا يستدل على كونها في تلك الرواية خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف  
معلى بن منصور بخط مشهور , فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة , وبأن كافة  
أصحاب سفيان روه عنه دونها .

قال الشيخ شمس الدين :

وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن الزهري عن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف  
عن أبي هريرة : " أن رجلا أفطر في رمضان , فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يكفر بعنق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا " ثم ذكر الحديث .  
وحسبك بهذا الإسناد . وفيه أمران :

أحدهما : وجوب الكفارة بأي مفطر كان .

والثاني : أنها على التخيير . وهو مذهب مالك في المسألتين . قال البيهقي ورواية  
الجماعة عن الزهري مقيدة بالوطاء , نافلة للفظ صاحب الشرع , فهي أولى بالقبول ,  
لزيادة حفظهم , وأدائهم الحديث على وجهه , واتفقت رواياتهم على أن فطره كان  
بجماع , وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالكفارة على اللفظ الذي يقتضي الترتيب

. وقال أبو الحسن الدارقطني : الذين رووا الكفارة في جماع رمضان على التخيير : مالك في الموطأ ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن جريح وعبد الله بن أبي بكر وأبو أويس وفليح بن سليمان وعمر بن عثمان المخزومي ونذير بن عياض وشبل بن عباد والليث بن سعد من رواية أشهب بن عبد العزيز عنه وعبيد الله بن أبي زياد , إلا أنه أرسل عن الزهري . كل هؤلاء رووه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة , " أن رجلاً أفطر في رمضان " وجعلوا كفارته على التخيير . قال : وخالفهم أكثر عدداً منهم , فرووه عن الزهري بهذا الإسناد , أن إفطار الرجال كان لجماع , وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يكفر بعثق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً , منهم عراك بن مالك وعبد الله بن عمر وإسماعيل ابن أمية ومحمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة ومعمرو ويونس وعقيل وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والأوزاعي وسعيد بن أبي حمزة ومنصور بن المعتمر وسفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد والليث بن سعد , وعبد الله بن عيسى ومحمد بن إسحاق والنعمان بن راشد وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة وعبد الجبار بن عمر وإسحاق بن يحيى العوصي وعمار بن عقيل وثابت بن ثوبان ومرة بن عبد الرحمن وزمعة بن صالح وبحر بن كنيذ أبو الوليد السقاء والوليد بن محمد وشعيب بن خالد ونوح بن أبي مريم وغيرهم . آخر كلامه .

ولا ريب أن الزهري حدث به هكذا وهكذا على الوجهين , وكلاهما محفوظ عنه بلا ريب , وإذا كان هكذا فرواية الترتيب المصرحة بذكر الجماع أولى أن يؤخذ بها لوجوه : أحدها : أن روايتها أكثر , وإذا قدر التعارض رجحنا برواية الأكثر اتفاقاً , وفي الشهادة بخلاف معروف . الثاني : أن روايتها حكوا القصة , وساقوا ذكر المفطر وأنه الجماع , وحكوا لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم , وأما رواية التخيير فلم يفسروا بماذا أفطر ؟ ولا حكوا أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم , ولا من لفظ صاحب القصة , ولا حكوه أيضاً من لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الكفارة , فكيف تقدم روايتهم على رواية من ذكر لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الترتيب ولفظ الراوي في خبره عن نفسه , بقوله : " وقعت على أهلي في رمضان " ؟ !

الثالث : أن هذا صريح , وقوله " أفطر " مجمل لم يذكر فيه بماذا أفطر , وقد فسرتة الرواية الأخرى بأن فطره كان بجماع , فتعين الأخذ به .

الرابع : أن حرف " أو " وإن كان ظاهراً في التخيير , فليس بنص فيه , وقوله هل تستطيع كذا ؟ هل تستطيع كذا ؟ صريح في الترتيب , فإنه لم يجوز له الانتقال إلى الثاني إلا بعد إخباره بعجزه عما قبله , مع أنه صريح لفظ صاحب الشرع . وقوله : " فأمره أن يعتق رقبة , أو يصوم " لم يحك فيه لفظه .

الخامس : أن الأخذ بحديث الترتيب متضمن العمل بالحديث الآخر , لأنه يفسره ويبين المراد منه , والعمل بحديث التخيير لا يتضمن العمل بحديث الترتيب , ولا ريب أن العمل بالنصين أولى .

السادس : أنا قد رأينا صاحب الشرع جعل نظير هذه الكفارة . سواء على الترتيب , وهي كفارة الظهر , وحكم النظير حكم نظيره . ولا ريب أن إلحاق كفارة الجماع في رمضان . بكفارة الظهر وكفارة القتل , أولى وأشبه من إلحاقها بكفارة اليمين .

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد

ن عن أبي هريرة

بلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة أو شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا قال لا أجد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال خذ صدق به فقال يا رسول الله ما أحد أحوج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه وقال له كله

و داود رواه ابن جريج عن الزهري على لفظ مالك أن رجلا أفطر وقال فيه رقبة أو تصوم شهرين أو تطعم ستين مسكينا حدثنا جعفر بن مسافر حدثنا ي فديك حدثنا هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم أفطر في رمضان حديث قال فأتى بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعا وقال فيه كله أنت وأهل صم يوما واستغفر الله

( رواه ابن جريج )

: والحاصل أن سفيان بن عيينة والليث بن سعد والأوزاعي ومنصور وعراك كلهم قالوا عن الزهري بلفظ " أهلكت ووقعت على امرأتي " ولفظ " فأطعمه إياهم " وزاد الأوزاعي " واستغفر الله " وأما مالك بن أنس وابن جريج فقالا عن الزهري بلفظ " أن رجلا أفطر في رمضان " والله أعلم . وحديث معمر بن مالك وهشام بن سعد كلهم عن الزهري سكت عنه المنذري رحمه الله .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : هذه الزيادة , وهي الأمر بالصوم , قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ , قال عبد الحق : وطريق حديث مسلم أصح وأشهر , وليس فيها " صم يوما " ولا تكميله التمر , ولا الاستغفار , وإنما يصح حديث القضاء مرسلا , وكذلك ذكره مالك في الموطأ , وهو من مراسيل سعيد بن المسيب , رواه مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بالقصة , وقال " كله , وصم يوما مكان ما أصبت " . والذي أنكره الحفاظ ذكر هذه اللفظة في حديث الزهري , فإن أصحابه الأثبات الثقات , كيونس وعقيل ومالك والليث بن سعد وشعيب ومعمر وعبد الرحمن بن خالد , لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة , وإنما ذكرها الضعفاء عنه , كهشام بن سعد وصالح بن أبي الأخضر وأضرابهما . وقال الدارقطني : رواها ثقات , رواه ابن أبي أويس عن الزهري , وتابعه عبد الجبار بن عمر عنه , وتابعه أيضا هشام بن سعد عنه , قال : وكلهم ثقات . وهذا لا يفيد صحة هذه اللفظة , فإن هؤلاء إنما هم أربعة , وقد خالفهم من هو أوثق منهم وأكثر عددا , وهم

أربعون نفسا , لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة , ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها . ولو انفرد بهذه اللفظة من هو أحفظ منهم وأوثق , وخالفهم هذا العدد الكثير , لوجب التوقف فيها , وثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبة , بل لا بد من انتفاء العلة والشذوذ , وهما غير متغيبين في هذه اللفظة .

وقد اختلف الفقهاء في وجوب القضاء عليه : فمذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في أظهر أقواله , يجب عليه القضاء , وللشافعي قول آخر : أنه لا يجب عليه القضاء إذا كفر , وله قول ثالث : أنه إن كفر بالصيام فلا قضاء عليه , وإن كفر بالعتق أو بالإطعام قضى , وهذا قول الأوزاعي .

حدثنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث بن الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الزبير حدثه أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول  
جل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال يا رسول الله أتترقت فسأله النبي صلى الله عليه وسلم ما شأنه قال أصبت أهلي قال قال والله ما لي شيء ولا أقدر عليه قال اجلس فجلس فيبينما هو على ذلك أقبل سوق حمارا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين المحترق قال يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله لى غيرنا فوالله إنا لجياع ما لنا شيء قال كلوه

محمد بن عوف حدثنا سعيد بن أبي مریم حدثنا ابن أبي الزناد عن عبد بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله عن عائشة قصة قال فأتي بعرق فيه عشرون صاعا

حدثنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث بن الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الزبير حدثه أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول  
جل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال يا رسول الله أتترقت فسأله النبي صلى الله عليه وسلم ما شأنه قال أصبت أهلي قال قال والله ما لي شيء ولا أقدر عليه قال اجلس فجلس فيبينما هو على ذلك أقبل سوق حمارا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين المحترق قال يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله لى غيرنا فوالله إنا لجياع ما لنا شيء قال كلوه

محمد بن عوف حدثنا سعيد بن أبي مریم حدثنا ابن أبي الزناد عن عبد بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله عن عائشة قصة قال فأتي بعرق فيه عشرون صاعا

## باب التغليظ في من أفطر عمدا

حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة ح وحدثنا محمد بن كثير قال  
شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن ابن مطوس عن أبيه  
بن كثير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال  
سول الله صلى الله عليه وسلم من أفطر يوما من رمضان في غير رخصة  
الله له لم يقض عنه صيام الدهر  
أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن عمارة  
بن المطوس قال فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه عن أبي هريرة قال  
سول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن كثير وسليمان قال أبو داود واختلف  
سفيان وشعبة عنهما ابن المطوس وأبوالمطوس

### ( حدثنا سليمان بن حرب )

: هذا الإسناد هكذا في النسخ الصحيحة , وكذا في تحفة الأشراف , وفي بعض نسخ  
الكتاب تحريف واختلاف وهو غلط قطعاً . قال المزي : المطوس ويقال أبو المطوس  
واسم أبي المطوس يزيد بن المطوس انتهى . كذا في الغاية  
( في غير رخصة )

: كسفر ومرض مبيح للإفطار

( لم يقض عنه )

: أي عن ثواب ذلك اليوم

( صيام الدهر )

: أي صومه فيه , فالإضافة بمعنى في نحو مكر الليل . قال الطيبي : أي لم يجد فضيلة  
الصوم المفروض بصوم النفل وإن سقط قضاؤه بصوم يوم واحد , وهذا على طريق  
المبالغة والتشديد . وقال بعض العلماء : الظاهر أن صوم الدهر كله بنية القضاء عما  
أفطره من رمضان لا يجزئه , قال به علي وابن مسعود والذي عليه أكثر السلف أنه  
يجزئه يوم بدل يوم وإن كان ما أفطره في غاية الطول والحر وما صامه بدله في غاية  
القصر والبرد , ولا يكره قضاء رمضان في زمن , وشذ من كرهه في شهر ذي الحجة .  
ومن أفطر لغير عذر يلزمه القضاء فوراً عقب يوم عبد الفطر ولعذر يسن له ذلك ولا  
يجب انتهى كلام ذلك البعض بتلخيص . قال القاري : والظاهر أن الصلاة في معنى  
الصوم فإنه لا فرق بينهما بل هي أفضل منه عند جمهور العلماء والله أعلم .  
قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وذكره البخاري تعليقا , قال :  
ويذكر عن أبي هريرة رفعه " من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضه  
صيام الدهر وإن صامه " وقال الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وسمعت محمداً  
يعني البخاري يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ولا أعرف له غير هذا  
الحديث . وقال البخاري أيضاً : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ولا نعرف له غيره ولا  
أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا . وقال أبو الحسن علي بن خلف فهو حديث ضعيف  
لا يحتج بمثله . وقد صحت الكفارة بأسانيد صحاح ولا يعارض بمثل هذا الحديث . وقال  
الإمام الشافعي : قال ربيعة : من أفطر من رمضان يوماً قضى اثني عشر يوماً لأن الله

جل ذكره اختاره شهرا من اثني عشر شهرا فعليه أن يقضي بدلا من كل يوم اثني عشر يوما . قال الشافعي : يلزمه من يترك الصلاة ليلة القدر فعليه أن يقضي تلك الصلاة ألف شهر ; لأن الله عز وجل يقول { ليلة القدر خير من ألف شهر } هذا آخر كلامه . وروي هذا الحديث عن أبي هريرة يقال فيه أبو المطوس والمطوس وابن المطوس . وقال أبو حاتم بن حبان لا يجوز الاحتجاج بما في الفرد من الروايات .  
**( قال فلقيت ابن المطوس )**  
: أي قال حبيب بن أبي ثابت فلقيت ابن المطوس قاله المزي . ولفظ الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت قال حدثني أبو المطوس عن أبيه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقال الدارقطني : ليس في رواته مجروح , وهذه العبارة لا تنفي أن يكون فيهم مجهول لا يعرف بجرح ولا عدالة .  
ويقال في هذا ثلاثة أقوال : أبو المطوس , وابن المطوس , والمطوس تفرد بهذا الحديث قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الروايات .

### باب من أكل ناسيا

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن أيوب وحبيب وهشام عن  
بن سيرين عن أبي هريرة قال  
قال إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسيا  
ثم فقال الله أطعمك وسقاك

**( أخبرنا حماد )**

: هو ابن سلمة

**( عن أيوب )**

: السخثياني

**( وحبيب )**

: ابن الشهيد

**( وهشام )**

: ابن حسان ثلاثهم عن محمد بن سيرين , قاله المزي . وقوله حبيب معطوف على قوله أيوب

**( إني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم )**

: وقد روى عبد الرزاق عن عمرو بن دينار أن إنسانا جاء إلى أبي هريرة رضي الله عنه فقال : أصبحت صائما فنسيت فطعمت , فقال لا بأس . قال ثم دخلت إلى إنسان

فنسيت فطعمت وشربت , قال لا بأس . الله أطعمك وسقاك . قال ثم دخلت على آخر  
فنسيت فطعمت , فقال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعود الصيام . ويروى أو شرب  
واقترع عليهما دون باقي المفطرات لأنهما الغالب . وقد أخرج ابن خزيمة وحيان  
والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن  
أبي سلمة عن أبي هريرة : من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ,  
فصرح بإسقاط القضاء والكفارة . قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة  
عن الأنصاري . وأجيب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي , وبأن  
الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي , كلاهما عن الأنصاري , فهو المنفرد به كما  
قال البيهقي وهو ثقة , ثم علل كون الناسي لا يفطر بقوله ( فقال أطعمك الله وسقاك )  
: وفي رواية البخاري : إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه وإنما أطعمه الله وسقاه .  
وقال الطيبي : إنما للحصر , أي ما أطعمه أحد ولا سقاه إلا الله . فدل على أن هذا  
النسيان من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده تيسيرا عليهم ودفعا للحرص . وقال  
الخطابي : النسيان ضرورة والأفعال الضرورية غير مضافة في الحكم إلى فاعلها ولا  
يؤخذ بها وهذا الحديث دليل على الإمام مالك حيث قال : إن الصوم يبطل بالنسيان  
ويجب القضاء . قاله القسطلاني . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي  
والنسائي وابن ماجه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
في الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي  
وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه , وإنما أطعمه الله وسقاه " وعند البخاري " فأكل  
وشرب " وروى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا أكل  
الصائم ناسيا , أو شرب ناسيا , وإنما هو رزق الله ساقه الله إليه , ولا قضاء عليه " , هذا  
إسناد صحيح وكلهم ثقات . وفي طريق أخرى : لا قضاء عليه ولا كفارة قال : وهذا  
صحيح أيضا .

### باب تأخير قضاء رمضان

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن  
لمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول  
ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه حتى يأتي شعبان

( إن كان )

: هي مخفة من المثقلة أي أن الشأن واحدا لكونين زائد , قاله السندي

### ( فما أستطيع أن أقضيه حتى يأتي شعبان )

لشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في رواية للبخاري . قال النووي :  
وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه بحديث  
أبي هريرة المروي في صحيح مسلم , وإنما كانت تصومه في شعبان لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يصوم معظم شعبان فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار , ولأنه إذا  
جاء شعبان يضيق قضاء رمضان , فإنه لا يجوز تأخيره عنه . ومذهب مالك وأبي حنيفة  
والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر  
كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان , لكن قالوا :  
لا يجوز تأخيره عن شعبان الآتي لأنه يؤخره حينئذ إلى زمان لا يقبله وهو رمضان الآتي  
فصار كمن أخره إلى الموت .

وقال داود : تجب المبادرة في أول يوم بعد العيد من شوال , وحديث عائشة هذا يرد  
عليه . قال الجمهور : ويستحب المبادرة به للاحتياط فيه , فإن أخره فالصحيح عند  
المحققين أنه يجب العزم على فعله , وكذلك القول في جميع الواجب الموسع , إنما  
يجوز تأخيره بشرط العزم على فعله , حتى لو أخره بلا عزم عصى . وقيل لا يشترط  
العزم .

وأجمعوا على أنه لو مات قبل خروج شعبان لزمه الفدية في تركته عن كل يوم مد من  
طعام , هذا إذا كان تمكن القضاء فلم يقض . فأما من أفطر في رمضان بعذر ثم اتصل  
عجزه فلم يتمكن من الصوم حتى مات فلا صوم عليه ولا يطعم عنه ولا يصام عنه .  
ومن أراد قضاء صوم رمضان ندب مرتباً متوالياً , فلو قضاه غير مرتب أو مفرقاً جاز  
عندنا وعند الجمهور ; لأن اسم الصوم يقع على الجميع . وقال جماعة من الصحابة  
والتابعين وأهل الظاهر : يجب تتابعه كما يجب الأداء انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . وفيه حجة أن قضاء  
رمضان ليس واجبا على الفور خلافاً لداود في إيجابه ثاني شوال , وأنه أثم متى لم يقضه  
وقال بعضهم : فيه دليل على أن من أخر القضاء إلى أن يدخل رمضان من قابل وهو  
مستطيع له فإن عليه الكفارة , قال : ولولا ذلك لم يكن في ذكرها شعبان وحصرها  
موضع القضاء فيه فائدة من بين سائر الشهور . وذهب إلى إيجاب ذلك جماعة من  
الصحابة والتابعين والفقهاء . وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي : يقضي وليس  
عليه فدية , وإليه ذهب أصحاب الرأي . وقال سعيد بن جبير وقتادة : يطعم ولا يقضي ,  
وأخرجه الترمذي من حديث عبد الله البهي عن عائشة وقال حسن صحيح .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
قال المنذري : واختلف فيما لو أخره عن رمضان آخر : فقال جماعة من الصحابة  
والتابعين : يقضي ويطعم كل يوم مسكينا . قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه  
الله : وهذا قول ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير والثوري

والأوزاعي والإمام أحمد والشافعي ومالك وإسحاق . وقال جماعة : يقضي ولا فدية عليه , وهذا يروى عن الحسن وإبراهيم النخعي , وهو مذهب أبي حنيفة . وقالت طائفة , منهم قتادة : يطعم ولا يقضي .

ووقع في الصحيحين في هذا الحديث : " الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم أو من رسول الله صلى الله عليه وسلم " , ولكن هذه اللفظة مدرجة في الحديث من كلام يحيى بن سعيد , قد بين ذلك البخاري في صحيحه , قال : وقال يحيى " الشغل من النبي صلى الله عليه وسلم أو بالنبي صلى الله عليه وسلم " وفي لفظ : " قال يحيى : فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي الصحيحين عن عائشة أيضا قالت : " إن كانت إحدانا لتفطر في رمضان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم , فما تقدر أن تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان . "

## باب فيمن مات وعليه صيام

حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيد أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة  
ي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه  
و داود هذا في النذر وهو قول أحمد بن حنبل

### ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه )

: قال الخطابي : هذا فيمن لزمه فرض الصوم , إما نذرا وإما قضاء عن فائت مثل أن يكون مسافرا ويقدم وأمكنه القضاء ففرط فيه حتى مات , أو يكون مريضا فيبرأ ولا يقضي . وإلى ظاهر هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق وقالوا يصوم عنه وليه , وهو قول أهل الظاهر , وتأوله بعض أهل العلم معناه أن يطعم عنه وليه , فإذا فعل عنه فقد صام عنه , وسمي الإطعام صياما على سبيل المجاز والاتساع إذا كان الطعام قد ينوب عنه ومنه قول الله سبحانه { أو عدل ذلك صياما } فدل على أنهما يتناوبان في الحكم .  
وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز صيام أحد عن أحد وهو قول أبي حنيفة وأصحابه , وقاسوه على الصلاة ونظائرها من أعمال البدن التي لا مدخل للمال فيها .  
واتفق أهل العلم على أنه إذا أفطر في المرض والسفر ثم لم يفرط في القضاء حتى مات فإنه لا شيء عليه ولا يجب الإطعام عنه , غير قتادة فإنه قال يطعم عنه , وحكي ذلك أيضا عن طاووس . انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
بن عباس قال : " إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصح أطعم عنه ولم  
يه قضاء . وإن نذر قضى عنه عليه " وفي الصحيحين عن ابن عباس قال " جاءت  
لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله , إن أمي ماتت  
صوم نذر , أفأصوم عنها ؟ فقال : أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته , أكان  
لك عنها ؟ قالت : نعم . قال : فصومي عن أمك " هذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري  
في الصحيحين عنه أيضا " أن امرأة جاءت فقالت : يا رسول الله , إن أختي ماتت  
صيام شهرين متتابعين " وذكر الحديث بنحوه وفي صحيح مسلم عن بريدة قال "   
بالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة , فقالت : إني تصدقت على  
نارية , وإنها ماتت قال : وجب أجرك , وردها عليك الميراث . قالت : يا رسول  
الله كان عليها صوم شهر . أفأصوم عنها ؟ قال صومي عنها . قالت : يا رسول الله ,  
تج , أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها " وقال البيهقي : فثبت بهذه الأحاديث جواز  
عن الميت . وقال الشافعي في القديم : قد ورد في الصوم عن الميت شيء ,  
بن ثابتا صيم عنه , كما يحج عنه . وقال في الجديد : فإن قيل : فهل روي أن رسول  
لى الله عليه وسلم أمر أحدا أن يصوم عن أحد ؟ قيل : نعم , روي عن ابن  
فإن قيل : لم لا تأخذ به ؟ قيل : حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن  
صلى الله عليه وسلم " نذر نذرا " ولم يسمه , مع حفظ الزهري , وطول مجالسة  
له لابن عباس , فلما جاء غيره : عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد  
به أن لا يكون محفوظا .

شافعي ما روى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله " أن سعد بن  
ستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر فقال  
صلى الله عليه وسلم : اقضه عنها " وهذا حديث متفق عليه من حديث مالك  
عن الزهري إلا أن في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس " أن امرأة سألت "   
رواه الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس وفي رواية عن  
وعطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس " أن امرأة سألت " ورواه عكرمة عن ابن  
ثم رواه بريدة بن حصيب عن النبي صلى الله عليه وسلم . فالأشبه أن تكون  
فصحة التي وقعت فيها السؤال نضا غير قصة سعد بن عبادة التي وقع السؤال فيها  
نذر مطلقا , كيف ؟ وقد روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد  
: النص على جواز الصوم عن الميت , قال : وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف  
ابن عباس . لما روي عن يزيد بن زريع عن حجاج الأحول عن أيوب ابن موسى  
طاء عن ابن عباس أنه قال " لا يصوم أحد عن أحد ويطعم عنه " وما روي عنه في  
م عن مات وعليه صيام شهر رمضان وصيام شهر النذر . وضعف حديث عائشة  
ي عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم . قالت " يطعم عنها " وفي رواية عنها " لا  
أ عن موتاكم وأطعموا عنهم " قال : وليس فيما ذكروا ما يوجد للحديث ضعفا ,  
جوز الصيام عن الميت يجوز الإطعام عنه .

روي عنها في النهي عن الصوم عن الميت نظر , والأحاديث المرفوعة أصح إسنادا  
ر رجالا , وقد أودعها صاحبها الصحيح كتابيهما , ولو وقف الشافعي على جميع

وتظاهرها , لم يخالفها إن شاء الله .  
رأى جواز الصيام عن الميت : طاوس والحسن البصري والزهري وقتادة . آخر  
بيهقي .

تلف أهل العلم فيمن مات وعليه صوم هل يقضى عنه ؟ على ثلاثة أقوال :  
لا يقضى عنه بحال لا في النذر ولا في الواجب الأصلي . وهذا ظاهر مذهب  
يحيى , ومذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابه .  
: أنه يصام عنه فيهما وهذا قول أبي ثور وأحد قولي الشافعي .  
: أنه يصام عنه النذر دون الفرض الأصلي . وهذا مذهب أحمد المنصوص عنه  
بي عبيد والليث بن سعد , وهو المنصوص عن ابن عباس . روى الأثرم عنه أنه "   
من رجل مات وعليه نذر صوم شهر , وعليه صوم رمضان ؟ قال : أما رمضان  
م عنه , وأما النذر فيصام " وهذا أعدل الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة , وبهذا  
الإشكال .

حديث ابن عباس أنه قال : لا يصوم أحد عن أحد , وبطعم عنه " , فإن هذا إنما  
الفرض الأصلي , وأما النذر فيصام عنه , كما صرح به ابن عباس , ولا معارضة  
واه وروايته . وهذا هو المروي عنه في قصة من مات وعليه صوم رمضان وصوم  
فرق بينهما , فأفتى بالإطعام في رمضان , وبالصوم عنه في النذر , فأى شيء في  
ما يوجب تعليل حديثه ؟ وما روي عن عائشة من إفتائها في التي ماتت وعليها  
: أنه يطعم عنها , إنما هو في الفرض لا في النذر , لأن الثابت عن عائشة فيمن  
عليه صيام رمضان " أنه يطعم عنه في قضاء رمضان , ولا يصام " , فالمنقول عنها  
قول عن ابن عباس سواء , فلا تعارض بين رأيها وروايتها . وبهذا يظهر اتفاق  
ت في هذا الباب , وموافقة فتاوي الصحابة لها , وهو مقتضى الدليل والقياس ,  
نذر ليس واجبا بأصل الشرع , وإنما أوجبه العبد على نفسه , فصار بمنزلة الدين  
ستدانه , ولهذا شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بالدين في حديث ابن عباس .  
ثول عنه فيه : أنه كان صوم نذر , والدين تدخله النيابة . وأما الصوم الذي فرضه  
فيه ابتداء فهو أحد أركان الإسلام . فلا يدخله النيابة بحال , كما لا يدخل الصلاة  
دتين . فإن المقصود منها طاعة العبد بنفسه , وقيامه بحق العبودية التي خلق لها  
ها , وهذا أمر لا يؤديه عنه غيره , كما لا يسلم عنه غيره , ولا يصلي عنه غيره .  
من ترك الحج عمدا مع القدرة عليه حتى مات , أو ترك الزكاة فلم يخرجها حتى  
فإن مقتضى الدليل وقواعد الشرع : أن فعلهما عنه بعد الموت لا يبرئ ذمته . ولا  
نه . والحق أحق أن يتبع .

فرق : أن النذر التزام المكلف لما شغل به ذمته , لا أن الشارع ألزمه به ابتداء ,  
ف حكمما مما جعله الشارع حقا له عليه , شاء أم أبى , والذمة تسع المقدور عليه  
نور عنه , ولهذا تقبل أن يشغلها المكلف بما لا قدرة له عليه , بخلاف واجبات  
فإنها على قدر طاقة البدن لا تجب على عاجز . فواجب الذمة على نفسه لم  
عليه الشارع , والذمة أوسع من واجب الشرع الأصلي , لأن المكلف متمكن من  
واجبات واسعة , وطريق أداء واجبها أوسع من طريق أداء واجب الشرع . فلا  
من دخول النيابة في واجبها بعد الموت دخولها في واجب الشرع . وهذا يبين أن

ة أفقه الخلق , وأعمقهم علما , وأعرفهم بأسرار الشرع ومقاصده وحكمه .  
لتوفيق .

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبیر  
بن عباس قال  
رض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء وإن كان  
ر. قضى عنه وليه

### ( وإن نذر قضى عنه وليه )

: في النيل : وتمسك القائلون بأنه يجوز في النذر دون غيره بأن حديث عائشة مطلق ,  
وحديث ابن عباس مرفوعا الذي عند الشيخين كما سيجيء مقيد فيحمل عليه , ويكون  
المراد بالصيام صيام النذر . قال في الفتح : وليس بينهما تعارض حتى يجمع , فحديث  
ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له , وأما حديث عائشة فهو تقرير  
قاعدة عامة , وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قال  
في آخره " فدين الله أحق أن يقضى " انتهى . وإنما قال إن حديث ابن عباس صورة  
مستقلة يعني أنه من التنصيص على بعض أفراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده  
انتهى . قال المنذري : وقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عباس قال "   
جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت  
وعليها صوم نذر أفأصوم عنها ؟ فقال رأيت لو كان على أمك دين فقضيته كان يؤدي  
ذلك عنها ؟ قالت نعم , قال فصومي عن أمك " هذا لفظ مسلم , ولفظ البخاري بنحوه .

## باب الصوم في السفر

حدثنا سليمان بن حرب ومسدّد قال حدثنا حماد عن هشام بن عروة عن  
بن عائشة  
نزة الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني رجل  
الصوم أفأصوم في السفر قال صم إن شئت وأفطر إن شئت

### ( إنني رجل أسرد الصوم )

: قال في الفتح : أي أتابعه . واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر ولا دلالة فيه ;  
لأن التتابع يصدق بدون صوم الدهر فإن ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن  
بالسرد , بل الجمع بينهما واضح

### ( أفأصوم في السفر )

: قال ابن دقيق العيد : ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من  
منع صيام رمضان في السفر . قال الحافظ : هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب  
, لكن في رواية أبي مرواح التي عند مسلم أنه قال " يا رسول الله أجد بي قوة على  
الصيام في السفر فهل علي جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة

من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه " وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه أنه قال " يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكربيه , وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون دينا علي . فقال أي ذلك شئت يا حمزة انتهى

( قال صم إن شئت وأفطر إن شئت )

: قال الخطابي : هذا نص في إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار وفيه بيان جواز صوم الفرض للمسافر إذا صامه , وهو قول عامة أهل العلم إلا ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : إن صام في السفر قضى في الحضر . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا يجزئه . وذهب إلى هذا من المتأخرين داود بن علي ثم اختلف أهل العلم بعد هذا في أفضل الأمرين منهما , فقالت طائفة أفضل الأمرين الفطر , وإليه ذهب سعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وقال أنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص : أفضل الأمرين الصوم في السفر , وبه قال النخعي وسعيد بن جبير , وهو قول مالك والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه . وقالت فرقة ثالثة : أفضل الأمرين أيسرهما على المرء لقوله سبحانه { يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر } فإن كان الصيام أيسر عليه صام وإن كان الفطر أيسر فليفطر . وإليه ذهب مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي حدثنا محمد بن عبد المجيد المدني قال  
حمزة بن محمد بن حمزة الأسلمي يذكر أن أباه أخبره عن جده قال قلت  
لله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكربيه وإنه ربما صادفني هذا  
يعني رمضان وأنا أجد القوة وأنا شاب وأجد بأن أصوم يا رسول الله أهون علي  
أؤخره فيكون دينا أفصوم يا رسول الله أعظم لأجري أو أفطر قال أي ذلك  
حمزة

( إني صاحب ظهر )

: أي مركب

( أعالجه )

: أي أستعمله

( ربما صادفني )

: أي أدركني

( فأجد بأن أصوم )

: أي أجد حالي على هذا النهج .

قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي مرواح عن حمزة بن عمرو بنحوه .

حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن

أنس قال

نبى صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى بلغ عسفان ثم دعا بإناء إلى فيه ليريه الناس وذلك في رمضان فكان ابن عباس يقول قد صام النبي لله عليه وسلم وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر

( من المدينة إلى مكة )

: أي عام الفتح

( حتى بلغ عسفان )

: بضم العين وسكون السين المهملتين هو موضع على مرحلتين من مكة

( ثم دعا بإناء )

: أي طلبه

( ليريه الناس )

: أي ليعلموا جوازه أو ليختاروا متابعتة . وعند الشيخين : ليراه الناس فأفطر حتى قدم

مكة . قال الطيبي : دل على أن من أصبح صائماً في السفر جاز أن يفطر ( فمن شاء

صام ومن شاء أفطر ) : أي لا حرج على أحدهما . وفي شرح السنة لا فرق عند عامة

أهل العلم بين من ينشئ السفر في شهر رمضان وبين من يدخل عليه شهر رمضان

وهو مسافر . وقال عبيدة السلماني : إذا أنشأ السفر في شهر رمضان لا يجوز له

الإفطار لظاهر قوله تعالى { فمن شهد منكم الشهر فليصمه } وهذا الحديث حجة على

القائل ومعنى الآية الشهر كله ، فأما من شهد بعضه فلم يشهد الشهر .

قال علي القاري : والأظهر أن معنى الآية فمن شهد منكم شيئاً منه من غير مرض

وسفر . واختلف أي يوم خرج صلى الله عليه وسلم للفتح فقبل لعشر خلون من رمضان

بعد العصر ، وقيل لليلتين خلتا من رمضان وهو الأصح انتهى .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا

ب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم

( فلم يعب الصائم على المفطر إلخ )

: قال محمد رحمه الله في الموطأ : من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر والصوم

أفضل لمن قوي عليه انتهى أي لقوله تعالى { وأن تصوموا خير لكم } وبه قال مالك

والشافعي . وقال أحمد والأوزاعي : الفطر أحب مطلقاً لحديث " ليس من البر الصيام

في السفر " وقال بعض أهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر تمسكاً بالحديث

المذكور . والجمهور حملوه على مسافر ضره الصوم ، ويؤيده ما ورد من سبب أي في

حديث جابر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه الحديث . قاله علي القاري في شرح الموطأ قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم .

حدثنا أحمد بن صالح ووهب بن بيان المعنى قالا حدثنا ابن وهب حدثني عن ربيعة بن يزيد أنه حدثه عن قزعة قال  
يا سعيد الخدري وهو يفتي الناس وهم مكبون عليه فانتظرت خلوته فلما خلا عن صيام رمضان في السفر فقال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في عام الفتح فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ونصوم حتى بلغ منزلا فنزل فقال إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأصبحنا منا الصائم ومنا ر قال ثم سرنا فنزلنا منزلا فقال إنكم تصبحون عدوكم والفطر أقوى لكم وا فكانت عزيمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
و سعيد ثم لقد رأيتني أصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك وبعد ذلك

### ( إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم )

: فيه دليل على أن الفطر لمن وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو أولى لأنه ربما وصل إليهم العدو إلى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو , ولهذا كان الإفطار أولى ولم يتحتم . وأما إذا كان لقاء العدو متحققا فالإفطار عزيمة لأنه الصائم يضعف عن منازل الأقران ولا سيما عند غليان مراحل الضراب والطعان , ولا يخفى ما في ذلك من الإهانة لجنود المحقين وإدخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين .  
واعلم أن المسافة التي يباح الإفطار فيها هي المسافة التي يباح القصر فيها . والخلاف هنا كالخلاف هناك , قاله الشوكاني .  
قال المنذري : وأخرجه مسلم .

## باب اختيار الفطر

حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني عن محمد بن زرارة عن محمد بن عمرو بن حسن عن جابر بن عبد الله  
قول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يظلل عليه والزحام عليه فقال ليس  
الصيام في السفر

### ( رأى رجلا )

: هو أبو إسرائيل واسمه قيس , وقيل قشير , وقيل قيصر وهو الأصح , ذكره ميرك .

### ( يظلل عليه )

: بصيغة المجهول أي جعل عليه ظل اتقاء من الشمس أو إبقاء عليه للإفاقة لأنه سقط من شدة الحرارة أو من ضعف الصوم أو من الإغماء . قال في التتمة إنه كان في غزوة تبوك في ظل شجرة . هكذا هو في مسند الشافعي . قال الشيخ ابن حجر : هو في غزوة الفتح كما بين في رواية أخرى

### ( والزحام عليه )

: بكسر الزاي أي مزاحمة في الاجتماع على غرض الاطلاع  
( فقال )

: أي النبي صلى الله عليه وسلم

### ( ليس من البر الصيام في السفر )

: قال الخطابي : هذا كلام خرج على سبب فهو مقصور على من كان في مثل حاله كأنه قال ليس من البر أن يصوم المسافر إذا كان الصوم يؤديه إلى مثل هذه الحال , بدليل صيام النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح , وبدليل خبر حمزة الأسلمي وتخييره إياه بين الصوم والإفطار . ولو لم يكن الصوم برا لم يخيره فيه والله أعلم . وفي الفتح أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر , والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم , وإن لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة وأطال الكلام فيه . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد احتج به من يوجب الفطر في السفر . واحتجوا بأن الفطر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واحتجوا أيضا بحديث دحية بن خليفة الكلبي " أنه لما سافر من قريته في رمضان وذلك ثلاثة أميال أفطر , فأفطر معه الناس , وكره ذلك آخرون , فلما رجع إلى قريته قال : والله لقد رأيت أمرا ما كنت أظن أنني أراه إن قوما رغبوا عن هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه , يقول ذلك للذين صاموا . ثم قال عند ذلك : اللهم اقبضني إليك " . رواه أبو داود وغيره .

واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقبول رخصة الفطر . فروى النسائي من حديث جابر , يرفعه " ليس من البر أن تصوموا في السفر , وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها " .

واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم في الذين صاموا " أولئك العصاة " رواه النسائي في قصة فطره عام الفتح . واحتجوا أيضا بقول عبد الرحمن بن عوف " الصائم في السفر كالمفطر في الحضر " . رواه النسائي . ولا يصح رفعه , وإنما هو موقوف . واحتجوا أيضا بأن الله تعالى إنما أمر المسافر بالعدة من أيام آخر , فهي فرضه الذي أمر به , فلا يجوز غيره . وحكي ذلك عن غير واحد من الصحابة .

وأجاب الأكثرون عن هذا بأنه ليس فيه ما يدل على تحريم الصوم في السفر على الإطلاق , وقد أخبر أبو سعيد " أنه صام مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح في السفر " . قالوا : وأما قوله " ليس من البر الصيام في السفر " , فهذا خرج على شخص

معين , رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلل عليه , وجهده الصوم , فقال هذا القول , أي ليس البر أن يجهد الإنسان نفسه حتى يبلغ بها هذا المبلغ , وقد فسح الله له في الفطر . فالأخذ إنما يكون بعموم اللفظ الذي يدل سياق الكلام على إرادته , فليس من البر هذا النوع من الصيام المشار إليه في السفر .  
وأيضاً فقوله : " ليس من البر " أي ليس هو أبر البر , لأنه قد يكون الإفطار أبر منه إذا كان في حج أو جهاد يتقوى عليه . وقد يكون الفطر في السفر المباح برا , لأن الله تعالى أباحه ورخص فيه , وهو سبحانه يحب أن يؤخذ برخصه , وما يحبه الله فهو بر , فلم ينحصر البر في الصيام في السفر . وتكون " من " على هذا زائدة , ويكون كقوله تعالى { ليس البر أن تولوا وجوهكم . . } الآية وكقولك : ما جاءني من أحد , وفي هذا نظر .  
وأحسن منه أن يقال : إنها ليست بزائدة , بل هي على حالها . والمعنى : أن الصوم في السفر ليس من البر الذي تظنونه وتتنافسون عليه . فإنهم ظنوا أن الصوم هو الذي يحبه الله ولا يحب سواه , وأنه وحده البر الذي لا أبر منه , فأخبرهم أن الصوم في السفر ليس من هذا النوع الذي تظنونه , فإنه قد يكون الفطر أحب إلى الله منه , فيكون هو البر .

قالوا : وأما كون الفطر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم , فالمراد به واقعة معينة , وهي غزاة الفتح , فإنه صام حتى بلغ الكديد , ثم أفطر , فكان فطره آخر أمره . لأنه حرم الصوم , ونظير هذا قول جابر : " كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار " إنما هو في واقعة معينة دعي لطعام فأكل منه , ثم توضع وقام إلى الصلاة , ثم أكل منه وصلى ولم يتوضأ فكان آخر الأمرين منه : ترك الوضوء مما مست النار . وجابر هو الذي روى هذا وهذا , فاختصره بعض الرواة , واقتصر منه على آخره . ولم يذكر جابر لفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا آخر الأمرين مني , وكذلك قصة الصيام , وإنما حكوا ما شاهدته أنه فعل هذا وهذا , وآخرهما منه الفطر وترك الوضوء , وإعطاء الأدلة حقها يزيل الاشتباه والاختلاف عنها . وأما قصة دحية بن خليفة الكلبي , فإنما أنكر فيها على من صام رغبة عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم , وظننا أنه لا يسوغ الفطر , ولا ريب أن مثل هذا قد ارتكب منكراً , وهو عاص بصومه . والذين أمرهم الصحابة بالقضاء وأخبروا أن صومهم لا يجزيهم هم هؤلاء فإنهم صاموا صوما لم يشرعه الله , وهو أنهم ظنوا أنه حتم عليهم كالمقيم . ولا ريب أن هذا حكم لم يشرعه الله , وهو أنهم ظنوا أنه حتم عليهم كالمقيم ولا ريب أن هذا حكم لم يشرعه الله فلم يمثلوا ما أمروا به من الصوم , فأمرهم الصحابة بالقضاء .

هذا أحسن ما حمل عليه قول من أفتى بذلك من الصحابة , وعليه يحمل قول من قال منهم " الصائم في السفر كالمفطر في الحضر " وهذا من كمال فقههم , ودقة نظرهم رضي الله عنهم .

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم " عليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها " فهذا يدل على أن قبول المكلف لرخصة الله واجب , وهذا حق , فإنه متى لم يقبل الرخصة ردها ولم يرها رخصة , وهذا عدوان منه ومعصية , ولكن إذا قبلها , فإن شاء أخذ بها , وإن شاء أخذ بالعزيمة .

هذا مع أن سياق الحديث يدل على أن الأمر بالرخصة لمن جهده الصوم وخاف على نفسه ومثل هذا يؤمر بالفطر . فعن جابر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل في ظل شجرة يرش عليه الماء . قال ما بال صاحبكم هذا ؟ قالوا : يا رسول الله صائم . قال : إنه ليس من البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها " رواه النسائي .

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم " أولئك العصاة " فذاك في واقعة معينة , أراد منهم الفطر فخالفه بعضهم فقال هذا . ففي النسائي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم , فصام الناس معه , فبلغه أن الناس شق عليهم الصيام , فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب , والناس ينظرون , فأفطر بعض الناس وصام بعض . فبلغه أن ناسا صاموا فقال : أولئك العصاة " فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما أفطر بعد العصر ليقنتوا به , فلما لم يقنت به بعضهم قال " أولئك العصاة " ولم يرد بذلك تحريم الصيام مطلقا على المسافرين . والدليل عليه . ما روى النسائي أيضا عن أبي هريرة قال : " أتني النبي صلى الله عليه وسلم بطعام بمر الظهران , فقال لأبي بكر وعمر : ادنيا , فكلنا . فقالا : إنا صائمان . فقال : ارحلوا لصاحبكم , اعملوا لصاحبكم " , وأعله بالإرسال . ومر الظهران : أدنى إلى مكة من كراع الغميم فإن كراع الغميم بين يدي عسفان بنحو ثمانية أميال , وبين مكة وعسفان ستة وثلاثون ميلا .

قالوا : وأما احتجاجكم بالآية , وأن الله أمر المسافر بعدة من أيام آخر , فهي فرضه الذي لا يجوز غيره , فاستدلال باطل قطعاً . فإن الذي أنزلت عليه هذه الآية , وهو أعلم الخلق بمعناها والمراد منها , قد صام بعد نزولها بأعوام في السفر , ومحال أن يكون المراد منها ما ذكرت , ولا يعتقد مسلم , فعلم أن المراد بها غير ما ذكرت . فإما أن يكون المعنى : فأفطر , فعدة من أيام آخر , كما قال الأكثرون , أو يكون المعنى : فعدة من أيام آخر تجزي عنه , وتقبل منه , ونحو ذلك . فما الذي أوجب تعيين التقدير بأن عليه عدة من أيام آخر , أو فطره , ونحو ذلك ؟

والجملة : ففعل من أنزلت عليه تفسيرها , وتبيين المراد منها , وباللغة التوفيق . وهذا موضع يغلط فيه كثير من قاصري العلم , يحتجون بعموم نص على حكم , ويغفلون عن عمل صاحب الشريعة وعمل أصحابه الذي يبين مراده , ومن تدبر هذا علم به مراد النصوص , وفهم معانيها .

وكان يدور بيني وبين المكيين كلام في الاعتناء من مكة في رمضان وغيره . فأقول لهم : كثرة الطواف أفضل منها , فيذكرون قوله : " عمرة في رمضان تعدل حجة " , فقلت لهم في أثناء ذلك : محال أن يكون مراد صاحب الشرع العمرة التي يخرج إليها من مكة إلى أدنى الحل , وأنها تعدل حجة , ثم لا يفعلها هو مدة مقامه بمكة أصلاً لا قبل الفتح ولا بعده , ولا أحد من أصحابه , مع أنهم كانوا أحرص الأمة على الخير , وأعلمهم بمراد الرسول , وأقدرهم على العمل به . ثم مع ذلك يرغبون عن هذا العمل اليسير والأجر العظيم ؟ يقدر أن يحج أحدهم في رمضان ثلاثين حجة أو أكثر , ثم لا يأتي منها بحجة واحدة , وتختصون أنتم عنهم بهذا الفضل والثواب , حتى يحصل لأحدكم ستون حجة أو أكثر ؟ هذا ما لا يظنه من له مسكة عقل .

وإنما خرج كلام النبي صلى الله عليه وسلم على العمرة المعتادة التي فعلها هو وأصحابه ، وهي التي أنشئوا السفر لها من أوطانهم ، وبها أمر أم معقل ، وقال لها : " عمرة في رمضان تعدل حجة " ولم يقل لأهل مكة : اخرجوا إلى أدنى الحل فآثروا من الاعتمار ، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة . ولا فهم هذا أحد منهم . وبالله التوفيق .

حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا أبو هلال الراسبي حدثنا ابن سودة  
ري عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب إخوة بني قشير قال  
علينا خيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانتهيت أو قال فانطلقت إلى  
الله صلى الله عليه وسلم وهو يأكل فقال اجلس فأصب من طعامنا هذا فقلت  
ثم قال اجلس أحدثك عن الصلاة وعن الصيام إن الله تعالى وضع شطر الصلاة  
في الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع أو الحبلى والله لقد قالهما جميعا  
فهما قال فتلهفت نفسي أن لا أكون أكلت من طعام رسول الله صلى الله عليه

### ( عن أنس بن مالك رجل إلخ )

قال في المرقاة هو من بني عبد الله بن كعب على ما جزم به البخاري في ترجمته  
وجرى عليه أبو داود فقال : رجل من بني عبد الله بن كعب أخوه قشير فهو كعبي لا  
قشيري خلافا لما وقع لابن عبد البر لأن كعبا له ابنان عبد الله جد أنس هذا وقشير وهو  
أخو عبد الله ، وأما أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم فهو أنصاري خزرجي  
انتهى

### ( اجلس أحدثك عن الصلاة وعن الصيام إلخ )

قال الخطابي : فيه أشياء ذات عدد مسوقة في الذكر مفترقة في الحكم ، وذلك أن  
الشرط الموضوع من الصلاة يسقط لا إلى قضاء ، والصوم يسقط في السفر ترخيصا  
للمسافر ثم يلزمه القضاء إذا أقام . والحامل والمرضع يفطران إبقاء على الولد ثم  
يقضيان ويطعمان من أجل أن إفطارهما كان من أجل غير أنفسهما . وممن أوجب على  
الحامل والمرضع مع القضاء الإطعام مجاهد والشافعي وأحمد بن حنبل . وقال مالك :  
الحبلى تقضي ولا تكفر لأنها بمنزلة المريض ، والمرضع تقضي وتكفر . وقال الحسن  
وعطاء : يقضيان ولا يطعمان كالمريض ، وهو قول الأوزاعي والثوري ، وإليه ذهب أبو  
حنيفة وأصحابه

### ( وضع شطر الصلاة )

: أي رفع نصف الصلاة الرباعية ابتداء عن المسافر ولا قضاء عليه

### ( أو نصف الصلاة )

: شك من الراوي

### ( والصوم )

: بالنصب عطف على شطر الصلاة

### ( فتلهفت نفسي )

: أي تأسفت

## ( أن لا أكون أكلت )

: أي على ترك أكلتي من طعامه صلى الله عليه وسلم .  
قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن ولا  
نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد , هذا  
آخر كلامه . وأنس هذا كنيته أبو أمية . وفي الرواية أنس بن مالك خمسة اثنان صحابيان  
هذا وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم , وأنس  
بن مالك والد الإمام مالك بن أنس بن مالك , روي عنه حديث في إسناده نظر , والرابع  
شيخ حمصي حدث والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والأعمش وغيرهما  
والله أعلم .

## باب من اختار الصيام

حدثنا مؤمل بن الفضل حدثنا الوليد حدثنا سعيد بن عبد العزيز حدثني  
ل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته في حر شديد حتى إن  
يضع يده على رأسه أو كفه على رأسه من شدة الحر ما فينا صائم إلا رسول  
صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة

## ( حدثني أم الدرداء )

: الصغرى واسمها هجيمة التابعة وليست الكبرى المسماة خيرة الصحابة وكتاهما  
زوجتا أبي الدرداء

## ( عن أبي الدرداء )

: ( عن أبي الدرداء ) : عويمر بن مالك الأنصاري الخزرجي

## ( في بعض غزواته )

: زاد مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز : هذا في شهر رمضان وليس ذلك في غزوة  
الفتح لأن عبد الله بن رواحة المذكور في هذا الحديث المذكور أنه كان صائما استشهد  
بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف لا في غزوة بدر لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم  
( ما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة )  
: وهذا مما يؤيد أن هذا السفر لم يكن في غزوة الفتح , لأن الذين استمروا على الصيام  
من الصحابة كانوا جماعة , وفي هذا أنه ابن رواحة وحده , قاله القسطلاني .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
واختلف أهل العلم في الأفضل من الصوم والفطر فذهب عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي وإسحاق وأحمد إلى أن الفطر أفضل . وذهب أنس وعثمان بن أبي العاص إلى أن الصوم أفضل . وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك .  
وذهب عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة إلى أن أفضل الأمرين : أيسرهما . لقوله تعالى { يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر } .  
وذهبت طائفة إلى أنهما سواء لا يرجح أحدهما على الآخر : وذهبت طائفة : إلى تحريم الصوم في السفر , وأنه لا يجزي .  
وقد علمت أدلة كل فريق مما تقدم .

حدثنا حامد بن يحيى حدثنا هاشم بن القاسم ح وحدثنا عقبة بن مكرم أبو قتبية المعنى قال حدثنا عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي حدثني عن عبد الله قال سمعت سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي يحدث عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حمولة تأوي إلى شبع فليصم حيث أدركه نصر بن المهاجر حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا عبد الصمد بن حبيب حدثني أبي عن سنان بن سلمة عن سلمة بن المحبق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدركه رمضان في السفر فذكر معناه

### ( سنان بن سلمة بن المحبق )

: بفتح الموحدة المشددة وبكسر قال الطيبي بكسر الباء وأهل الحديث يفتحونها . قال القاري : قلت قول المحدثين أقوى من اللغويين وأحرى كما لا يخفى

### ( من كانت له حمولة )

: بفتح الحاء أي مركوب كل ما يحمل عليه من إبل أو حمار أو غيرهما وفعول يدخله الهاء إذا كان بمعنى مفعول أي من كان له دابة  
( تأوي )

: أي تأويه , فإن آوى لازم ومتعد على لفظ واحد . وفي الحديث يجوز الوجهان والمعنى تؤوي صاحبها أو تأوي بصاحبها

### ( إلى شبع )

: بكسر الشين وسكون الموحدة ما أشبعك وفتح الباء المصدر والمعنى الأول هنا أظهر والثاني يحتاج إلى تقدير مضاف وهو في الرواية أكثر يعني من كانت له حمولة تأويه إلى حال شبع ورفاهية أو إلى مقام يقدر على الشبع فيه ولم يلحقه في سفره وعثاء ومشقة وعناء

### ( فليصم رمضان حيث أدركه )

: أي رمضان . قال الطيبي : الأمر فيه محمول على الندب والحث على الأولى والأفضل للنصوص الدالة على جواز الإفطار في السفر مطلقا . وقال المظهر : يعني من كان راكبا وسفره قصير بحيث يبلغ إلى المنزل في يومه فليصم رمضان . وقال داود : يجوز الإفطار في السفر أي قدر كان ، قاله علي القاري .  
قال المنذري : في إسناده عبد الصمد بن حبيب الأزدي العوزي المصري . قال يحيى بن معين : ليس به بأس . وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وليس بالمتروك . وقال يحيى من كبار الضعفاء . قال البخاري : لين الحديث ضعفه أحمد . وقال البخاري أيضا : عبد الصمد بن حبيب منكر الحديث ذاهب ولم يعد البخاري هذا الحديث شيئا . وقال أبو حاتم الرازي : لين الحديث ضعفه أحمد بن حنبل . وذكر له أبو جعفر العقيلي هذا الحديث ، وقال لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به والله أعلم .

### باب متى يفطر المسافر إذا خرج

حدثنا عبيد الله بن عمر حدثني عبد الله بن يزيد ح وحدثنا جعفر بن  
حدثنا عبد الله بن يحيى المعنى حدثني سعيد بن أبي أيوب وزاد جعفر  
حدثني يزيد بن أبي حبيب أن كليب بن زهل الحضرمي أخبره عن عبيد قال  
ابن جبر قال  
ع أبي بصرة الغفاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم في سفينة من  
ساط في رمضان فرقع ثم قرب غداه قال جعفر في حديثه فلم يجاوز البيوت  
ع بالسفرة قال اقترب قلت ألسنت ترى البيوت قال أبو بصرة أترغب عن سنة  
الله صلى الله عليه وسلم قال جعفر في حديثه فأكل

( عبيد الله بن عمر )

: البصري القواريري

( حدثني عبد الله بن يزيد )

: أبو عبد الرحمن المصري نزيل مكة

( أخبرنا عبد الله بن يحيى )

: المعافري البرلسي

( المعنى )

: أي معنى حديث عبد الله بن يزيد وعبد الله بن يحيى واحد

( حدثني )

: أي قال كل واحد منهما حدثني سعيد بن أبي أيوب

( زاد جعفر )

: أي قال جعفر بن مسافر في روايته عن عبد الله بن يحيى

( والليث )

: بالرفع أي حدثني سعيد والليث قال : أي سعيد بن أبي أيوب وكذا قال الليث

( حدثني يزيد بن أبي حبيب )

: والحاصل أن في رواية عبيد الله بن عمر واسطة سعيد بن أبي أيوب بين عبد الله بن يزيد ويزيد بن أبي حبيب , وفي رواية جعفر واسطة الليث بن سعد أيضا بين عبد الله بن يحيى ويزيد بن أبي حبيب .

وأخرج أحمد في مسنده من طريق أبي عبد الرحمن حدثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن كليب بن زهل أخبره فذكر الحديث نحوه .  
وأخرج أحمد حديثا آخر غير هذا الحديث من طريق حجاج ويونس قالا حدثنا الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب فذكره

( عن عبيد )

: بغير ذكر نسب هكذا في رواية عبيد الله بن عمر

( قال جعفر )

: بن مسافر في روايته

( ابن جبر )

: أي عبيد بن جبير ولفظ جبر هكذا وقع بفتح الجيم مكبرا في نسخ الكتاب وهكذا في الخلاصة وأما في الميزان والتقريب فبضم الجيم مصغرا . قال الحافظ : هو القبطي مولى أبي بصرة , وذكر يعقوب بن سفيان في الثقات وقال ابن خزيمة لا أعرفه انتهى

( في سفينة من الفسطاط )

: بضم الفاء أو كسرهما فسكون السين المدينة التي فيها مجمع الناس ويقال لمصر والبصرة الفسطاط قاله السندي وفي النيل : هو اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص انتهى . والجار والمجرور صفة سفينة أي خرجت السفينة من الفسطاط . وفي رواية لأحمد قال ركبت مع أبي بصرة من الفسطاط إلى الإسكندرية في سفينة . وفي رواية له ركبت مع أبي بصرة السفينة وهو يريد الإسكندرية

( فرع )

: بالراء بصيغة المجهول أي فرع أبو بصرة ومن كان معه على السفينة .  
وفي رواية لأحمد فدفع بالبدال وهو الواضح وفي رواية له : فلما دفعنا من مرسانا أمر بسفرته فقربت

( غداؤه )

: أي طعام أول النهار

( قال )

: أبو بصرة

( اقترب )

: أي لأجل الطعام , وفي رواية لأحمد ثم دعاني إلى الغداء

( ألت تری البيوت )

: وفي رواية لأحمد ما تغيب عنا منازلنا بعد

( أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم )

: وأخرج الترمذي من حديث محمد بن كعب قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر , أو قد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر , فدعا بطعام فأكل , فقلت له سنة ؟ فقال سنة . ثم ركب انتهى .

وقول الصحابي من السنة ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صرح هذان الصحابيَان بأن الإفطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة . قال الخطابي : فيه حجة لمن رأى للمقيم ذي الصيام إذا سافر من يومه أن يفطر , وهو قول الشعبي وإليه ذهب أحمد بن حنبل , وعن الحسن أنه قال يفطر إن شاء وهو في بيته يوم يريد أن يخرج . وقال إسحاق بن راهويه : إذا وضع رجله في الرحل فله أن يفطر , وحكاة عن أنس بن مالك وشبهوه بمن أصبح صائماً ثم مرض في يومه فإن له أن يفطر من أجل المرض قالوا فكذلك من أصبح صائماً , ثم سافر لأن كل واحد من الأمرين سبب للرخصة حدث بعد ما مضى شيء من النهار .

قلت : والسفر لا يشبه المرض لأن السفر من فعله وهو الذي ينشئه باختياره , والمرض شيء يحدث عليه لا باختياره , فهو يعذر فيه ولا يعذر في السفر الذي فعل نفسه . ولو كان في الصلاة فمرض كان له أن يصلي قاعداً , ولو سافر وهو صائم لم يكن له أن يفطر . وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يفطر إذ سافر يومه ذلك , وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي , وروي ذلك عن النخعي ومكحول والزهري .

قلت : وهذا أحوط الأمرين . والإقامة إذا اختلط حكمها بحكم السفر غلب حكم المقام انتهى كلامه . وقال الشوكاني : والحديث سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده ثقات . وأخرج البيهقي عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل أنه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى الترمذي عن محمد بن كعب قال " أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً . وقد رحلت له راحلته , ولبس ثياب السفر . فدعا بطعام فأكل . فقلت له : سنة ؟ فقال : سنة . ثم ركب " قال الترمذي : هذا حديث حسن . وفيه حجة لمن جوز للمسافر الفطر في يوم سافر في أثائه . وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد , وقول عمرو بن شرحبيل والشعبي وإسحاق . وحكاة عن أنس , وهو قول داود وابن المنذر .  
وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة : لا يفطر . وهو قول الزهري والأوزاعي ومكحول . وفي المسألة قول شاذ جداً لا يلتفت إليه وهو أنه إن دخل عليه الشهر وهو مقيم , ثم سافر في أثائه , لم يجز له الفطر . ولا يفطر حتى يدخل عليه رمضان مسافراً . وهذا قول عبيدة السلماني وأبي مجلز وسويد بن غفلة . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " خرج إلى الفتح في رمضان . فصام , وأفطر "

## باب قدر مسيرة ما يفطر فيه

حدثنا عيسى بن حماد أخبرنا الليث يعني ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب  
في الخبر عن منصور الكلبي  
بن خليفة خرج من قرية من دمشق مرة إلى قدر قرية عقبة من

لما ط وذلك ثلاثة أميال في رمضان ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس وكره آخرون أن  
أفطر فلما رجع إلى قريته قال والله لقد رأيت اليوم أمرا ما كنت أظن أني أراه إن  
غيبوا عن هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقول ذلك للذين  
ثم قال عند ذلك اللهم اقبضني إليك

( أن دحية بن خليفة )

: الكلبي صحابي جليل نزل المزة . كذا في التقريب

( خرج من قرية )

: له يقال لها مزة بكسر الميم وتشديد الزاي هي قرية كبيرة في سفح الجبل من أعلى  
دمشق . كذا في المراصد

( من دمشق )

: أي قرية كائنة من أعمال دمشق , وعند أحمد أنه خرج من قريته

( إلى قدر قرية عقبة )

: بفتح العين المهملة وبفتح القاف بإضافة قرية إلى عقبة

( من الفسطاط )

: واعلم أن ظاهر العبارة يدل على أن عقبة قرية من الفسطاط , ومن المعلوم أن  
الفسطاط يقال لمصر والبصرة فعلى هذا المسافة التي بين قرية عقبة وبين الفسطاط  
هي مقدار المسافة التي كانت بين مزة وبين الموضع الذي خرج إليه دحية الكلبي .  
والمسافة بين عقبة وبين الفسطاط هي ثلاثة أميال كما ذكره الراوي . لكن لفظ أحمد  
في مسنده من طريق حجاج ويونس قال حدثنا الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي  
الخير عن منصور الكلبي عن دحية بن خليفة أنه خرج من قريته إلى قريب من قرية  
عقبة في رمضان فذكر الحديث , وهذا رواه أحمد في مسند أبي بصرة الغفاري لا في  
مسند دحية الكلبي .

ومعنى الحديث على رواية أحمد أن دحية الكلبي خرج من قريته مزة إلى قريب من  
قرية عقبة فتكون المسافة بين مزة وبين عقبة ثلاثة أميال والله أعلم . كذا في الشرح

( ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس )

: قال الخطابي : في هذا حجة لمن لم يجد السفر الذي يترخص فيه للإفطار إلا في سفر  
يجوز فيه القصر , وهو عند أهل العراق ثلاثة أيام , وعند أكثر أهل الحجاز ليلتان أو  
نحوهما , وليس الحديث بالقوي , وفيه رجل ليس بالمشهور , ثم إن دحية لم يذكر فيه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر في قصر السفر , وإنما قال قوما رغبوا عن  
هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم , ولعلمهم إنما رغبوا عن قبول الرخصة في  
الإفطار أصلا . وقد يحتمل أن يكون دحية إنما صار في ذلك إلى ظاهر اسم السفر , وقد  
خالفه غير واحد من الصحابة , وكان ابن عمر وابن عباس لا يريان القصر والإفطار في  
أقل من أربعة برد وهما أفقه من دحية وأعلم بالسنن . انتهى .

قال المنذري : قال الخطابي : وليس الحديث بالقوي , في إسناده رجل ليس بالمشهور ,  
وهو بشير بن أبي منصور الكلبي , فإن رجال الإسناد جميعهم ثقات يحتج بهم في  
الصحيح سواء , وهو مصري روى عنه أبو الخير يزيد بن عبد الله اليزني ولم أجد من

رواه عنه سواه , فيكون مجهولا كما ذكره الخطابي . ولم يزد فيه البخاري على منصور الكلبي . وقال ابن يونس في تاريخ المصريين : منصور بن سعيد بن الأصغ الكلبي . وقال البيهقي : والذي روينا عن دحية الكلبي ذلك , فكانه ذهب فيه إلى ظاهر الآية في الرخصة في السفر . وأراد بقوله رغبوا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في قبول الرخصة لا في تقدير السفر الذي أفطر فيه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
قال المجوزون للفطر في مطلق السفر : هب أن حديث دحية لم يثبت . فقد أطلقه الله تعالى , ولم يقيده بحد , كما أطلقه في آية التيمم فلا يجوز حده إلا بنص من الشارع أو إجماع من الأمة , وكلاهما مما لا سبيل إليه . كيف وقد قصر أهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة , ولا تأثير للنسك في القصر بحال ؟ فإن الشارع إنما علل القصر بالسفر , فهو الوصف المؤثر فيه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمي مسيرة البريد سفرا , في قوله : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بريدا إلا مع ذي محرم " وقال تعالى { وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا } وهذا يدخل فيه كل سفر طويل أو قصير . وقال صلى الله عليه وسلم " إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حقا من الأرض . وإذا سافرتم في الجذب فبادروا بها نقبها " وهذا يعم كل سفر , ولم يفهم منه أحد اختصاصه باليومين فما زاد . ونهى " أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو " ونهى " أن يسافر الرجل وحده " وأخير " أن دعوة المسافر مستجابة " وكان " يتعوذ من وعناء السفر " وكان " إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه " .  
ومعلوم أن شيئا من هذه الأسفار لا يختص بالطويل . ولا أنه لو سافر دون اليومين لم يقرع بين نسائه . ولم يقض للمقيمات . فما الذي أوجب تخصيص اسم السفر بالطويل بالنسبة إلى القصر والفطر دون غيرهما .  
قالوا : وأين معنا في الشريعة تقسيم الشارع السفر إلى طويل وقصير , واختصاص أحدهما بأحكام لا يشاركه فيها الآخر . ومعلوم أن إطلاق السفر لا يدل على اختصاصه بالطويل , ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم مقداره .  
وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع , فسكوته عن تحديده من أظهر الأدلة على أنه غير محدود شرعا .

قالوا : والذين حددوه - مع كثرة اختلافهم وانتشار أقوالهم - ليس معهم نص بذلك , وليس حد بأولى من حد , ولا إجماع في المسألة , فلا وجه للتحديد . وبالله التوفيق .

حدثنا مسدد حدثنا المعتمر عن عبيد الله عن نافع

عمر كان يخرج إلى الغابة فلا يفطر ولا يقصر

( ابن عمر كان يخرج إلى الغابة )

: وهو موضع قريب من المدينة من عواليه كذا في مجمع البحار . وقال في المراصد :  
موضع قرب المدينة من ناحية الشام فيه أموال لأهل المدينة من طرفائه صنع منبر  
النبى صلى الله عليه وسلم , وهو على بريد منها انتهى . والحديث سكت عنه المنذري .

## باب من يقول صمت رمضان كله

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن المهلب بن أبي حبيبة حدثنا الحسن عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم إني صمت رمضان كله وقمته  
لا أدري أكره التزكية أو قال لا بد من نومة أو رقدة

### ( لا يقولن أحدكم )

: النهي ليس راجعا إلى ذكر رمضان بلا شهر وإنما هو راجع إلى نسبة الصوم إلى نفسه  
فيه كله مع أن قبوله عند الله تعالى في محل الخطر

### ( فلا أدري )

: قائل هذا القول الحسن البصري بينه أحمد قال حدثنا يزيد أخبرنا همام عن قتادة عن  
الحسن عن أبي بكر مرفوعا " لا يقولن أحدكم صمت رمضان كله ولا قمته كله " قال  
الحسن : والله أعلم أخاف على أمتي التزكية إذ لا بد من راقد أو غافل . وقال أحمد :  
وقال يزيد مرة قال قتادة : والحديث أخرجه أحمد من عدة طرق من طريق يحيى بن  
سعيد عن مهلب بن أبي حبيبة كما عند المؤلف وليس فيه ذكر القائل . ومن طريق  
محمد بن جعفر وعبد الوهاب كلاهما عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي بكر  
مرفوعا " لا يقولن أحدكم صمت رمضان كله " قال فإله تبارك وتعالى أعلم أخشي على  
أمتي أن تزكي أنفسها قال عبد الوهاب : فإله أعلم أخشي التزكية على أمتي أو قال لا بد  
من نوم أو غفلة ومن طريق يزيد وعفان كلاهما عن همام أخبرنا قتادة عن الحسن عن  
أبي بكر مرفوعا " لا يقولن أحدكم صمت رمضان كله " قال قتادة : فإله تبارك وتعالى  
أعلم أخشي على أمتي التزكية . قال عفان أو قال لا بد من راقد أو غافل . ومن طريق  
بهز حدثنا همام أخبرنا قتادة عن الحسن عن أبي بكر مرفوعا قال " لا يقولن أحدكم  
إني صمت رمضان كله " قال قتادة : فإله أعلم أخشي التزكية على أمتي أو يقول لا بد  
من راقد أو غافل . وفي هذه الروايات أن قائله قتادة

### ( لا بد من نومة أو رقدة )

: قال السندي لا يخفى أن النوم لا ينافي الصوم , فهذا التعليل يفيد منع أن يقول صمته  
وقمته جميعا لا أن يقول صمته , ويمكن أن يكون وجه المنع أن مدار الصيام والقيام على  
القبول وهو مجهول . ولفظ النسائي من هذا الوجه " أو قال لا بد من غفلة ورقدة " أي  
فيعصي في حال الغفلة بوجه لا يناسب الصوم , فكيف يدعي بعد ذلك الصوم لنفسه .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي .

## باب في صوم العيدين

حدثنا قتيبة بن سعيد وزهير بن حرب وهذا حديثه قال حدثنا سفيان عن

ي عن أبي عبيد قال

العيد مع عمر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه  
نهى عن صيام هذين اليومين أما يوم الأضحى فتأكلون من لحم نسككم وأما  
فطر ففطركم من صيامكم

### ( أما يوم الأضحى فتأكلون )

: خبر اليوم

### ( من لحم نسككم )

: بضم السين ويجوز سكونها أي أضحيتكم . قال في فتح الباري : وفائدة وصف اليومين  
الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهي الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده  
بفطر ما بعده , والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه , ولو شرع صومه لم يكن  
لمشروعية الذبح فيه معنى , فعبر عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم  
النحر . وقوله هذين فيه التغليب وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا والغائب يشار إليه بذلك  
, فلما أن جمعهما اللفظ قال هذين تغليبا للحاضر على الغائب . قاله القسطلاني . قال  
النووي : وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين لكل حال سواء صامهما عن  
نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك , ولو نذر صومهما متعمدا لعينهما قال الشافعي  
والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤهما . وقال أبو حنيفة : ينعقد ويلزمه قضاؤهما ,  
قال فإن صامهما أجزاءه وخالف الناس كلهم في ذلك والله أعلم انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بمعناه أتم منه .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه

ي سعيد الخدري قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى وعن  
الصماء وأن يحتبي الرجل في الثوب الواحد وعن الصلاة في ساعتين بعد  
وبعد العصر

### ( عن لبستين الصماء )

: بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم والمد قال الفقهاء أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه  
غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه , وتعقب هذا التفسير  
بأنه لا يشعر به لفظ الصماء , والمطابق له ما نقل عن الأصمعي وهو أن يشتمل بالثوب  
يستر به جميع بدنه بحيث لا يترك فرجة يخرج منها يده حتى لا يتمكن من إزالة شيء  
يؤذيه بيديه

### ( وأن يحتبي الرجل )

: زاد الإسماعيلي لا يوارى فرجه بشيء

( في ساعتين بعد )

: صلاة

( الصبح )

: حتى ترتفع الشمس

( وبعد )

: صلاة

( العصر )

: حتى تغيب الشمس إلا لسبب . قاله القسطلاني .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وقد تقدم الكلام على الصماء  
والاحتباء والصلاة .

## باب صيام أيام التشريق

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن يزيد بن الهاد عن أبي  
سليمان بن صالح عن أم هانئ

بن عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب إليهما طعاما فقال  
لإني صائم فقال عمرو كل فهذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يأمرنا بإفطارها وبينها عن صيامها

مالك وهي أيام التشريق

( يأمرنا بإفطارها وينهى عن صيامها )

: قال النووي : فيه دليل لمن قال لا يصح صومها بحال وهو أظهر القولين في مذهب  
الشافعي ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما . وقال جماعة من العلماء : يجوز  
صيامها لكل أحد تطوعا وغيره ، حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن  
سيرين وقال مالك والأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه : يجوز صومها للمتمتع  
إذا لم يجد الهدي ولا يجوز لغيره ، واحتج هؤلاء بحديث البخاري في صحيحه عن ابن عمر  
وعائشة قالا : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي

( قال مالك وهي أيام التشريق )

: ويقال لها أيضا الأيام المعدودات وأيام منى ، وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث  
عشر من ذي الحجة .

واختلفوا في تعيين أيام التشريق والأصح أن أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر سميت  
بذلك لتشريق الناس لحوم الأضاحي فيها وهو تقديدها ونشرها في الشمس .

حدثنا الحسن بن علي حدثنا وهب حدثنا موسى بن علي ح وحدثنا  
بن أبي شيبه حدثنا وكيع عن موسى بن علي والإخبار في حديث وهب قال  
أبي أنه سمع عقبة بن عامر قال

سول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا  
سلام وهي أيام أكل وشرب

### ( أهل الإسلام )

: نصب على الاختصاص

### ( وهي أيام أكل وشرب )

: قال الخطابي : وهذا أيضا كالتعليل في وجوب الإفطار فيها فإنها مستحقة لهذا المعنى  
فلا يجوز صيامها ابتداء تطوعا ولا نذرا ولا عن صوم التمتع إذا لم يكن المتمتع صام الثلاثة  
الأيام في العشر وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن وعطاء وغالب  
مذهب الشافعي .

وقال مالك والأوزاعي وإسحاق بن راهويه : يصوم المتمتع أيام التشريق إذا فاتته الثلاث  
في العشر . وروي ذلك عن ابن عمر وعائشة وعروة بن الزبير رضي الله عنهم .  
قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

## باب النهي أن يخص يوم الجمعة بصوم

حدثنا مسدد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي

قال

سول الله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله

بعده

### ( لا يصم أحدكم يوم الجمعة )

: بلفظ النهي

### ( إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده )

: قال في فتح الباري : ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه  
في أيام له عادة بصومها كمن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم  
عرفة فوافق يوم الجمعة ، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلا أو يوم  
شفاء فلان انتهى . قال النووي : قال العلماء : والحكمة في النهي عنه أن يوم الجمعة  
يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة  
وإكثار الذكر بعدها لقول الله تعالى { فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا  
من فضل الله واذكروا الله كثيرا } وغير ذلك من العبادات في يومها ، فاستحب الفطر  
فيه ليكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانشراح لها والتذاذ بها من غير  
ملل ولا سامة انتهى .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد أخرجنا في الصحيحين عن محمد بن عباد بن جعفر قال :  
" سألت جابرا : أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم " وروى البخاري في صحيحه عن جويرية بنت الحارث " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال : أصمت أمس ؟ قالت لا . قال : تريد أن تصومي غدا ؟ قالت لا . قال : فأفطري " وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تخصصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام , إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم " وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " يوم الجمعة يوم عيد . فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم , إلا أن تصوموا قبله أو بعده " وعند النسائي عن عبد الله بن عمرو القاري قال : سمعت أبا هريرة يقول : " ما أنا نهيت عن صيام يوم الجمعة , محمد , ورب البيت , نهى عنه " وروى النسائي أيضا عن محمد بن سيرين عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا الدرداء لا تخص يوم الجمعة بصيام دون الأيام , ولا تخص ليلة الجمعة بقيام دون الليالي " .  
فذهب طائفة من أهل العلم إلى القول بهذه الأحاديث منهم : أبو هريرة وسلمان وقال به أحمد والشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره . وفي الموطأ قال مالك : لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدي به ينهى عن صيام يوم الجمعة . وصيامه حسن . وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه . وأراه كان يتحراه . قال الداودي : لم يبلغ مالكا هذا الحديث . ولو بلغه لم يخالفه . وقد روى النسائي عن زر بن حبيش عن ابن مسعود " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر , وقلما رأته يفطر يوم الجمعة " وإسناده صحيح . ولا معارضة بينه وبين أحاديث النهي . إذ ليس فيه : أنه كان يفرد بالصوم . والنهي إنما هو عن الأفراد فمتى وصلهن بغيره زال النهي .

## باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم

حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا سفيان بن حبيب ح وحدثنا يزيد بن قبيس بن جبلة حدثنا الوليد جميعا عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن السلمي عن أخته وقال يزيد الصماء  
ي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم  
يجد أحدكم إلا لحاء عنبه أو عود شجرة فليمضغه  
وداود وهذا حديث منسوخ

( يزيد بن قبيس )

: بموحدة ومهمله مصغر بن سليمان الشامي ثقة كذا في التقريب

( من أهل جبلة )

: بالتحريك قلعة مشهورة بساحل الشام من أعمال اللاذقية قرب حلب . كذا في

المراصد

( عن عبد الله بن بسر )

: بضم الموحدة وسكون السين

( قال يزيد )

: ابن قبيس دون حميد بن مسعدة

( الصماء )

: أي عن أخته الصماء , فالصماء اسم أخت عبد الله بن بسر . وقال في المرقاة :

الصماء بتشديد الميم اسمها بهية وتعرف بالصماء

( لا تصوموا يوم السبت )

: أي وحده

( إلا فيما افترض )

: بصيغة المجهول

( عليكم )

: أي ولو بالنذر . قال الطيبي : قالوا النهي عن الأفراد كما في الجمعة , والمقصود مخالفة اليهود فيهما , والنهي فيهما للتنزيه عند الجمهور . وما افترض يتناول المكتوب

والمندور وقضاء الفوائت وصوم الكفارة , وفي معناه ما وافق سنة مؤكدة كعرفة وعاشوراء أو وافق وردا . وزاد ابن الملك : وعشر ذي الحجة أو في خير الصيام صيام

داود فإن المنهي عنه شدة الاهتمام والعناية به حتى كأنه يراه واجبا كما تفعله اليهود . قلت : فعلى هذا يكون النهي للتحريم , وأما على غير هذا الوجه فهو للتنزيه بمجرد

المشابهة : قال الطيبي : واتفق الجمهور على أن هذا النهي والنهي عن أفراد الجمعة نهى تنزيه لا تحريم

( فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب )

: هكذا في بعض النسخ وفي بعضها عنبه قال في القاموس : العنب معلوم واحده عنبه انتهى واللحاء بكسر اللام قال التوربشتي : اللحاء ممدود وهو قشر الشجر , والعنبه هي

الحبة من العنب . وفي المرقاة : قشر حبة واحدة من العنب استعارة من قشر العود

( أو عود شجرة )

: عطفا على اللحاء

( فليمضغه )

: بفتح الضاد ويضم في القاموس : مضغه كمنعه ونصره لأكه بأسنانه , وهذا تأكيد بالإفطار لنفي الصوم , قاله علي القاري .

قال المنذري : قال أبو داود : هذا الحديث منسوخ , وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن هذا آخر كلامه وقيل إن الصماء أخت بسر . وروي هذا

الحديث من حديث عبد الله بن بسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حديث أبيه بسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث الصماء عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال النسائي : هذه أحاديث مضطربة انتهى كلام المنذري . والحديث أخرجه أحمد والدارمي وصححه الحاكم على

شرط البخاري وقال النووي : صححه الأئمة

### ( قال أبو داود : هذا الحديث منسوخ )

: ذهب إلى نسخه المؤلف . وقد طعن في هذا الحديث جماعة من الأئمة مالك بن أنس وابن شهاب الزهري والأوزاعي والنسائي , فلا تغتر بتحسين الترمذي وتصحيح الحاكم , وإن ثبت تحسينه فلا يعارض حديث جويرية بنت الحارث الذي اتفق عليه الشيخان . ثم اختلف هؤلاء في تعليل الكراهة , فعلمها ابن عقيل : بأنه يوم يمسك فيه اليهود , ويخصونه بالإمساك , وهو ترك العمل فيه , والصائم في مظنة ترك العمل , فيصير صومه تشبها بهم , وهذه العلة منتفية في الأحد .

ولا يقال : فهذه العلة موجودة إذا صامه مع غيره , ومع هذا فإنه لا يكره , لأنه إذا صامه مع غيره لم يكن قاصدا تخصيصه المقتضي للتشبه , وشاهده : استحباب صوم يوم قبل عاشوراء وبعده إليه , لتنتفي صورة الموافقة .

وعلة طائفة أخرى : بأنه يوم عيد لأهل الكتاب يعظمونه , فقصدته بالصوم دون غيره يكون تعظيما له , فكره ذلك , كما كره أفراد يوم عاشوراء بالتعظيم , لما عظمه أهل الكتاب , وإفراد رجب أيضا لما عظمه المشركون . وهذا التعليل قد يعارض بيوم الأحد , فإنه يوم عيد للنصارى , كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " اليوم لنا , وغدا لليهود , وبعد للنصارى " ومع ذلك فلا يكره صومه .

وأیضا فإذا كان يوم عيد , فقد يقال : مخالفتهم فيه يكون بالصوم لا بالفطر , فالصوم فيه تحقيق للمخالفة , ويدل على ذلك : ما رواه الإمام أحمد والنسائي وغيرهما من حديث كريب مولى ابن عباس قال " أرسلني ابن عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة أسألها : أي الأيام كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها صياما ؟ فقالت : كان يصوم السبت ويوم الأحد أكثر ما يصوم من الأيام ويقول : إنهما يوما عيد للمشركين , فأنا أحب أن أخالفهم " وصححه بعض الحفاظ .

فهذا نص في استحباب صوم يوم عيدهم لأجل مخالفتهم , فكيف نعلل كراهة صومه بكونه عيداً لهم ! وفي جامع الترمذي عن عائشة قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت , والأحد والاثنين . ومن الشهر الآخر الثلاثاء , والأربعاء , والخميس " قال الترمذي : حديث حسن . وقد روى ابن مهدي هذا الحديث عن سفيان , ولم يرفعه .

وهذان الحديثان ليسا بحجة على من كره أفراد السبت بالصوم . وعلة طائفة : بأنهم يتركون العمل فيه , والصوم مظنة ذلك , فإنه إذا ضم إليه الأحد زال الأفراد المكروه , وحصلت المخالفة بصوم يوم فطرهم , وزال عنها صورة التعظيم المكروه بعدم التخصيص المؤذن بالتعظيم , فاتفقت بحمد الله الأحاديث وزال عنها الاضطراب والاختلاف , وتبين تصديق بعضها بعضا .

فإن قيل : فما تقولون في صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوهما من أعياد المشركين ؟

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

حديث عبد الله بن بسر - هذا - رواه جماعة عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء ورواه النسائي عن عبد الله بن بسر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه أيضا عن الصماء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذه ثلاثة أوجه . وقد أشكل هذا الحديث على الناس قديما وحديثا . فقال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يفرد به ؟ فقال أما صيام يوم السبت يفرد به : فقد جاء فيه ذلك الحديث , حديث الصماء , يعني حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن النبي صلى الله عليه وسلم 'لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم " قال أبو عبد الله : يحيى بن سعيد ينفيه . أبي أن يحدثني به . وقد كان سمعه من ثور . قال : فسمعت من أبي عاصم . قال الأثرم : حجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت : أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر . منها : حديث أم سلمة , حين سألت : " أي الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما لها ؟ فقالت : السبت والأحد " ومنها حديث جويرية : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يوم الجمعة : أصمت أمس ؟ قالت لا . قال : أتريدين أن تصومي غدا ؟ " فالغد : هو يوم السبت . وحديث أبي هريرة " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة , إلا مقرونا بيوم قبله أو يوم بعده " فاليوم الذي بعده : هو يوم السبت . وقال : " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال " وقد يكون فيها السبت . وأمر بصيام الأيام البيض , وقد يكون فيها السبت , ومثل هذا كثير فقد فهم الأثرم من كلام أبي عبد الله أنه توقف عن الأخذ بالحديث , وأنه رخص في صومه , حيث ذكر الحديث الذي يحتج به في الكراهة . وذكر أن الإمام علق حديث يحيى بن سعيد , وكان ينفيه , وأبى أن يحدث به , فهذا تضعيف للحديث .

واحتج الأثرم بما ذكر في النصوص المتواترة على صوم يوم السبت , يعني أن يقال : يمكن حمل النصوص الدالة على صومه على ما إذا صامه مع غيره . وحديث النهي على صومه وحده وعلى هذا تتفق النصوص .

وهذه طريقة جيدة , لو لا أن قوله في الحديث 'لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم " دليل على المنع من صومه في غير الفرد مفردا أو مضافا , لأن الاستثناء دليل التناول , وهو يقتضي أن النهي عنه يتناول كل صور صومه , إلا صورة الفرض ولو كان إنما يتناول صورة الأفراد , لقال 'لا تصوموا يوم السبت إلا أن تصوموا يوما قبله أو يوما بعده , كما قال في الجمعة . فلما خص الصورة المأذون في صومها بالفرضية علم تناول النهي لما قبلها . وقد ثبت صوم يوم السبت مع غيره بما تقدم من الأحاديث وغيرها كقوله في يوم الجمعة " إلا أن تصوموا يوما قبله أو يوما بعده " فدل على أن الحديث غير محفوظ وأنه شاذ . وقد قال أبو داود قال مالك : هذا كذب . وذكر بإسناده عن الزهري : أنه كان إذا ذكر له النهي عن صيام يوم السبت , يقول : هذا حديث حمصي . وعن الأوزاعي قال : ما زلت كاتما له حتى رأته انتشر , يعني حديث ابن بسر هذا . وقالت طائفة , منهم أبو داود : هذا حديث منسوخ . وقالت طائفة , وهم أكثر أصحاب أحمد : محكم , وأخذوا به في كراهية إفراده بالصوم , وأخذوا بسائر الأحاديث في صومه مع ما يليه .

قالوا : وجواب أحمد يدل على هذا التفصيل , فإنه سئل في رواية الأثرم عنه : فأجاب بالحديث . وقاعدة مذهبه : أنه إذا سئل عن حكم فأجاب فيه بنص يدل على أن جوابه بالنص دليل على أنه قائل به , لأنه ذكره في معرض الجواب , فهو متضمن للجواب والاستدلال معا .  
قالوا : وأما ما ذكره عن يحيى بن سعيد . فإنما هو بيان لما وقع من الشبهة في الحديث .

قالوا : وإسناده صحيح . ورواته غير مجروحين ولا متهمين , وذلك يوجب العمل به , وسائر الأحاديث ليس فيها ما يعارضه , لأنها تدل على صومه مضافا , فيحمل النهي على صومه مفردا , كما ثبت في يوم الجمعة .  
ونظير هذا الحكم أيضا . كراهية أفراد رجب بالصوم , وعدم كراهيته موصولا بما قبله أو بعده .

ونظيره أيضا : ما حمل الإمام أحمد عليه حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة في النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان : أنه النهي عن ابتداء الصوم فيه وأما صومه مع ما قبله من نصفه الأول , فلا يكره .

قالوا : وقد جاء هذا مصرحا به في صوم يوم السبت ففي مسند الإمام أحمد , من حديث ابن لهيعة : حدثنا موسى بن وردان عن عبيد الأعرج حدثني جدتي , يعني الصماء " أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السبت , وهو يتغدى . فقال : تعالي تغدي . فقالت : إني صائمة . فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت لا . قال كلي , فإن صيام يوم السبت لا لك , ولا عليك " وهذا - وإن كان في إسناده من لا يحتج به إذا انفرد , - لكن يدل عليه ما تقدم من الأحاديث . وعلى هذا : فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم " لا تصوموا يوم السبت " أي لا تقصدوا صومه بعينه إلا في الفرض , فإن الرجل يقصد صومه بعينه , بحيث لو لم يجب عليه إلا صوم يوم السبت كمن أسلم ولم يبق من الشهر إلا يوم السبت , فإنه يصومه وحده .

وأيا فقصده بعينه في الفرض لا يكره , بخلاف قصده بعينه في النفل , فإنه يكره . ولا تزول الكراهة إلا بضم غيره إليه , أو موافقته عادة . فالمزيل للكراهة في الفرض مجرد كونه فرضا لا المقارنة بينه وبين غيره . وأما في النفل فالمزيل للكراهة ضم غيره إليه , أو موافقته عادة , ونحو ذلك .

قالوا : وأما قولكم : إن الاستثناء دليل التناول - إلى آخره - فلا ريب أن الاستثناء أخرج صورة الفرض من عموم النهي . فصورة الاقتران بما قبله أو بما بعده أخرجت بالدليل الذي تقدم , فكلا الصورتين مخرج . أما الفرض : فبالمخرج المتصل . وأما صومه مضافا : فبالمخرج المنفصل , فبقيت صورة الأفراد , واللفظ متناول لها , ولا مخرج لها من عمومها , فيتعين حملها عليها .

قيل : قد كرهه كثير من العلماء , وأكثر أصحاب أحمد علي الكراهة . قال أحمد , في رواية ابنه عبد الله : حدثنا وكيع عن سفيان عن رجل عن أنس والحسن : أنهما كرها صوم يوم النيروز والمهرجان , قال عبد الله قال أبي : الرجل : أبان بن أبي عياش . فلما أجاب أحمد بهذا الجواب لمن سأله عن صيام هذين اليومين , دل ذلك على أنه اختاره . وهذه إحدى الطريقتين لأصحابه في مثل ذلك .



: بهمة الاستفهام وكسر سين أمس على لغة الحجاز أي يوم الخميس  
( تريد أن تصومي غدا )

: أي يوم السبت

( فأفطري )

: يقطع الهمزة وزاد أبو نعيم في روايته " إذا " قال المنذري وأخرجه البخاري والنسائي .  
وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا تخطوا ليلة  
الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخطوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون  
في صوم يصومه أحدكم " وأخرجه أيضا النسائي .

حدثنا عبد الملك بن شعيب حدثنا ابن وهب قال سمعت الليث يحدث

شهاب

عنه إذا ذكر له أنه نهى عن صيام يوم السبت يقول ابن شهاب هذا حديث حمصي  
محمد بن الصباح بن سفيان حدثنا الوليد عن الأوزاعي قال ما زلت له كاتما  
أيته انتشر يعني حديث عبد الله بن بسر هذا في صوم يوم السبت قال أبو داود  
مالك هذا كذب

( أنه )

: أي ابن شهاب

( إذا ذكر )

: بصيغة المجهول

( له )

: أي لابن شهاب الزهري

( نهى )

: بصيغة المجهول

( هذا حديث حمصي )

: يريد تضعيفه لأن في حديث عبد الله بن بسر راويان حمصيان أحدهما ثور بن يزيد  
وثانيهما خالد بن معدان تكلم فيهما بعض ووثقهما بعض . وقال السندي في فتح الودود :  
كانه يريد تضعيفه وقول مالك هذا كذب أصرح في ذلك وأبلغ لكن قال الترمذي : حديث  
حسن ، والظاهر أن سبب ما ذكروا عدم ظهور المعنى حتى قال بعضهم منسوخ  
وبعضهم ضعيف والله أعلم .

## باب في صوم الدهر تطوعا

حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالا حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن

عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة

عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف تصوم فغضب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى ذلك عمر قال رضينا بالله ربا وبالإسلام

محمد نبيا نعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله فلم يزل عمر يردها  
مكن غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف بمن  
الدهر كله قال لا صام ولا أفطر قال مسدد لم يصم ولم يفطر أو ما صام ولا  
شك غيلان قال يا رسول الله كيف بمن يصوم يوما ويفطر يوما قال أو يطيق  
يد قال يا رسول الله فكيف بمن يصوم يوما ويفطر يوما قال ذلك صوم داود قال  
ل الله فكيف بمن يصوم يوما ويفطر يومين قال وددت أني طوقت ذلك ثم قال  
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام  
كله وصيام عرفة إنني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي  
صوم يوم عاشوراء إنني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله  
موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي حدثنا غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني  
ي قتادة بهذا الحديث زاد قال يا رسول الله أرأيت صوم يوم الاثنين ويوم  
س قال فيه ولدت وفيه أنزل علي القرآن

### ( فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله )

قال العلماء : سبب غضبه صلى الله عليه وسلم أنه كره مسأله لأنه يحتاج إلى أن  
يجيبه ويخشى من جوابه مفسدة وهي أنه ربما اعتقد السائل وجوبه أو استقله أو اقتصر  
عليه وكان يقتضي حاله أكثر منه , وإنما اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم لشغله  
لصالح المسلمين وحقوقهم وحقوق أزواجه وأضيافه والوافدين عليه , ولئلا يقتدي به كل  
أحد فيؤدي الضرر في حق بعضهم . وكان حق السائل أن يقول كم أصوم وكيف أصوم ,  
فيخص السؤال بنفسه ليجيبه بما تقتضيه حاله كما أجاب غيره بمقتضى أحوالهم والله  
أعلم , قاله النووي

### ( لا صام ولا أفطر )

: معناه لم يصم ولم يفطر , وقد توضع لا بموضع لم كقوله سبحانه { فلا صدق ولا  
صلى } أي لا تصدق ولم يصل , وقد يحتمل أن يكون معناه الدعاء عليه كراهة لصنعه  
وزجرا له عن ذلك , ويشبه أن يكون الذي نهى عنه من صوم الدهر هو أن يسرد الصيام  
أيام السنة كلها لا يفطر منها الأيام المنهي عن صيامها . وقد سرد الصوم دهره أبو طلحة  
الأنصاري وكان لا يفطر في سفر ولا حضر فلم يعبه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا نهى عن ذلك , كذا في المعالم

### ( وددت أني طوقت )

: بصيغة المجهول

### ( ذلك )

: يحتمل أن يكون إنما خاف العجز عن ذلك للحقوق التي تلزمه لنسائه لأن ذلك يخل  
بحظوظهن منه لا لضعف جبلته عن احتمال الصيام أو قلة صبره عن الطعام في هذه  
المدة انتهى كلام الخطابي .

قال النووي : قيل معناه وددت أن أمتي تطوقه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يطيقه  
وأكثر منه , وكان يواصل ويقول إنني لست كأحدكم إنني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني  
. أو يقال إنما قاله لحقوق نسائه وغيرهن من المسلمين والمتعلقين به والقاصدين إليه .

### ( وصيام عرفة إني أحاسب على الله إلخ )

: معناه يكفر ذنوب صائمه في السنتين قالوا والمراد به الصغائر , وإن لم تكن صغائر يرجى التخفيف من الكبائر , فإن لم يكن رفعت درجات . وحاصل الحديث بيان رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمته وشفقته عليهم وإرشادهم إلى مصالحهم وحثهم على ما يطبقون الدوام عليه ونهيهم عن التعمق والإكثار من العبادات التي يخاف عليهم الملل بسببها أو تركها أو ترك بعضها , وقد بين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا " ويقول صلى الله عليه وسلم " أحب العمل إليه تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل " وفي الحديث الآخر " أحب العمل إليه ما داوم صاحبه عليه " وقد ذم الله تعالى قوما أكثروا العبادة ثم فرطوا فيها , فقال تعالى { ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها } وفي هذه الرواية النهي عن صيام الدهر . واختلف العلماء فيه , فذهب أهل الظاهر إلى منع صيام الدهر لظواهر هذه الأحاديث . قال القاضي وغيره : ذهب جماهير العلماء إلى جوازها إذا لم يصم الأيام المنهي عنها وهي العيدان والتشريق . ومذهب الشافعي وأصحابه أن سرد الصيام إذا أفطر العيد والتشريق لا كراهة فيه بل هو مستحب بشرط أن لا يلحقه به ضرر ولا يفوت حقا , فإن تضرر أو فوت حقا فمكروه . قال المنذري : وفي رواية " قال يا رسول الله أرأيت يوم الاثنين والخميس ؟ قال فيه ولدت وفيه أنزل علي القرآن " وأخرجه مسلم وقال : وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهما وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصرا ومفرقا .

( فيه ولدت )

: أي في يوم الاثنين

( وفيه أنزل علي القرآن )

: أي في يوم الاثنين .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وهو نص في أن صوم يوم وفطر يوم أفضل من سرد الصيام , ولو كان سرد الصيام مشروعاً أو مستحباً لكان أكثر عملاً , فيكون أفضل , إذ العبادة لا تكون إلا راجحة , فلو كان عبادة لم يكن مرجوحاً . وقد تأول قوم هذا علي أن المعنى لا أفضل من ذلك للمخاطب وحده , لما علم من حاله ومنتهى قوته , وأن ما هو أكثر من ذلك يضعفه عن فرائضه , ويقطعه عن القيام بما عليه من الحقوق , وهذا تأويل باطل من وجوه . أحدها : أن سياق الحديث يردده , فإنه إنما كان عن المطيق , فإنه قال : " فإني أطيق

أفضل من ذلك " فسبب الحديث في المطيق , فأخبره أنه لا أفضل من ذلك للمطيق , الذي سأل . ولو أن رجلا سأل من يفضل السرد . وقال : إني أطيق أفضل من صوم يوم وفطر يوم ؟ لقال له : السرد أفضل .

الثاني : أنه أخبر عنه بثلاث جمل : إحداها : أنه أعدل الصيام . والثانية : أنه صوم داود . والثالثة : أنه لا أفضل منه . وهذه الأخبار تمنع تخصيصه بالسائل .

الثالث : أن في بعض ألفاظ مسلم فيه : " فإني أقوى . قال : فلم يزل يرفعني , حتى قال : صم يوما وأفطر يوما , فإنه أفضل الصيام , وهو صوم أخي داود " , فعلم ذلك بكونه أفضل الصيام , وأنه صوم داود , مع إخباره له بقوته , ولم يقل له : فإن قويت فالسرد أفضل .

الرابع : أن هذا موافق لقوله فيمن صام الأبد : لا صام ولا أفطر " ومعلوم أن السائل لم يسأله عن الصوم المحرم الذي قد استقر تحريمه عندهم , ولو قدر أنه سأله عنه لم يكن ليجيب عنه بقوله : لا صام ولا أفطر " بل كان يجب عنه بصريح النهي . والسياق يدل على أنه إنما سأله عن الصوم المأذون فيه لا الممنوع منه , ولا يعبر عن صيام الأيام الخمسة , وعن المنع منها بقوله : لا صام من صام الأبد " , ولا هذه العبارة مطابقة للمقصود , بل هي بعيدة منه جدا .

الخامس : أنه صلى الله عليه وسلم أخبر " أن أحب الصيام إلى الله : صيام داود , وأحب القيام إلى الله قيام داود " , وأخبر بهما معا . ثم فسره بقوله : " كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه , وينام سدسه , وكان يصوم يوما , ويفطر يوما " رواه البخاري ومسلم . وهذا صريح في أنه إنما كان أحب إلى الله لأجل هذا الوصف , وهو ما يتخلل الصيام والقيام . من الراحة التي تجم بها نفسه , ويستعين بها على القيام بالحقوق . وبالله التوفيق .

حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن

سبيب وأبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألم أحدث أنك تقول لأقومن الليل من النهار قال أحسبه قال نعم يا رسول الله قد قلت ذاك قال قم ونم وصم وصم من كل شهر ثلاثة أيام وذاك مثل صيام الدهر قال قلت يا رسول الله إني أفضل من ذلك قال فصم يوما وأفطر يومين قال فقلت إني أطيق أفضل من ذلك صم يوما وأفطر يوما وهو أعدل الصيام وهو صيام داود قلت إني أطيق أفضل ك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أفضل من ذلك

( ألم أحدث )

: بصيغة المجهول

( لا أفضل من ذلك )

: قال النووي : اختلف العلماء فقال المتولي وغيره هو أفضل من السرد لظاهر هذا الحديث , وفي كلام غيره إشارة إلى تفضيل السرد وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه , وتقديره لا أفضل من هذا في حقك , ويؤيد هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يمهله بن عمرو عن السرد وأرشده إلى يوم ويوم , ولو كان أفضل في حق

كل الناس لأرشدته إليه وبينه له فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والله أعلم .  
وقال السندي : ظاهره أنه أفضل من صوم يومين وإفطار يوم ومن صيام يوم الدهر بلا  
صيام أيام الكراهة , وبه قال بعض أهل العلم وهو أشد الصيام على النفس فممنه لا يعتاد  
الصوم ولا الإفطار فيصعب عليه كل منهما انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

## باب في صوم أشهر الحرم

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن سعيد الجريري عن أبي  
عن مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطلق فاتاه بعد سنة وقد تغيرت حاله  
فقال يا رسول الله أما تعرفني قال ومن أنت قال أنا الباهلي الذي جئتك عام  
قال فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة قال ما أكلت طعاما إلا بليل منذ فارقتك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عذبت نفسك ثم قال صم شهر الصبر ويوما  
شهر قال زدني فإن بي قوة قال صم يومين قال زدني قال صم ثلاثة أيام قال  
قال صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك وقال  
ه الثلاثة فضمها ثم أرسلها

### ( ثم قال صم شهر الصبر )

: قال الخطابي : شهر الصبر هو شهر رمضان , وأصل الصبر الحبس فسمي الصيام  
صبرا لما فيه من حبس النفس عن الطعام ومنعها عن وطء النساء وغشيانهن في نهار  
( صم من الحرم )

: بضمين أي الأشهر الحرم وهي أربعة أشهر التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه  
فقال { إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السماوات  
والأرض منها أربعة حرم } وهي شهر رجب وذي القعدة وذي الحجة والمحرم . وقيل  
لأعرابي كم الأشهر الحرم ؟ فقال أربعة ثلاثة سرد وواحد فرد انتهى  
( وقال بأصابعه الثلاثة )

: أي صم منها ما شئت , وأشار بالأصابع الثلاثة إلى أنه لا يزيد على الثلاث المتواليات  
وبعد الثلاث يترك يوما أو يومين , والأقرب أن الإشارة لإفادة أنه يصوم ثلاثا ويترك ثلاثا  
والله أعلم قاله السندي .

قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه إلا أن النسائي قال فيه عن مجيبة الباهلي  
عن عمه , وقال ابن ماجه عن أبي مجيبة الباهلي عن أبيه أو عمه , وذكره أبو القاسم  
البغوي في معجم الصحابة , وقال فيه عن مجيبة يعني الباهلية قالت حدثني أبي أو عمي  
, وسمى أباه عبد الله بن الحارث فقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم حديثا وقال في موضع آخر : أبو مجيبة الباهلية أو عمها سكن البصرة وروى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ولم يسمه وذكر هذا الحديث , وذكره ابن نافع في  
معجم الصحابة وقال فيه عن مجيبة عن أبيها أو عمها , وسماه أيضا عبد الله بن الحارث

هذا آخر كلامه . وقد وقع فيه هذا الاختلاف كما ترى . وأشار بعض شيوخنا إلى تضعيفه لذلك وهو متوجه . ومجيبه بضم الميم وكسر الجيم وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء موحدة مفتوحة وتاء تأنيث انتهى .

## باب في صوم المحرم

حدثنا مسدد وقتيبة بن سعيد قالا حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن  
ن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله  
م وإن أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة من الليل لم يقل قتيبة شهر قال

( عن أبي بشر )

: بكسر الباء هكذا في أكثر النسخ وكذا في الأطراف , وفي بعض النسخ أبو بشير بزيادة  
الباء ولا يصح

( أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم )

: تصريح بأنه أفضل المشهور للصوم . وأما إكثار النبي صلى الله عليه وسلم من صوم  
شعبان دون المحرم فجوابه من وجهين أحدهما لعله إنما علم فضله في آخر حياته ,  
والثاني لعله يعرض فيه أعذار من سفر أو مرض أو غيرهما

( وإن أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة من الليل )

: فيه دليل لما اتفق العلماء عليه أن تطوع الليل أفضل من تطوع النهار , وفيه حجة لأبي  
إسحاق المروري ومن وافقه صلاة الليل أفضل من السنن الراتبة . وقال أكثر العلماء :  
الرواتب أفضل لأنها تشبه الفرائض والأول أقوى وأوفق والله أعلم , ذكره النووي .  
قال المنذري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد رواه شعبة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مرسلا , فاختلف فيه شعبة وأبو عوانة , فقال أبو عوانة , عن أبي بشر حميد بن عبد  
الرحمن عن أبي هريرة . وقال شعبة : عن أبي بشر عن حميد عن النبي صلى الله عليه  
. وسلم , ورجح الدارقطني إرساله .

حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا عيسى حدثنا عثمان يعني ابن حكيم قال  
سعيد بن جبير عن صيام رجب فقال أخبرني ابن عباس

ول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول

**( كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم )**  
: قال النووي : الظاهر أن مراد سعيد بن جبير بهذا الاستدلال أنه لا نهى عنه ولا ندب فيه  
لعينه بل له حكم باقي الشهور , ولم يثبت في صوم رجب نهى ولا ندب ولا نهى لعينه ,  
ولكن أصل الصوم مندوب إليه . وفي سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم ورجب أحدها والله أعلم .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

## باب في صوم شعبان

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح  
عن أبي قيس سمع عائشة تقول  
حبب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصومه شعبان ثم يصله

### ( كان أحب الشهور )

: خبر كان لكونه صفة وشعبان اسمه

### ( أن يصومه )

: وفيه وجهان الأول أنه بدل من أحب الشهور والضمير المنصوب فيه عائد إلى أحب  
الشهور

### ( شعبان )

: اسم كان بحذف المضاف تقديره كان شعبان أي صومه صوم أحب الشهور إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم , والثاني أن قولها أن يصومه منصوب بنزع الخافض والضمير  
المنصوب فيه عائد إلى أحب الشهور تقديره كان شعبان أحب الشهور إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في أن يصوم أحب الشهور . وحاصله أن كون شعبان أحب  
الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على الإطلاق بل في أمر الصوم  
فقط فيجوز أن يكون أحب الشهور إليه صلى الله عليه وسلم في غير أمر الصوم غير  
شعبان , والوجه الأول هو القوي . قال ابن رسلان : فإن قيل كيف كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يخص شعبان بصيام التطوع فيه , مع أنه قال أفضل الصيام بعد رمضان  
شهر الله المحرم , فالجواب أن جماعة أجابوا عن ذلك بأجوبة غير قوية لا اعتقادهم أن  
صيام المحرم أفضل من شعبان كما صرح به الشافعية وغيرهم , كما قال النووي :  
أفضل الشهر للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وأفضلها المحرم ويلي المحرم في  
الفضل رجب والأظهر كما قال بعض الشافعية والحنابلة وغيرهم أن أفضل الصيام بعد  
شهر رمضان شعبان لمحافظة صلى الله عليه وسلم على صومه أو صوم أكثره ,  
فيكون قوله أفضل الصيام بعد رمضان المحرم محمولا على التطوع المطلق , وكذا

أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل إنما أريد به تفضيل قيام الليل على التطوع المطلق دون السنن والرواتب التي قبل الفرض ، وبعده خلافا لبعض الشافعية ، فكذلك ما كان قبل رمضان أو بعده من شوال تشبيها له بالسنن والرواتب انتهى . والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي والله أعلم .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي .

## باب في صوم شوال

حدثنا محمد بن عثمان العجلي حدثنا عبيد الله يعني ابن موسى عن بن سلمان عن عبيد الله بن مسلم القرشي عن أبيه قال سألت أو النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام الدهر فقال إن لأهلك عليك حقا صم والذي يليه وكل أربعاء وخميس فإذا أنت قد صمت الدهر وداود وافقه زيد العكلي وخالفه أبو نعيم قال مسلم بن عبيد الله

### ( إن لأهلك عليك حقا )

: والصوم يضعف الإنسان فلا يقدر على أداء حق الأهل ، وفيه إشعار بأن صوم الدهر من شأنه أن يفتر الهمة عن القيام بحقوق الله وحقوق عباده فلذا كره

### ( صم رمضان والذي يليه )

: قيل أراد الست من شوال ، وقيل أراد به شعبان

### ( وكل أربعاء )

: بالمد وعدم الانصراف

### ( وخميس )

: بالجر والتنوين

### ( فإذا )

: بالتنوين

### ( أنت قد صمت الدهر )

: قال الطيبي : الفاء جزاء شرط محذوف أي إن فعلت ما قلت لك فقد صمت وإذا جواب جيء لتأكيد الربط . قاله علي القاري .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث غريب ، وروى بعضهم عن هارون بن سلمان عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه وقد أخرج النسائي الروايتين الرواية الأولى والثانية التي أشار إليها الترمذي .

## باب في صوم ستة أيام من شوال

حدثنا النفيلي حدثنا عبد العزيز بن محمد عن صفوان بن سليم وسعد بن عن عمر بن ثابت الأنصاري عن أبي أيوب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فكأنما  
دهر

### ( قال من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال )

: وقد استدل به وغيره من الأحاديث المذكورة في هذا الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال , وإليه ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم . وقال أبو حنيفة ومالك : يكره صومها , واستدل لهما على ذلك بأنه ربما ظن وجوبها وهو باطل في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة . وأيضا يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به . واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها , ولا يخفى أن الناس إذا تركوا العمل بسنة لم يكن تركهم دليلا ترد به السنة . قال النووي في شرح مسلم : قال أصحابنا : والأفضل أن تصام الست متوالية عقب يوم الفطر , قال فإن فرقها أو آخرها عن أوائل شوال إلى آخره حصلت فضيلة المتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه ستا من شوال . قال : قال العلماء : وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنه بعشر أمثالها فرمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين , وقد جاء هذا الحديث مرفوعا في كتاب النسائي . قال المنذري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
هذا الحديث قد اختلف فيه , فأورده مسلم في صحيحه . وضعفه غيره , وقال : هو من رواية سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد , قال النسائي في سننه : سعد بن سعيد ضعيف , كذلك قال أحمد بن حنبل : يحيى بن سعيد . الثقة المأمون , أحد الأئمة , وعبد ربه بن سعيد لا بأس به , وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف . وذكر عبد الله بن الزبير الحميدي هذا الحديث في مسنده : وقال الصحيح موقوفا . وقد روى الإخوة الثلاثة هذا الحديث عن عمر بن ثابت .  
فمسلم أورده من رواية سعد بن سعيد . ورواه النسائي من حديثه مرفوعا , ومن حديث عبد ربه بن سعيد موقوفا . ورواه أيضا من حديث يحيى بن سعيد مرفوعا . وقد رواه أيضا ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " صيام شهر رمضان بعشرة أشهر , وصيام ستة أيام بشهرين , فذاك صيام سنة " رواه النسائي , وفي لفظ له أيضا : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " جعل الله الحسنه بعشرة , فشهر بعشرة أشهر , وستة أيام بعد الفطر تمام السنة " قال الترمذي : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وثوبان , وقد أعل حديث أبي أيوب من جهة طريقه كلها . أما رواية مسلم فعن سعد بن سعيد , وأما رواية أخيه عبد ربه , فقال النسائي : فيه عتبه , ليس بالقوي , يعني

راويه عن عبد الملك بن أبي بكر عن يحيى . وأما حديث عبد ربه , فإنما رواه موقوفا . وهذه العلة - وإن منعت أن يكون في أعلى درجات الصحيح - فإنها لا توجب وهنه , وقد تابع سعدا ويحيى وعبد ربه عن عمر بن ثابت : عثمان بن عمرو الخزاعي عن عمر , لكن قال عن عمر عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب . ورواه أيضا صفوان بن سليم عن عمر بن ثابت ذكره ابن حبان في صحيحه وأبو داود والنسائي , فهؤلاء خمسة : يحيى , وسعيد , وعبد ربه , بنو سعيد , وصفوان بن سليم , وعثمان بن عمرو الخزاعي كلهم رووه عن عمرو . فالحديث صحيح .

وأما حديث ثوبان : فقد رواه ابن حبان في صحيحه . ولفظه " من صام رمضان وستا من شوال فقد صام السنة " ورواه ابن ماجة . ولفظه " من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة , من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها " وأما حديث جابر : فرواه أحمد في مسنده عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن عمرو بن جابر الحضرمي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم , وعمرو بن جابر ضعيف , ولكن قال أبو حاتم الرازي : هو صالح , له نحو عشرين حديثا . وقال أبو نعيم الأصبهاني : روي عن عمرو بن دينار ومجاهد عن جابر مثله .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أبو نعيم من حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ورواه من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو نعيم : ورواه عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبيه , ورواه إسماعيل بن رافع عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه الطرق تصلح للاعتبار والاعتضاد . وقد احتج أصحاب السنن الأربعة بليث , وقد روى حديث شداد بن أوس , قال عبد الرحمن بن أبي حاتم , في كتاب العلة : سمعت أبي , وذكر حديثا رواه سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعا " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال " قال أبي : هذا وهم من سويد , قد سمع يحيى بن الحارث هذا الحديث من أبي أسماء , إنما أراد سويد : ما حدثنا صفوان بن صالح أخبرنا مروان الطاطري عن يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من صام رمضان - الحديث " وهذا إسناد ثقات كلهم , ثم قال ابن أبي حاتم بعد ذلك : سئل أبي عن حديث رواه مروان الطاطري عن يحيى بن حمزة ؟ - وذكر هذا الحديث حديث - : شداد بن أوس قال : سمعت أبي يقول : الناس يروون عن يحيى بن الحارث عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي : أيهما الصحيح ؟ قال : جميعا صحيح .

وقال الدارقطني : حدثنا إبراهيم بن محمد الرقي أخبرنا أبو همام أخبرنا يحيى بن حمزة عن إسحاق بن عبد الله قال : حدثني سعد بن سعيد عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من صام ستة أيام بعد الفطر فكانما صام الدهر كله " ويحيى بن حمزة قاضي دمشق صدوق , وأبو همام الوليد بن شجاع السكوني أخرج له مسلم , وهذا غريب , لعله اشتبه على بعض رواة عمر بن ثابت بعدي بن ثابت وتأكد الوهم فجعله عن البراء بن عازب , لكثرة رواية عدي بن ثابت عنه . وقد اختلف أهل العلم في القول بموجب هذه الأحاديث . فذهب أكثرهم إلى القول

باستحباب صومها . منهم الشافعي وأحمد وابن المبارك وغيرهم . وكرهها آخرون . منهم : مالك . وقال مطرف : كان مالك يصومها في خاصة نفسه . قال : وإنما كره صومها لئلا يلحق أهل الجاهلية ذلك برمضان . فأما من يرغب في ذلك لما جاء فيه فلم ينهه .

وقد اعترض بعض الناس على هذه الأحاديث باعتراضات , نذكرها , ونذكر الجواب عنها إن شاء الله تعالى .

الاعتراض الأول : تضعيفها . قالوا : وأشهرها : حديث أبي أيوب , ومداره على سعد بن سعيد , وهو ضعيف جدا , تركه مالك , وأنكر عليه هذا الحديث , وقد ضعفه أحمد وقال الترمذي : تكلموا فيه من قبل حفظه . وقال النسائي : ليس بالقوي وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بحديث سعد بن سعيد .

وجواب هذا الاعتراض : أن الحديث قد صححه مسلم وغيره .

وأما قولكم : يدور على سعد بن سعيد , فليس كذلك , بل قد رواه صفوان بن سليم ويحيى بن سعيد , أخو سعد المذكور , وعبد ربه بن سعيد , وعثمان بن عمر الخزازي . أما حديث صفوان : فأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان .

وأما حديث يحيى بن سعيد : فرواه النسائي عن هشام بن عمار عن صدقة بن خالد , متفق عليهما , عن عتبة بن أبي حكيم . وثقه الرازيان وابن معين وابن حبان عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام , وعبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم وإسماعيل بن إبراهيم الصائغ : ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن عمر به .

فإن قيل : فقد رواه حفص بن غياث , وهو أثبت ممن ذكرت , عن يحيى بن سعيد عن أخيه سعد بن سعيد عن عمرو بن ثابت , فدل على أن يحيى بن سعيد لم يروه عن عمر بن ثابت وإلا لما رواه عن أخيه عنه ورواه إسحاق بن أبي فروة عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت عن البراء , فقد اختلف فيه .

قيل : رواية عبد الملك ومن معه عن يحيى بن سعيد , أرجح من رواية حفص بن غياث , لأنهم أتقن وأكثر , وأبعد عن الغلط , ويحتمل أن يكون يحيى سمعه من أخيه , فرواه كذلك , ثم سمعه من عمر , ولهذا نظائر كثيرة , وقد رواه عبد الله بن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن أخيه يحيى بن سعيد عن عمر , فإن كان يحيى إنما سمعه من أخيه سعد فقد اتفقت فيه رواية الإخوة الثلاثة له , بعضهم عن بعض .

وأما حديث عبد ربه بن سعيد فذكره البيهقي , وكذلك حديث عثمان بن عمرو الخزازي . وبالجملة : فلم ينفرد به سعد , سلمنا انفراده , لكنه ثقة صدوق , روى له مسلم , وروى عنه شعبة وسفيان الثوري وابن عيينة وابن جريح وسليمان بن بلال , وهؤلاء أئمة هذا الشأن . وقال أحمد كان شعبة أمة وحدة في هذا الشأن , قال عبد الله : يعني في الرجال وبصره بالحديث , وثبته , وتنقيته للرجال : وقال محمد بن سعد : شعبة أول من فتن عن أمر المحدثين , وجانب الضعفاء والمتروكين , وصار علما يقتدى به , وتبعه عليه بعده أهل العراق .

وأما ما ذكرتم من تضعيف أحمد والترمذي والنسائي فصحيح .

وأما ما نقلتم عن ابن حبان : فإنما قاله في سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ,

وليس في كتابه غيره وأما سعد بن سعيد الأنصاري المدني فإنما ذكره في كتاب الثقات وقد قال أبو حاتم الرازي عن ابن معين : سعد بن سعيد صالح , وقال محمد بن سعد : ثقة , قليل الحديث , وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : كان سعد بن سعيد مؤديا , يعني أنه كان يحفظ ويؤدي ما سمع . وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة , تقرب من الاستقامة , ولا أرى بحديثه بأسا مقدار ما يرويه , ومثل هذا إنما ينفي ما ينفرد به , أو يخالف به الثقات , فأما إذا لم ينفرد وروى ما رواه الناس فلا يطرح حديثه . سلمنا ضعفه لكن مسلم إنما احتج بحديثه لأنه ظهر له أنه لم يخطئ فيه بقرائن ومتابعات ولشواهد دلته على ذلك , وإن كان قد عرف خطؤه في غيره , فكون الرجل يخطئ في شيء لا يمنع الاحتجاج به فيما ظهر أنه لم يخطئ فيه , وهكذا حكم كثير من الأحاديث التي خرجها , وفي إسناده من تكلم فيه من جهة حفظه , فإنهما لم يخرجها إلا وقد وجدا لها متابعا .

وهنا دقيقة ينبغي التفطن لها , وهي أن الحديث الذي رواه أو أحدهما واحتجا برجاله أقوى من حديث احتجا برجاله : ولم يخرجاه , فتصحيح الحديث أقوى من تصحيح السند .

فإن قيل : فلم لا أخرجه البخاري ؟ قيل : هذا لا يلزم , لأنه رحمه الله لم يستوعب الصحيح وليس سعد بن سعيد من شرطه , على أنه قد استشهد به في صحيحه , فقال في كتاب الزكاة : وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن عمارة بن غزية عن ابن عباس عن أبيه عن النبي صلى الله " أحد جبل يحبنا ونحبه " .

الاعتراض الثاني : أن هذا الحديث قد اختلف في سنده على عمر بن ثابت , فرواه أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب موقوفا ذكره النسائي . وأخرجه أيضا من حديث عثمان بن عمرو بن ساج عن عمر بن ثابت عن محمد ابن المنكدر عن أبي أيوب , وهذا يدل على أن طريق سعد بن سعيد غير متصلة , حيث لم يذكر محمد بن المنكدر بين عمر بن ثابت وأبي أيوب , وقد رواه إسماعيل بن عياش عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب . فدل على أن لرواية محمد بن المنكدر له عن أبي أيوب أصلا . ورواه أبو داود الطيالسي عن ورقاء بن عمر اليشكري عن سعد بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب . وهذا الاختلاف يوجب ضعفه .

والجواب : أن هذا لا يسقط الاحتجاج به , أما رواية عبد ربه بن سعيد له موقوفا فإما أن يقال : الرفع زيادة . وإما أن يقال : هو مخالفة وعلى التقديرين : فالترجيح حاصل بالكثرة والحفظ فإن صفوان بن سليم ويحيى بن سعيد - وهما إمامان جليلان - وسعد بن سعيد - وهو ثقة محتج به في الصحيح - اتفقوا على رفعه , وهم أكثر وأحفظ على أن المقبري لم يتفق عنه على وقفه . بل قد رواه أحمد بن يوسف السلمى شيخ مسلم , وعقيل بن يحيى جميعا عنه عن شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب مرفوعا وذكره ابن منده , وهو إسناد صحيح موافق لرواية الجماعة , ومقو لحديث صفوان بن سليم وسعد بن سعيد .

وأیضا فقد رواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن ورقاء عن سعد بن سعيد مرفوعا , كرواية الجماعة , وغندر أصح الناس حديثا في شعبة , حتى قال علي بن المديني : هو

أحب إلي من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة , فمن يكون مقدما على عبد الرحمن بن مهدي في حديث شعبة يكون قوله أولى من المقبري .  
وأما حديث عثمان بن عمرو بن ساج , فقال أبو القاسم بن عساكر في أطرافه عقب روايتها : هذا خطأ , والصواب : عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب , من غير ذكر محمد بن المنكدر . وقد قال أبو حاتم الرازي : عثمان والوليد ابنا عمرو بن ساج , يكتب حديثهما ولا يحتج به , وقال النسائي : رأيت عنده كتبا في غير هذا . فإذا أحاديث شبه أحاديث محمد بن أبي حميد , فلا أدري : أكان سماعه من محمد أم من أولئك المشيخة ؟  
فإن كانت تلك الأحاديث أحاديثه عن أولئك المشيخة ولم يكن سمعه من محمد فهو ضعيف . وأما رواية إسماعيل بن عياش له عن محمد بن أبي حميد : فإسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين ومحمد بن حميد متفق على ضعفه ونكارة حديثه , وكان ابن ساج سرق هذه الرواية عن محمد بن حميد , والغلط في زيادة محمد بن المنكدر منه . والله أعلم .

وأما رواية أبي داود الطيالسي : فمن رواية عبد الله بن عمران الأصبهاني عنه , قال ابن حبان : كان يغرب , وخالفه يونس بن حبيب , فرواه عن أبي داود عن ورقاء بن عمر عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت , موافقة لرواية الجماعة .  
فإن قيل : فالحديث - بعد هذا كله - مداره على عمر بن ثابت الأنصاري , لم يروه عن أبي أيوب غيره , فهو شاذ , فلا يحتج به ! .

قيل : ليس هذا من الشاذ الذي لا يحتج به , وكثير من أحاديث الصحيحين بهذه المثابة : كحديث " الأعمال بالنيات " تفرد علقمة بن وقاص به , وتفرد محمد بن إبراهيم التيمي به عنه , وتفرد يحيى بن سعيد به عن التيمي . وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لي الشافعي : ليس الشاذ أن يروي الثقة ما لا يروي غيره , إنما الشاذ : أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس .

وأیضا فليس هذا الأصل مما تفرد به عمر بن ثابت , لرواية ثوبان وغيره له عن النبي صلى الله عليه وسلم , وقد ترجم ابن حبان على ذلك في صحيحه , فقال - بعد إخراج حديث عمر بن ثابت - : ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب , وذكر حديث ثوبان من رواية هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث الذماري عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان , ورواه ابن ماجه .  
ولكن لهذا الحديث علة , وهي أن أسد بن موسى رواه عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن يحيى بن الحارث به . والوليد مدلس , وقد عنعنه , فلعله وصله مرة , ودلسه أخرى . وقد رواه النسائي من حديث يحيى بن حمزة ومحمد بن شعيب بن سابور , وكلاهما عن يحيى ابن الحارث الذماري به . ورواه أحمد في المسند عن أبي اليمامة عن إسماعيل بن عياش , عن يحيى بن الحارث به , وقد صحح الحديث أبو حاتم الرازي , وإسماعيل إذا روى عن الشاميين فحديثه صحيح , وهذا إسناد شامي .

الاعتراض الثالث : أن هذا الحديث غير معمول به عند أهل العلم . قال مالك في الموطأ : ولم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها , ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف , وإن أهل العلم يكرهون ذلك , ويخافون بدعته , وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء , لو رأوا في ذلك رخصة عن أهل العلم , ورأوهم يعملون ذلك , تم

كلامه , قال الحافظ أبو محمد المنذري : والذي خشى منه مالك قد وقع بالعجم , فصاروا يتركون المسحرين على عاداتهم والنواقيس وشعائر رمضان إلى آخر الستة الأيام , فحينئذ يظهرون شعائر العيد . ويؤيد هذا ما رواه أبو داود في قصة الرجل الذي دخل المسجد وصلى الفرض , ثم قام يتنفل , فقام إليه عمر , وقال له " اجلس حتى تفصل بين فرضك ونفلك , فهذا هلك من كان قبلنا , فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصاب الله بك يا ابن الخطاب " .

قالوا : فمقصود عمر : أن اتصال الفرض بالنفل إذا حصل معه التماذي وطال الزمن ظن الجهال أن ذلك من الفرض , كما قد شاع عند كثير من العامة : أن صبح يوم الجمعة خمس سجديات ولا بد , فإذا تركوا قراءة { الم تنزيل } قرءوا غيرها من سور السجديات , بل نهى عن الصوم بعد انتصاف شعبان حماية لرمضان أن يخلط به صوم غيره فكيف بما يضاف إليه بعده ؟ فيقال : الكلام هنا في مقامين :

أحدهما : في صوم ستة من شوال , من حيث الجملة والثاني : في وصلها به . أما الأول فقولكم : إن الحديث غير معمول به : فباطل , وكون أهل المدينة في زمن مالك لم يعملوا به لا يوجب ترك الأمة كلهم له , وقد عمل به أحمد والشافعي وابن المبارك وغيرهم . قال ابن عبد البر : لم يبلغ مالكا حديث أبي أيوب , علي أنه حديث مدني , والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه , والذي كرهه مالك قد بينه وأوضحه : خشية أن يضاف إلى فرض رمضان , وأن يسبق ذلك إلى العامة , وكان متحفظا كثير الاحتياط للدين , وأما صوم الستة الأيام على طلب الفضل , وعلى التأويل الذي جاء به ثوبان , فإن مالكا لا يكره ذلك إن شاء الله , لأن الصوم جنة , وفضله معلوم : يدع طعامه وشرايه لله , وهو عمل بر وخير , وقد قال تعالى { وافعلوا الخير لعلكم تفلحون } ومالك لا يجهل شيئا من هذا , ولم يكره من ذلك إلا ما خافه على أهل الجهالة والجهفاء إذا استمر ذلك , وخشي أن يعد من فرائض الصيام , مضافا إلى رمضان , وما أظن مالكا جهل الحديث , لأنه حديث مدني انفرد به عمر بن ثابت , وأظن عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه , وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عمر بن ثابت . وقيل : إنه روى عنه , ولو لا علمه به ما أنكر بعض شيوخه , إذ لم يثق بحفظه لبعض ما يرويه , وقد يمكن أن يكون جهل الحديث , ولو علمه لقال به , هذا كلامه .

وقال القاضي عياض : أخذ بهذا الحديث جماعة من العلماء . وروى عن مالك وغيره كراهية ذلك , ولعل مالكا إنما كره صومها على ما قال في الموطأ : أن يعتقد من يصومه أنه فرض , وأما على الوجه الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم فجائز .

وأما المقام الثاني : فلا ريب أنه متى كان في وصلها بربطها بربط هذا المحذور كره أشد الكراهة , وحمي الفرض أن يخلط به ما ليس منه , ويصومها في وسط الشهر أو آخره , وما ذكره من المحذور فدفعه والتحرز منه واجب , وهو من قواعد الإسلام . فإن قيل : الزيادة في الصوم إنما يخاف منها لو لم يفصل بين ذلك بفطر يوم العيد , فأما وقد تخلل فطر يوم العيد فلا محذور . وهذا جواب أبي حامد الإسفراييني وغيره . قيل : فطر العيد لا يؤثر عند الجهلة في دفع هذه المفسدة . لأنه لما كان واجبا فقد يرويه كفطر يوم الحيز لا يقطع التتابع واتصال الصوم , فيكل حال ينبغي تجنب صومها عقب رمضان إذا لم تؤمن معه هذا المفسدة . والله أعلم .

## فصل

فإن قيل : لم قال " ست " والأيام مذكرة , فالأصل أن يقال " ستة " كما قال الله تعالى : { سبع ليال وثمانية أيام } وهل لشوال بخصوصه مزية على غيره في ذلك , أم لا ؟ وهل للست خصوصية على ما دونها وأكثر منها , أم لا ؟ وكيف شبه من فعل ذلك بصيام الدهر , فيكون العمل اليسير مشبها بالعمل الكثير ومن جنسه ؟ ومعلوم أن من عمل عملا وعمل الآخر بقدره مرتين لا يستويان فكيف يكون بقدره عشر مرات ؟ وهل فرق بين قوله " فكأنما صام الدهر " وبين أن يقال : فكأنه قد صام الدهر ؟ وهل يدل الحديث على استحباب صيام الدهر , لأجل هذا التشبيه , أم لا ؟

فالجواب : أما قوله " ست " ولم يقل " ستة " فالعرب إذا عدت الليالي والأيام فإنها تغلب الليالي إذا لم تضاف العدد إلى الأيام , فمتى أرادوا عد الأيام عدوا الليالي , ومرادهم الأيام . قال تعالى { والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا } قال الزمخشري ولو قيل " وعشرة " لكان لحننا . وقال تعالى : { يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا } فهذه أيام , بدليل قوله تعالى بعدها { إذ يقول أمثلهم طريقة إن لبثتم إلا يوما } فدل الكلام الأخير على أن المعدود الأول أيام , وأما قوله تعالى { سبع ليال وثمانية أيام } فلا تغليب هناك , لذكر النوعين وإضافة كل عدد إلى نوعه .

وأما السؤال الثاني , وهو اختصاص شوال ففيه طريقان .

أحدهما : أن المراد به الرفق بالمكلف , لأنه حديث عهد بالصوم , فيكون أسهل عليه ففي ذكر شوال تنبيه على أن صومها في غيره أفضل , هذا الذي حكاه القرافي من المالكية , وهو غريب عجيب .

الطريق الثاني : أن المقصود به المبادرة بالعمل , وانتهاز الفرصة , خشية الفوات . قال تعالى { فاستبقوا الخيرات } وقال { وسارعوا إلى مغفرة من ربكم } وهذا تعليل طائفة من الشافعية وغيرهم .

قالوا : ولا يلزم أن يعطي هذا الفضل لمن صامها في غيره , لفوات مصلحة المبادرة والمسارعة المحبوبة لله .

قالوا : وظاهر الحديث مع هذا القول . ومن ساعده الظاهر فقوله أولى . ولا ريب أنه لا يمكن إلغاء خصوصية شوال , وإلا لم يكن لذكره فائدة .

وقال آخرون : لما كان صوم رمضان لا بد أن يقع فيه نوع تقصير وتفريط , وهضم من حقه وواجبه ندب إلى صوم ستة أيام من شوال , جابرة له , ومسددة لخلل ما عساه أن يقع فيه . فجرت هذه الأيام مجرى سنن الصلوات التي يتنفل بها بعدها جابرة ومكملة , وعلى هذا : تظهر فائدة اختصاصها بشوال , والله أعلم .

فهذه ثلاث مأخذ .

وسوى هذا جواب السؤال الثالث : وهو اختصاصها بهذا العدد , دون ما هو أقل وأكثر فقد أشار في الحديث إلى حكمته , فقال في حديث أبي هريرة " من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فثلاثين بثلاثمائة , وستة بستين , وقد صام السنة " وكذلك في حديث ثوبان ولفظه " من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة , من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها " لفظ ابن ماجه . وأخرجه صاحب المختارة . ولفظ النسائي فيه " صيام رمضان

عشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين . فذلك صيام سنة " يعني صيام رمضان وستة أيام بعده ، فهذه هي الحكمة في كونها سنة .  
وأما ما ذكره بعضهم من أن الستة عدد تام ، فإنها إذا جمعت أجزاءها قام منها عدد السنة . فإن أجزاءها النصف والثلث والسدس ، ويكمل بها ، بخلاف الأربعة والاثني عشر وغيرهما ، فهذا لا يحسن ، ولا يليق أن يذكر في أحكام الله ورسوله . وينبغي أن يسان الدين عن التعليل بأمثاله .  
وأما السؤال الرابع : وهو تشبيه هذا الصيام بصيام الدهر ، مع كونه بقدره عشر مرات : فقد أشكل هذا على كثير من الناس .  
وقيل في جوابه : إن من صام رمضان وستة من شوال من هذه الأمة فهو كمن صام السنة من الأمم المتقدمة .  
وقالوا : لأن تضعيف الحسنات إلى عشر أمثالها من خصائص هذه الأمة .  
وأحسن من هذا أن يقال : العمل له بالنسبة إلى الجزاء اعتباران : اعتبار المقابلة والمساواة وهو الواحد بمثله ، واعتبار الزيادة والفضل ، وهو المضاعفة إلى العشر ، فالتشبيه وقع بين العمل المضاعف ثوابه ، وبين العمل الذي يستحق به مثله ، ونظير هذا : قوله صلى الله عليه وسلم " من صلى عشاء الآخرة في جماعة فكأنما قام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة فكأنما قام ليلة " .  
أما السؤال الخامس ، وهو الفرق بين أن يقول " فكأنما قد صام الدهر " وبين قوله " فكأنما صام الدهر " هو أن المقصود تشبيه الصيام بالصيام . ولو قال : فكأنه قد صام الدهر ، لكان بعيداً عن المقصود ، فإنه حينئذ يكون تشبيهاً للصائم بالصائم . فمحل التشبيه هو الصوم لا الصائم ، وبجاء الفاعل لزوماً ، ولو شبه الصائم لكان هو محل التشبيه ، ويكون مجيء الصوم لزوماً ، وإنما كان قصد تشبيه الصوم أبلغ وأحسن لتضمنه تنبيه السامع على قدر الفعل وعظمه وكثرة ثوابه ، فتتوفر رغبته فيه .  
وأما السؤال السادس - وهو الاستدلال به على استحباب صيام الدهر - فقد استدلل به طائفة ممن يرى ذلك .  
قالوا ولو كان صوم الدهر مكروهاً لما وقع التشبيه به ، بل هذا يدل على أنه أفضل الصيام وهذا الاستدلال فاسد جداً من وجوه .  
أحدها : أن في الحديث نفسه أن وجه التشبيه هو أن الحسنات بعشر أمثالها ، فستة وثلاثون يوماً بسنة كاملة ومعلوم قطعاً أن صوم السنة الكاملة حرام بلا ريب والتشبيه لا يتم إلا بدخول العيدين وأيام التشريق في السنة وصومها حرام فعلم أن التشبيه المذكور لا يدل على جواز وقوع المشبه به فضلاً عن استحبابه فضلاً عن أن يكون أفضل من غيره . نظير هذا : قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن عمل يعدل الجهاد ؟ فقال " لا تستطيعه . هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تقوم فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر ؟ قال لا . قال : فذلك مثل المجاهد " ومعلوم أن هذا المشبه به غير مقدور ولا مشروع .  
فإن قيل : يحمل قوله " فكأنما صام الدهر " على ما عدا الأيام المنهي عن صومها . قيل : تعليله صلى الله عليه وسلم حكمة هذه المقابلة ، وذكره الحسنات بعشر أمثالها ، وتوزيع الستة والثلاثين يوماً على أيام السنة : يبطل هذا الحمل .  
الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صيام الدهر ، فقال " لا صام ولا أفطر ،

وفي لفظ لا صام من صام الأبد " فإذا كان هذا حال صيام الدهر فكيف يكون أفضل الصيام ؟  
الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه في الصحيحين أنه قال " أفضل الصيام صيام داود " وفي لفظ " لا أفضل من صوم داود : كان يصوم يوما ويفطر يوما " فهذا النص الصحيح الصريح الرافع لكل إشكال ، يبين أن صوم يوم وفطر يوم أفضل من سرد الصوم . مع أنه أكثر عملا . وهذا يدل على أنه مكروه لأنه إذا كان الفطر أفضل منه لم يمكن أن يقال بإباحته واستواء طرفيه . فإن العبارة لا تكون له بالإبطال ، فتعين أن يكون مرجوحا ، وهذا بين لكل منصف . والله الحمد .

## باب كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد  
بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها

سول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا  
وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان  
ته في شهر أكثر صياما منه في شعبان

موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه زاد كان يصومه إلا قليلا بل كان يصومه

### ( يصوم حتى نقول لا يفطر )

: فيه أنه يستحب أن لا يخلي شهرا من صيام ، وأن صوم النفل غير مختص بزمان معين  
بل كل السنة صالحة له إلا رمضان والعيد والتشريق . قيل كان يصوم شعبان كله في  
وقت ويصوم بعضه في سنة أخرى . وقيل كان يصوم تارة من أوله ، وتارة من آخره ،  
وتارة بينهما وما يخلي منه شيئا بلا صيام لكن في سنين . وقيل في تخصيص شعبان  
بكثرة الصوم لكونه ترتفع فيه أعمال العباد ، وقيل غير ذلك .

فإن قيل : تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم فكيف أكثر منه في شعبان  
دون المحرم ؟ فالجواب لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر الحياة قبل التمكن من  
صومه ، أو لعله كان يعرض فيه أعمار تمنع من إكثار الصوم فيه كسفر ومرض وغيرهما .  
قال العلماء : وإنما يستكمل غير رمضان لئلا يظن وجوبه . قاله النووي .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

### ( زاد كان يصومه إلا قليلا بل كان يصومه كله )

: أي لغاية قلة المتروك . قال المنذري : وهذه الزيادة أخرجها مسلم في صحيحه وفي  
البخاري أيضا " كان يصوم شعبان كله " .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وفي صومه صلى الله عليه وسلم شعبان أكثر من غيره ثلاث معان :  
أحدها : أنه كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر , فربما شغل عن الصيام أشهراً , فجمع  
ذلك في شعبان , ليدركه قبل صيام الفرض .  
الثاني : أنه فعل ذلك تعظيماً لرمضان , وهذا الصوم يشبه سنة فرض الصلاة قبلها  
تعظيماً لحقها .  
الثالث : أنه شهر ترفع فيه الأعمال , فأحب صلى الله عليه وسلم أن يرفع عمله وهو  
صائم .

## باب في صوم الاثنين والخميس

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان حدثنا يحيى عن عمر بن  
أبي الحكم بن ثوبان عن مولى قدامة بن مظعون عن مولى  
أسامة بن زيد  
أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى في طلب مال له فكان  
يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس فقال له مولاه لم تصوم يوم  
الاثنين ويوم الخميس وأنت شيخ كبير فقال إن نبي الله صلى  
الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وسئل  
عن ذلك فقال إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم  
الخميس  
قال أبو داود كذا قال هشام الدستوائي عن يحيى عن عمر  
بن أبي الحكم

( يحيى )

: هو ابن أبي كثير قاله المزي

( عن مولى قدامة )

: مجهول لا يعرف لكن قال المزي : روي عن أبي عبيد الله مولى

قدامة بن مظعون غير هذا الحديث

( عن مولى أسامة )

: مجهول , وقال المزي : وروي عن حرمة مولى أسامة بن زيد

حديث غير هذا

( إلى وادي القرى )

: واد بين المدينة والشام من أعمال المدينة كذا في المراصد  
( فقال إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس )  
: والحديث يدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لأنهما  
يومان تعرض فيهما الأعمال . قال في فتح الودود : قد جاء في  
الصحيحين " يرفع إليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل  
عمل الليل " فيحتمل أنه يعرض عليه تعالى أعمال العباد كل  
يوم , ثم يعرض أعمال الجمعة في يوم الاثنين والخميس , ثم  
أعمال السنة في شعبان , ولكل عرض حكمة . ويحتمل أنها  
تعرض كل يوم تفصيلا وفي الجمعة إجمالا أو بالعكس  
( كذا قال هشام الدستوائي )

: أي كما روى أبان عن يحيى بن أبي كثير عن عمر بن أبي الحكم  
هكذا روى هشام الدستوائي أيضا عن يحيى بن أبي كثير , وأما  
معاوية بن سلام فروي عن يحيى حدثني مولى قدامة ولم يذكر  
عمر بن أبي الحكم , وروى الأوزاعي عن يحيى عن مولى لأسامة  
بن زيد ولم يذكر عمر ولا مولى قدامة . قاله المزي في  
الأطراف . كذا في الشرح قال المنذري : وأخرجه النسائي وفي  
إسناده رجلان مجهولان .

تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وأخرج النسائي من حديث المسيب بن رافع عن سواد الخزاعي  
عن عائشة قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم  
الاثنين والخميس " وأخرج عن المسيب عن حفصة قالت " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الاثنين والخميس " .  
وفي صحيح مسلم من حديث أبي قتادة قال " سئل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن صيام الاثنين ؟ فقال : ذاك يوم ولدت  
فيه , ويوم بعثت , أو أنزل علي فيه " وفيه من رواية شعبة " .  
وسئل عن صوم الاثنين والخميس ؟ , قال مسلم : فسكتنا عن  
ذكر الخميس لما نراه وهما .

**باب في صوم العشر**  
أي عشر ذي الحجة .

حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن الحربن الصباح عن هنيذة  
بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه

## وسلم قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة  
ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر أول اثنين من الشهر  
والخميس

( ويوم عاشوراء )

: بالمد على المشهور وحكي فيه القصر . قاله في الفتح . قال  
العيني : وهو اليوم العاشر عند جمهور العلماء من الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم .

وذهب ابن عباس إلى أن عاشوراء هو اليوم التاسع . وقال بعض  
الصحابة هو اليوم الحادي عشر . وصام أبو إسحاق ثلاثة أيام  
وقال إنما أصوم قبله وبعده كراهية أن يفوتني . وسمي به لأنه  
عاشر المحرم وهذا ظاهر . وقيل لأن الله تعالى أكرم فيه عشرة  
من الأنبياء عليه السلام

( أول اثنين )

: بالنصب بدل من قوله وثلاثة أيام

( والخميس )

: بالإفراد هكذا في رواية المؤلف ، وكذا في رواية للنسائي ،  
وفي رواية للنسائي وثلاثة أيام من كل شهر أول اثنين من  
الشهر وخميسين بالتثنية ، وكذا في رواية لأحمد ، قاله النووي .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي . واختلف على هنيذة بن خالد  
في إسناده فروي عنه كما أوردناه ، وروي عنه عن حفصة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وروي عنه عن أمه عن أم سلمة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وفي مسند أحمد وسنن النسائي عن حفصة قالت " أربع لم يكن  
يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام عاشوراء ،  
والعشر ، وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الغداة " وفي  
مسند أحمد أيضا : عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " ما من أيام أعظم عند الله ، ولا أحب إليه العمل  
فيهن ، من هذه الأيام العشر ، فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير  
والتحميد " .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي صالح ومجاهد ومسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء

( إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء )  
: أي قتل في سبيل الله قال المنذري : وأخرجه البخاري  
والترمذي وابن ماجه .

**باب في فطر العشر**  
أي فطر عشر ذي الحجة .

حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت  
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشر قط

( عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشر قط )  
: قال العلماء : هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر , والمراد بالعشر ههنا الأيام التسعة من أول ذي الحجة . قالوا وهذا مما يتأول , فليس في صوم هذه التسعة كراهة بل هي مستحبة استحبابا شديدا لا سيما التاسع منها وهو يوم عرفة , وقد جاءت الأحاديث في فضله , وثبت في صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه يعني العشر الأوائل من ذي الحجة " فيتأول قولها لم يصم العشر أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما , أو أنها لم تره صائما فيه , ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس الأمر .  
وبدل على هذا التأويل حديث هنيذة بن خالد , قاله النووي .  
قال المنذري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

**باب في صوم يوم عرفة بعرفة**

## حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري حدثنا عكرمة قال

كنا عند أبي هريرة في بيته فحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة

( نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة )

: قال الخطابي : هذا نهى استحباب لا نهى إيجاب , فإنما نهى المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضعف عن الدعاء والابتهاال في ذلك المقام , فأما من وجد قوة لا يخاف معها ضعفاً فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله وقد قال صلى الله عليه وسلم " صيام يوم عرفة يكفر سنتين سنة قبلها وسنة بعدها " .

وقد اختلف الناس في صيام الحاج يوم عرفة , فروي عن عثمان بن أبي العاص وابن الزبير أنهما كانا يصومان . وقال أحمد بن حنبل : إن قدر على أن يصوم صام , وإن أفطر فذلك يوم يحتاج فيه إلى قوة . وكان إسحاق يستحب صومه للحاج . وكان عطاء يقول أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف . وكان مالك وسفيان الثوري يختاران الإفطار للحاج وكذلك الشافعي .

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لم يصمه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أصومه أنا . انتهى . قال الشوكاني : واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة عند مسلم وأصحاب السنن مرفوعاً " صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة " الحديث أنه يستحب صوم يوم عرفة مطلقاً , وظاهر حديث عقبة بن عامر عند أهل السنن غير ابن ماجه " يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام " الحديث أنه يكره صومه مطلقاً , لجعله قريباً في الذكر ليوم النحر وأيام التشريق , وتعليل ذلك أنها عيد وأنها أيام أكل وشرب .

وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز صومه بعرفات , فيجمع بين الأحاديث بأن صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكروه لمن كان بعرفات حاجاً . والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤدياً إلى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة هنالك والقيام بأعمال الحج . وقيل الحكمة أنه يوم عيد لأهل الموقف لاجتماعهم فيه , ويؤيده حديث أبي قتادة . وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أفطر فيه لموافقته يوم الجمعة وقد نهى عن إفراده بالصوم , ويرد هذا حديث أبي هريرة المصرح بالنهى عن صومه مطلقاً . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه وفي إسناده مهدي

الهجري , قال يحيى بن معين : لا أعرفه , وقال الخطابي : هذا  
نهى استحباب لا نهى إيجاب .

حدثنا القعنبى عن مالك عن أبي النضر عن عمير مولى عبد  
الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث  
أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة في صوم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس  
بصائم فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره بعرفة  
فشرب

( عن أم الفضل )

: أي زوجة العباس

( أن ناسا تماروا )

: أي اختلفوا

( فشرب )

: فيه دليل على جواز الأكل والشرب في المحافل من غير كراهة

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد ورد في النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة آثار . منها : ما  
رواه النسائي عن عمرو بن دينار عن عطاء عن عبيد بن عمير  
قال " كان عمر ينهى عن صوم يوم عرفة بعرفة " ومنها ما رواه  
أيضا عن أبي السوار قال " سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة ؟  
فنهاني " والمراد بذلك بعرفة . بدليل ما روى نافع قال " سئل  
ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة ؟ فقال لم يصمه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم , ولا أبو بكر , ولا عمر , ولا عثمان " وعن  
عطاء : قال " دعا عبد الله بن عباس الفضل بن عباس يوم عرفة  
إلى الطعام , فقال : إني صائم . فقال عبد الله لا تصم , فإن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب إليه حلاب فيه لبن يوم  
عرفة , فشرب منه , فلا تصم . فإن الناس يستنون بكم " رواهما  
النسائي ثم قال : وقد أخرجنا في الصحيحين من حديث كريب عن  
ميمونة بنت الحارث أنها قالت " إن الناس شكوا في صيام

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة , فأرسلت إليه -  
يعني ميمونة - بحلاب لبن , وهو واقف في الموقف فشرب منه ,  
والناس ينظرون " فقيل : يحتمل أن تكون ميمونة أرسلت وأم  
الفضل أرسلت , كل منهما بقدر , ويحتمل أن يكونا مجتمعين  
فإنها أختها , فاتفقتا على الإرسال بقدر واحد , فينسب إلى هذه  
وإلى هذه , فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه  
أفطر بعرفة " وصح عنه " أن صيامه يكفر سنتين " فالصواب أن  
الأفضل لأهل الأفاق صومه , ولأهل عرفة فطره لاختياره صلى  
الله عليه وسلم ذلك لنفسه , وعمل خلفائه بعده بالفطر , وفيه  
قوة على الدعاء الذي هو أفضل دعاء العبد , وفيه أن يوم عرفة  
عيد لأهل عرفة , فلا يستحب لهم صيامه . وبعض الناس يختار  
الصوم , وبعضهم يختار الفطر , وبعضهم يفرق بين من يضعفه  
ومن لا يضعفه . وهو اختيار قتادة , والصيام اختيار ابن الزبير  
وعائشة , وقال عطاء : أصومه في الشتاء , ولا أصومه في  
الصيف , وكان بعض السلف لا يأمر به ولا ينهى عنه , ويقول : من  
شاء صام ومن شاء أفطر .

## باب في صوم يوم عاشوراء

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت  
كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما  
فرض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء فمن شاء صامه  
ومن شاء تركه

( كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية )  
: عن ابن عباس أن يوم عاشوراء هو التاسع من المحرم , ويتأوله  
على أنه مأخوذ من إظماء الإبل , فإن العرب تسمى اليوم  
الخامس من أيام الورد ربعا , وكذا باقي الأيام على هذه النسبة  
فيكون التاسع عشرا . وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف  
إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم . وممن قال ذلك  
سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحاق  
وخلائق , وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ . وأما تقدير أخذه  
من الإظماء فبعيد , ثم إن حديث ابن عباس الآتي في الباب  
التالي يرد عليه , لأنه قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان

يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه فقال إنه في العام المقبل يصوم التاسع ، وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ليس هو التاسع ، فتعين كونه العاشر . قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وآخرون : يستحب صوم التاسع والعاشر جميعا لأن النبي صلى الله عليه وسلم صام العاشر ونوى صيام التاسع . قال بعض العلماء : ولعل السبب في صوم التاسع مع العاشر أن لا يتشبه باليهود في أفراد العاشر ، قاله النووي ( وأمر بصيامه )

: اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب ، واختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان ، فقال أبو حنيفة : كان واجبا ، واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين مشهورين أشهرهما أنه لم يزل سنة من حين شرع ، ولم يكن واجبا قط في هذه الأمة ، ولكنه كان متأكدا الاستحباب ، فلما نزل صوم رمضان صار مستحبا دون ذلك الاستحباب . والثاني : كان واجبا كقول أبي حنيفة . انتهى كلام النووي .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

**حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال**

كان عاشوراء يوما نصومه في الجاهلية فلما نزل رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه

( هذا يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه )  
: قال النووي : معناه أنه ليس متحتما ، فأبو حنيفة يقدره ليس بواجب والشافعية يقدرونه ليس متأكدا أكمل التأكيد ، وعلى المذهبين هو سنة مستحبة الآن من حين قال النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان بعض السلف يقول : كان صوم عاشوراء فرضا وهو باق على فرضيته لم ينسخ قال وانقرض القائلون بهذا ، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض وإنما هو مستحب . وروي عن ابن عمر كراهة قصد صومه وتعيينه بالصوم . والعلماء مجمعون على استحبابه وتعيينه للأحاديث . وأما قول ابن مسعود كنا نصومه ثم ترك فمعناه أنه لم يبق كما كان من الوجوب وتأكد النذب . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم .

حدثنا زياد بن أيوب حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى على فرعون ونحن نصومه تعظيماً له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم وأمر بصيامه

( وجد اليهود يصومون فسئلوا عن ذلك )  
: بصيغة المجهول أي اليهود ، وفي رواية لمسلم فسألهم ( أظهر الله )  
: أي نصره ( فيه )  
: في ذلك اليوم ( له )  
: أي لذلك اليوم ( نحن أولى بموسى )  
صلى الله عليه وسلم : أي نحن أثبت وأقرب لمتابعة موسى صلى الله عليه وسلم منكم ، فإننا موافقون له في أصول الدين ومصداقون لكتابه وأنتم مخالفون لهما في التغيير والتحريف ( وأمر بصيامه )  
: ضبطوا أمر هنا بوجهين أظهرهما بفتح الهمزة والميم والثاني بضم الهمزة وكسر الميم ، ولم يذكر القاضي عياض غيره . كذا ذكره النووي .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

**باب ما روي أن عاشوراء اليوم التاسع**  
تقدم أنفاً وجهه وتأويله فليرجع إليه .

حدثنا سليمان بن داود المهري حدثنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب أن إسماعيل بن أمية القرشي حدثه أنه سمع أبا غطفان يقول سمعت عبد الله بن عباس يقول حين صام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمرنا بصيامه قالوا يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان العام المقبل

**صمنا يوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم**

( فإذا كان العام المقبل صمنا يوم التاسع )  
: أي فقط أو مع العاشر فيكون مخالفة في الجملة والأول  
أظهر , ومع هذا ما كان تاركا لتعظيم اليوم الذي وقع فيه نصره  
الدين لأنهم كانوا يصومون شكرا , ويجوز تقديم الشكر سيما  
على وجه المشاركة على مثل زمان وقوع النعمة فيه , بل صوم  
العاشر أيضا فيه التقدم عليه إذ الفتح كان في أثناء النهار  
والصوم ما يصح إلا من أوله , ولو أراد صلى الله عليه وسلم  
مخالفتهم بالكلية لترك الصوم مطلقا والله أعلم .  
قال الطيبي : لم يعش رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى  
القابل بل توفي في الثاني عشر من ربيع الأول , فصار اليوم  
التاسع من المحرم صومه سنة وإن لم يصمه لأنه عزم على  
صومه . قال التوريشتي : قيل أراد بذلك أن يضم إليه يوما آخر  
ليكون هديه مخالفا لأهل الكتاب , وهذا هو الوجه لأنه وقع موقع  
الجواب لقولهم إنه يوم يعظمه اليهود . وروي عن ابن عباس أنه  
قال : صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود , وإليه ذهب  
الشافعي وبعضهم إلى أن المستحب صوم التاسع فقط . وقال  
ابن همام : يستحب صوم يوم عاشوراء ويستحب أن يصوم قبله  
يوما أو بعده يوما , فإن أفرده فهو مكروه للتشبه باليهود , وروى  
أحمد خبر صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا قبله  
وبعده يوما , وظاهره أن الواو بمعنى أو لأن المخالفة تحصل  
بأحدهما , وأخذ الشافعي بظاهر الحديث فيجمعون بين الثلاثة  
والله أعلم . ذكره في المرقاة .  
قال المنذري : وأخرجه مسلم .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
والصحيح : أن المراد صوم التاسع مع العاشر لا نقل اليوم , لما  
روى أحمد في مسنده من حديث ابن عباس , يرفعه إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " خالفوا اليهود , صوموا يوما قبله , أو  
يوما بعده " وقال عطاء عن ابن عباس : " صوموا التاسع  
والعاشر , وخالفوا اليهود " ذكره البيهقي . وهو بين أن قول  
ابن عباس " إذا رأيت هلال المحرم فاعدد , فإذا كان يوم التاسع

فأصبح صائما " أنه ليس المراد به : أن عاشوراء هو التاسع , بل أمره أن يصوم اليوم التاسع قبل عاشوراء .  
فإن قيل : ففي آخر الحديث " قيل : كذلك كان يصومه محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم " فدل على أن المراد به نقل الصوم , لا صوم يوم قبله .  
قيل : قد صرح ابن عباس بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع " فدل على أن الذي كان يصومه هو العاشر , وابن عباس راوي الحديثين معا , فقوله " هكذا كان يصومه محمد " أراد به - والله أعلم - قوله " لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع " عزم عليه , وأخبر أنه يصومه إن بقي . قال ابن عباس " هكذا كان يصومه " وصدق رضي الله عنه , هكذا كان يصومه لو بقي , فتوافقت الروايات عن ابن عباس , وعلم أن المخالفة المشار إليها بترك إفراده , بل يصام يوم قبله أو يوم بعده , ويدل عليه : أن في رواية الإمام أحمد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع - يعني لصوم عاشوراء - وخالفوا اليهود فصوموا قبله يوما وبعده يوما " فذكر هذا عقب قوله " لأصومن التاسع " يبين مراده . وبالله التوفيق .

حدثنا مسدد حدثنا يحيى يعني ابن سعيد عن معاوية بن غلاب ح وحدثنا مسدد حدثنا إسماعيل أخبرني حاجب بن عمر جميعا المعنى عن الحكم بن الأعرج قال أتيت ابن عباس وهو متوسد رداءه في المسجد الحرام فسألته عن صوم يوم عاشوراء فقال إذا رأيت هلال المحرم فأعدد فإذا كان يوم التاسع فأصبح صائما فقلت كذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصوم فقال كذلك كان محمد صلى الله عليه وسلم يصوم

( معاوية بن غلاب )

: بفتح الغين المعجمة وتخفيف اللام

( قال كذلك كان محمد صلى الله عليه وسلم يصوم )

: لعله أراد أنه عزم على ذلك آخره فكأنه صام قال المنذري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

باب في فضل صومه

حدثنا محمد بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن  
قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه  
أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم  
هذا قالوا لا قال فأتموا بقية يومكم واقضوه  
قال أبو داود يعني يوم عاشوراء

( أن أسلم )

: قبيلة

( فقال )

: النبي صلى الله عليه وسلم

( أصمتم يومكم هذا )

: أي يوم عاشوراء

( فأتموا بقية يومكم واقضوه )

: قال الخطابي أمره صلى الله عليه وسلم للاستحباب وليس  
بإيجاب , وذلك لأن لأوقات الطاعة ذمة ترعى ولا تهمل , فأحب  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يرشدهم إلى ما فيه الفضل  
والحظ لئلا يغفلوه عند مصادفتهم وقته , وقد صار هذا أصلا في  
مذهب العلماء في مواضع مخصوصة . قال أبو حنيفة وأصحابه :  
إذا قدم المسافر في بعض نهار الصوم أمسك عن الأكل بقية  
يومه , وقال الشافعي فيمن لا يجد ماء ولا ترابا وكان محبوسا  
في حش أو مصلوبا على خشبة أنه يصلي على حسب ما يمكنه  
مراعاة لحرمة الوقت وعليه الإعادة إذا قدر على الطهارة  
والصلاة .

قلت : وقد يحتج أبو حنيفة وأصحابه بهذا الحديث في جواز تأخير  
نية صيام الفرض عن أول وقته إلا أن قوله صلى الله عليه وسلم  
" واقضوه " يفسد هذا الاستدلال انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي .

تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
قال عبد الحق : ولا يصح هذا الحديث في القضاء , قال : ولغظة "  
اقضوه " تفرد بها أبو داود , ولم يذكرها النسائي .  
قال : واختلف الناس في يوم عاشوراء , هل كان صومه واجبا , أو  
تطوعا ؟ فقالت طائفة , كان واجبا . وهذا قول أبي حنيفة , وروي

عن أحمد , وقال أصحاب الشافعي : لم يكن واجبا , وإنما كان تطوعا , واختاره القاضي أبو يعلى . وقال : هو قياس المذهب , واحتج هؤلاء بثلاث حجج .

إحداها : ما أخرجاه في الصحيحين عن حميد بن عبد الرحمن " أنه سمع معاوية بن أبي سفيان خطيبا بالمدينة - يعني في قدمة قدمها - خطبهم يوم عاشوراء , فقال أين علماءكم , يا أهل المدينة ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم : هذا يوم عاشوراء , ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم , فمن أحب منكم أن يصوم فليصم ومن أحب منكم أن يفطر فليفطر " .

الحجة الثانية : ما في الصحيحين أيضا عن سلمة بن الأكوع قال " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم " قالوا : فهذا أمر بإنشاء الصيام أثناء النهار . وهذا لا يجوز إلا في التطوع . وأما الصيام الواجب فلا يصح إلا بنية قبل الفجر .

الحجة الثالثة : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المفطرين فيه إذ ذاك بالقضاء .

واحتج الأولون بحجج .

إحداها : ما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة قالت " كانت قريش تصوم عاشوراء في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه . فلما هاجر إلى المدينة صامه , وأمر بصيامه . فلما فرض شهر رمضان قال : من شاء صامه , ومن شاء تركه " وفي صحيح البخاري عن ابن عمر قال " صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه , فلما فرض رمضان تركه " .

قالوا : ومعلوم أن الذي ترك هو وجوب صومه لا استحبابه , فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرغب فيه , ويخبر أن صيامه كفارة سنة . وقد أخبر ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصومه إلى حين وفاته " وأنه عزم قبل وفاته بعام على صيام التاسع , فلو كان المتروك مشروعيته لم يكن لقصد المخالفة بضم التاسع إليه معنى , فعلم أن المتروك هو وجوبه .

الحجة الثانية : أن في الصحيحين " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كان أكل بأن يمسك بقية يومه " وهذا صريح في الوجوب , فإن صوم التطوع لا يتصور فيه إمساك بعد الفطر .

الحجة الثالثة : ما في الصحيحين أيضا عن عائشة قالت " كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية - فذكرت الحديث إلى أن قالت - : فلما فرض رمضان كان هو الفريضة " الحديث . وهذا اللفظ من سياق البيهقي . فقولها " كان هو الفريضة " دل على

أن عاشوراء كان واجبا , وأن رمضان صار هو الغرض لا عاشوراء , وإلا لم يكن لقولها " كان هو الفريضة " معنى .  
قال الموجبون : وأما حديث معاوية فمعناه : ليس مكتوبا عليكم الآن , أو لم يكتبه بعد نزول رمضان , أو إنما نفي الكتب , وهو الغرض المؤكد الثابت بالقرآن ووجوب عاشوراء إنما كان بالسنة ولا يلزم من نفي كتبه وفرضه نفي كونه واجبا . فإن المكتوب أخص من مطلق الواجب . وهذا جار على أصل من يفرق بين الغرض والواجب . وقد نص أحمد في إحدى الروايتين عنه : على أنه لا يقال : فرض , إلا لما ثبت بالقرآن , وأما ما ثبت بالسنة فإنه يسميه واجبا .

قالوا : وأما تصحيحه بنية من النهار . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن هذا حجة لمن يقول بجواز صوم الغرض بنية من النهار .

قالوا : وهو عمدتنا في المسألة . فليس لكم أن تنفوا وجوبه , بناء على بطلان هذا القول فإنه دور ممتنع , ومصادرة باطلة . وهذا جواب أصحاب أبي حنيفة .

قال منازعوهم : إذا قلتم : إنه كان واجبا ثبت نسخه اتفاقا , وأنتم إنما جوزتم الصوم المفروض بنية من النهار بطريق الاستنباط منه , وأن ذلك من متعلقاته ولوازمه والحكم إذا نسخ نسخت لوازمه ومتعلقاته ومفهومه , وما ثبت بالقياس عليه , لأنها فرع الثبوت على الأصل , فإذا ارتفع الأصل امتنع بقاء الفرع بعده .

قال الحنفية : الحديث دل على شيئين . أحدهما : أجزاء الصوم الواجب بنية من النهار . والثاني : تعيين الصوم الواجب بأنه يوم عاشوراء , فنسخ تعيين الواجب برمضان , وبقي الحكم الآخر لا معارض له , فلا يصح دعوى نسخه , إذ الناسخ إنما هو تعيين الصوم , وإبداله بغيره لا أجزاءه بنية من النهار .  
الجواب الثاني : أن ذلك الصوم إنما صح بنية من النهار , لأن الوجوب إنما ثبت في حق المكلفين من النهار . حين أمر النبي صلى الله عليه وسلم المنادي أن ينادي بالأمر بصومه , فحينئذ تحدد الوجوب فقارنت النية وقت وجوبه , وقيل هذا لم يكن واجبا , فلم تكن نية التبييت واجبة .

قالوا : وهذا نظير الكافر يسلم في أثناء النهار , أو الصبي يبلغ , فإنه يمسك من حين يثبت الوجوب في ذمته , ولا قضاء عليه , كما قاله مالك وأبو ثور وابن المنذر وأحمد في إحدى الروايتين عنه , ونظيره أيضا : إذا أثبتنا الصوم تطوعا بنية من النهار ثم نذر إتمامه , فإنه يجزئه بنيته عند مقارنة الوجوب .

قالوا : ولا يرد علينا : ما إذا قامت البينة برؤية هلال رمضان في أثناء النهار , حيث يلزم القضاء لمن لم يكن قد بيت الصوم . لأن الوجوب هنا كان ثابتا , وإنما خفي على بعض الناس وتساوي المكلفين في العلم بالوجوب لا يشترط بخلاف ابتداء الأمر بصيام عاشوراء , فإنه حينئذ ابتداء وجوبه . فالفرق إنما هو بين ابتداء الوجوب والشروع في الإمساك عقبه , وبين خفاء ما تقدم وجوبه ثم تجدد سبب العلم بوجوبه فإن صح هذا الفرق , وإلا فالصواب التسوية بين الصورتين , وعدم وجوب القضاء . والله أعلم .

وذكر الشافعي هذه الأحاديث في كتاب مختلف الحديث , ثم قال : وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف عندنا . والله أعلم , إلا شيئا ذكر في حديث عائشة , وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض , فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء , ويأمرنا بصيامه " لو انفرد كان ظاهره : أن عاشوراء كان فرضا , فذكر هشام عن أبيه عن عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم صامه في الجاهلية . وأمر بصيامه , فلما نزل رمضان كان الفريضة , وترك عاشوراء " قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة " ترك عاشوراء " معنى يصح إلا ترك إيجاب صومه , إذا علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه , وأبان لهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم , أو ترك استحباب صومه , وهو أولى الأمور عندنا . لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على الناس " ولعل عائشة , إن كانت ذهبت إليه : أنه كان واجبا ثم نسخ , قالت له لأنه يحتمل أن تكون رأت النبي صلى الله عليه وسلم لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضا , ثم نسخه ترك أمره من شاء أن يدع صومه . ولا أحسبها ذهبت إلى هذا , ولا ذهبت إلا إلى المذهب الأول , لأن الأول هو الموافق للقرآن : أن الله فرض الصوم , فأبان أنه شهر رمضان , ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم على مثل معنى القرآن , بأن لا فرض في الصوم إلا رمضان , وكذلك قول ابن عباس " ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوما يتحري فضله على الأيام إلا هذا اليوم , يعني يوم عاشوراء " كأنه يذهب بتحري فضله إلى التطوع بصومه . آخر كلامه .

قالوا : وأما حجتكم الثالثة : بأنه لم يأمرهم بالقضاء , فجوابها من وجهين :

أحدهما : أنا قد ذكرنا حديث أبي داود " أنهم أمروا بالقضاء " وقد اختلف في هذا الحديث , فإن كان ثابتاً فهو دليل على الوجوب وإن لم يكن ثابتاً فإنما لم يؤمروا بالقضاء لعدم تقدم الوجوب , إذ الوجوب إنما ثبت عند أمره , فاكتفى منهم بإمساك ما بقي , كالصبي يبلغ , والكافر يسلم , والله أعلم .

### باب في صوم يوم وفطر يوم

حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن عيسى ومسدّد والإخبار في حديث أحمد قالوا حدثنا سفيان قال سمعت عمراً قال أخبرني عمرو بن أوس سمعه من عبد الله بن عمرو قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الصيام إلى الله تعالى صيام داود وأحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوماً ويصوم يوماً

( كان )

: داود عليه السلام

( ينام نصفه )

: أي نصف الليل من أوله

( ويقوم )

: بعد ذلك

( ثلثه )

: بضم اللام وسكونه وهو السدس الرابع والخامس

( وينام سدسه )

: بضم الدال ويسكن أي سدسه الأخير , ثم يقوم عند الصبح .

قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

### باب في صوم الثلاث من كل شهر

حدثنا محمد بن كثير حدثنا همام عن أنس أخي محمد عن ابن ملحان القيسي عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هن كهيئة الدهر

( بأمرنا أن نصوم البيض )

: أي أيام الليالي البيض

( قال )

: أي ملحان القيسي

( وقال )

: أي النبي صلى الله عليه وسلم

( هن )

: أي صيامهن

( كهيئة الدهر )

: أي كأنها صيام الدهر كله . قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

واختلف في ابن ملحان هذا ف قيل : هو قتادة بن ملحان القيسي وله صحبة والحديث من مسنده . وقال يحيى بن معين : وهو الصواب . وقيل إنه منهال بن ملحان القيسي والد عبد الملك . قال ابن معين : وهو خطأ .

قال أبو عمر النمري : وحديث همام أيضا خطأ والصواب ما قال شعبة , وليس همام ممن يعارضني به شعبة , وذكر خلاف هذا في موضع آخر . فقال : يقال إن شعبة أخطأ في اسمه إذ قال فيه منهال بن ملحان . قال : وقال البخاري : حديث همام أصح من حديث شعبة قال : ومنهال بن ملحان لا يعرف في الصحابة , والصواب قتادة بن ملحان القيسي , تفرد بالرواية عنه ابنه عبد الملك وقتادة يعد في أهل البصرة .

وقال أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة : المنهال أبو عبد الملك بن منهال رجل من بني قيس بن ثعلبة نزل البصرة , وذكر عنه هذا الحديث . وقال في حرف القاف : قتادة بن ملحان القيسي سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا . وذكر عبد الملك بن منهال القيسي عن أبيه . وقال بعضهم : لعل أبا داود أسقط اسمه لأجل هذا الاضطراب .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى الإمام أحمد والترمذي والنسائي عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا أبا ذر , إذا صمت من الشهر , فصم ثلاثة عشرة , وأربع عشرة , وخمس عشرة " وفي

صحيح مسلم عن أبي قتادة يرفعه " ثلاث من كل شهر , ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله " وروى النسائي عن جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة , وأربع عشرة وخمس عشرة " وروى أيضا عن أبي هريرة قال " جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها , فوضعها بين يديه , فأمسك فلم يأكل وأمر القوم أن يأكلوا , وأمسك الأعرابي , فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تأكل ؟ قال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر . قال : إن كنت صائما فصم الغد "

حدثنا أبو كامل حدثنا أبو داود حدثنا شيبان عن عاصم عن زر عن عبد الله قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يعني من غرة كل شهر ثلاثة أيام

( عبد الله )

: وهو ابن مسعود رضي الله عنه

( من غرة كل شهر ثلاثة أيام )

: أي الأيام البيض الليالي بالقمر وهي ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر , قاله السيوطي .

وقال علي القاري : من غرة كل شهر أي أوله . قيل لا منافاة بين هذا الحديث وحديث عائشة وهو أنه لم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم لأن هذا الراوي وجد الأمر على ذلك في غالب ما اطلع عليه من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم فحدث بما كان يعرف من ذلك , وعائشة رضي الله عنها اطلعت من ذلك على ما لم يطلع عليه هذا الراوي فحدثت بما علمت , فلا تنافي بين الأمرين وفي القاموس : الغرة من الهلال طلعت فيمكن أن يقال كلما طلع هلال صام ثلاثة أيام , ولا يلزم منه أن يكون الصوم من أوله فيوافق بقية الحديث . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي .

وقال الترمذي : حسن غريب . وفي حديث الترمذي " قل ما كان يفطر يوم الجمعة " وفي حديث النسائي " قلما رأته يفطر يوم الجمعة " .

باب من قال الاثنين والخميس

يصوم ثلاثة من كل شهر  
( الاثنين والخميس )

: وفي الباب السابق الصوم الثلاث في أيام الليالي البيض ولا  
منافاة بينهما , فإنه كان مرة كذا ومرة كذا .

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن عاصم بن بهدلة عن  
سواء الخزاعي عن حفصة قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من  
الشهر الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى

( عن حفصة )

: قال المنذري : وأخرجه النسائي .

حدثنا زهير بن حرب حدثنا محمد بن فضيل حدثنا الحسن بن  
عبيد الله عن هنيذة الخزاعي عن أمه قالت  
دخلت على أم سلمة فسألتها عن الصيام فقالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل  
شهر أولها الاثنين والخميس

( أولها )

: بالرفع

( الاثنين )

: بضم النون وكسرها وفتحها

( والخميس )

: بالحركات الثلاث على التبعية . قال الأشرف : والظاهر الاثنان .  
ف قيل : أعرب بالحركة لا بالحرف , وقيل المضاف محذوف مع  
إبقاء المضاف إليه على حاله وتقديره أولها يوم الاثنين . وقيل  
إنه علم كالبحرين والأعلام لا تتغير عن أصل وضعها باختلاف  
العوامل وقال الطيبي أولها منصوب لكن بفعل مضممر أي اجعل  
أولها الاثنين والخميس يعني والواو بمعنى أو وعليه ظاهر كلام  
الشيخ التوريشتي حيث قال صوابه الاثنين أو الخميس .  
والمعنى أنها تجعل أو الأيام الثلاثة الاثنين أو الخميس وذلك لأن  
الشهر إما أن يكون افتتاحه من الأسبوع في القسم الذي بعد  
الخميس فتفتح صومها في شهرها ذلك بالاثنين , وإما أن يكون  
بالقسم الذي بعد الاثنين فتفتح شهرها ذلك بالخميس , وكذلك  
وجدت الحديث فيما يرويه من كتاب الطبراني . كذا في المرقاة .  
قال المنذري : وأخرجه النسائي .

## باب من قال لا يبالي من أي الشهر أي من أي أيام الشهر يصوم .

حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن يزيد الرشك عن معاذة  
قالت

قلت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من  
كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم قلت من أي شهر كان يصوم قالت  
ما كان يبالي من أي أيام الشهر كان يصوم

( قالت نعم )

: أي وهذا أقل ما كان يقتصر عليه

( من أي شهر كان يصوم )

: أي هذه الثلاثة من أولها أو أوسطها أو آخرها متصلة أو منفصلة  
قالت

( ما كان يبالي )

: أي يهتم للتعين

( من أي أيام الشهر كان يصوم )

: أي كان يصومها بحسب ما يقتضي رأيه الشريف قال العلماء :  
ولعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب على ثلاثة معينة ,  
لئلا يظن تعينها .

قال المنذري : وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روي صيامها على صفة أخرى , فعن عائشة قالت " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد  
والاثنين , ومن الشهر الآخر : الثلاثاء والأربعاء والخميس " رواه  
الترمذي وقال : حديث حسن .

وقد روي فيه صفة أخرى : فعن ابن عمر " أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر : يوم الاثنين  
من أول الشهر , ثم الخميس الذي يليه , ثم الخميس الذي يليه " .  
رواه النسائي .

وقد جاء على صفة أخرى , فعن هنيذة الخزاعي عن أم سلمة

قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بصيام ثلاثة أيام : أول خميس . والاثنين , والاثنين " رواه النسائي .

## باب النية في الصيام

حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قال أبو داود رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضا جميعا عن عبد الله بن أبي بكر مثله ووقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي كلهم عن الزهري

( من لم يجمع الصيام )

: من الإجماع أي لم ينو . قال الخطابي : معنى الإجماع إحكام النية والعزيمة , يقال أجمعت الرأي وأزمت بمعنى واحد . وفيه بيان أن من تأخرت نيته للصوم عن أول وقته فإن صومه فاسد , وفيه دليل على أن تقديم نية الشهر كله في أول ليلة منه لا يجزئه عن الشهر كله , لأن صيام كل يوم من الشهر صيام مفرد متميز عن غيره , فإذا لم ينو في الثاني قبل فجره , وفي الثالث كذلك لا يجزئه , وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما , وإليه ذهب الحسن البصري والشافعي وأحمد بن حنبل .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا نوى للغرض قبل زوال الشمس أجزاءه . وقالوا في صوم النذر والكفارة والقضاء إن عليه تقديم النية قبل الفجر . وقال إسحاق بن راهويه إذا قدم للشهر النية أول ليلة أجزاءه للشهر كله , وإن لم يجدد النية كل ليلة . وقد زعم بعضهم أن هذا الحديث غير مسند لأن سفيان ومعمر قد أوقفاه على حفصة .

قلت : هذا لا يضر ; لأن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قد أسنده , وزيادات الثقات مقبولة . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال أبو داود : رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضا جميعا عن عبد الله بن أبي بكر مثله يعني مرفوعا , وأوقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي . وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا

من هذا الوجه . وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح .  
وقال الدارقطني : رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري ، وهو  
من الثقات الرفعاء .  
وقال الخطابي : عبد الله بن أبي بكر بن عمرو قد أسنده  
وزيادات الثقات مقبولة . وقال البيهقي : وعبد الله بن أبي بكر  
أقام إسناده ورفعته وهو من الثقات الأثبات . هذا آخر كلامه . وقد  
روى من حديث عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " من لم يبت الصيام قبل طلوع الفجر " أخرجه الدارقطني  
وقال تفرد عبد الله بن عباد عن المفضل يعني ابن فضالة بهذا  
الإسناد وكلهم ثقات . وقوله من لم يجمع بضم الياء آخر الحروف  
وسكون الجيم من الإجماع إحكام النية والعزيمة ، يقال أجمعت  
الرأي وأزمنت بمعنى واحد ، وروى يبيت بضم الياء آخر الحروف  
وفتح الباء الموحدة أي ينويه من الليل . وروى يبت بفتح الياء آخر  
الحروف وضم الباء الموحدة أي لم ينوه ويجزم به فيقطعه من  
الوقت الذي لا صوم فيه وهو الليل . وروى من لم يؤرضه الليل  
أي لم يهيئه بالنية من أرضت المكان إذا سويته انتهى .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
قال النسائي : الصواب عندنا موقوف ، ولم يصح رفعه ومدار  
رفعته على ابن جريح وعبد الله بن أبي بكر . فأما حديث عبد الله  
بن أبي بكر : فمن رواية يحيى بن أيوب عنه قال النسائي ويحيى  
بن أيوب ليس بالقوي وحديث ابن جريح عن الزهري غير محفوظ  
. وقال البيهقي : عبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعته ، وهو  
من الثقات الأثبات . آخر كلامه .  
وقد روي من حديث عمرة عن عائشة ، واختلف عليها في وقفه  
ورفعه ، فرواه الدارقطني عنها مرفوعا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم " من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له "  
قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل ، يعني  
ابن فضالة ، بهذا الإسناد ، وكلهم ثقات ، وغيره يرويه موقوفا  
على عائشة ، قاله عبد الحق .

**باب في الرخصة في ذلك**  
أي في ترك النية بالليل .

حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان ح وحدثنا عثمان بن أبي  
شيبة حدثنا وكيع جميعا عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت  
طلحة عن عائشة رضي الله عنها قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل علي قال هل  
عندكم طعام فإذا قلنا لا قال إني صائم زاد وكيع فدخل علينا  
يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حيس فحبسناه لك فقال  
أدنيه  
قال طلحة فأصبح صائما وأفطر

( هل عندكم طعام فإذا قلنا لا قال إني صائم إلخ )  
: قال الخطابي فيه نوعان من الفقه أحدهما جواز تأخير نية  
الصوم عن أول النهار إذا كان تطوعا والآخر جواز إفطار الصائم  
قبل الليل إذا كان متطوعا به , ولم يذكر في الحديث إيجاب  
القضاء . وكان غير واحد من الصحابة يذهب إلى ذلك منهم ابن  
مسعود وحذيفة وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري رضي الله  
عنهم , وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل , وكان ابن عمر لا  
يصوم تطوعا حتى يجمع من الليل . وقال جابر بن زيد لا يجزئه  
في التطوع حتى يبيت النية . وقال مالك بن أنس في صوم  
النافلة لا أحب أن يصوم أحد إلا أن يكون قد نوى الصيام من  
الليل .

( حيس )

: هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن وقد يجعل عوض  
الأقط الدقيق  
( أدنيه )

: من الإدناء أي قربه .

قال المنذري وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وفي رواية  
لمسلم " فإني إذا صائم " وأخرجه البيهقي وفيه قال " إني  
أصوم " وقال وهذا إسناد صحيح .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
زاد النسائي " فأكل وقال : ولكن أصوم يوما مكانه " ثم قال :  
هذا خطأ قال عبد الحق : قد روى الحديث جماعة عن طلحة فلم  
يذكر أحد منهم " ولكن أصوم يوما مكانه " وهذه الزيادة هي من  
رواية سفيان بن عيينة عن طلحة , ولفظ النسائي فيه عن  
مجاهد عن عائشة قالت " دخل علي رسول الله صلى الله عليه

وسلم يوما , فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلت لا . فقال : فإني صائم , ثم مر بي بعد ذلك اليوم , وقد أهدي لنا حيس فخبأت له منه , وكان يحب الحيس . قالت يا رسول الله , إنه أهدي لنا حيس , فخبأت لك منه قال : أدنيه , أما إني قد أصبحت وأنا صائم , فأكل منه , ثم قال : إنما مثل صوم المتطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة , فإن شاء أمضاها , وإن شاء حبسها " وفي لفظ النسائي " يا عائشة إنما منزلة من صام في غير رمضان , أو في غير قضاء رمضان , أو في التطوع , بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله فجاد منها بما شاء فأمضاه وبخل بما بقي فأمسكه " وفي لفظ له عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت " جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : هل عندكم من طعام ؟ قلت لا . قال : إني إذن أصوم . قالت : ثم دخل مرة أخرى . فقلت : قد أهدي لنا حيس , فقال : إذن أفطر , وقد فرضت الصوم " .

وفيه حجة على المسألتين : جواز إنشاء صوم التطوع بنية من النهار , وجواز الخروج منه بعد الدخول فيه . وأما زيادة النسائي تمثيله بالصدقة يخرجها الرجل , فهذا اللفظ قد رواه مسلم في صحيحه من قول مجاهد , قال طلحة بن يحيى : فحدثت مجاهدا بهذا الحديث , فقال " ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله , فإن شاء أمضاها , وإن شاء أمسكها " .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن أم هانئ قالت لما كان يوم الفتح فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم هانئ عن يمينه قالت فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب فناولته فشرب منه ثم ناولة أم هانئ فشربت منه فقالت يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة فقال لها أكنت تقضين شيئا قالت لا قال فلا يضرك إن كان تطوعا

( الوليدة )

: أي الأمة

( فناولته )

: أي الجارية , والضمير المنصوب له صلى الله عليه وسلم

والمفعول الثاني مقدر وهو الإناء

( أكنت تقضين )

: أي بهذا الصوم

( شينا )

: أي من الواجبات عليك

( فلا يضرك )

: أي ليس عليك إثم في فطرك

( إن كان )

: أي صومك

( تطوعا )

: وهو للتأكيد قاله القاري . قال الخطابي : في هذا بيان أن  
القضاء غير واجب إذا أفطر في تطوع , وهو قول ابن عباس  
رضي الله عنهما , وإليه ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل  
وإسحاق . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يلزمه القضاء إذا أفطر .  
وقال مالك بن أنس : إذا أفطر من غير علة يلزمه القضاء .  
قال المنذري وأخرجه الترمذي والنسائي وفي إسناده مقال ولا  
يثبت . وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي . وقال  
الترمذي : في إسناده مقال والله أعلم .

## باب من رأى عليه القضاء

حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني حيوة بن  
شريح عن ابن الهاد عن زميل مولى عروة عن عروة بن  
الزبير عن عائشة قالت  
أهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنا ثم دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله إنا أهديت لنا  
هدية فاشتبهيناها فأفطرنا فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا عليكم صوما مكانه يوما آخر

( لا عليكم )

: أي لا بأس عليكم في الإفطار

( صوما مكانه يوما آخر )

: قال الخطابي وقد جاء في هذا الحديث رواية ابن جريج عن  
الزهري عن عروة قال ابن جريج : قلت للزهري أسمعته من  
عروة قال إنما أخبرني رجل باب عبد الملك بن مروان فيشبه أن  
يكون ذلك الرجل هو زميل هذا . ولو ثبت الحديث أشبه أن يكون  
إنما أمرهما بذلك استحبابا لأن بدل الشيء في أكثر الأحكام  
الأصول يحل محل أصله , وهو في الأصل مخير فكذلك في

البدل .

قال المنذري : وأخرجه النسائي وقال : زميل ليس بالمشهور .  
وقال البخاري لا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد بن الهاد  
من زميل ولا تقوم به الحجة وقال الخطابي : إسناده ضعيف  
وزميل مجهول .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى النسائي حديث الأمر بالقضاء من حديث جرير بن حازم  
عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم , وتابعه الفرغ بن فضالة عن يحيى , قال  
الدارقطني : وهم فيه جرير وفرج , وخالفهما حماد بن زيد وعباد  
بن العوام ويحيى بن أيوب , فرووه عن يحيى بن سعيد عن  
الزهري مرسلًا , وقد رواه النسائي أيضا من حديث جعفر بن  
برقان , أخبرنا الزهري عن عروة عن عائشة به , وقال " اقضيا  
يوما لغد " ومن حديث سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة  
به , وفيه " فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوما  
يوما مكانه " وذكر النسائي أنه أيضا من رواية إسماعيل بن عقبة  
وصالح بن كيسان . فقد برئ زميل من عهدة التفرد به وتابعهم  
أيضا يحيى ابن سعيد عن ابن شهاب فهؤلاء سفيان وجعفر بن  
برقان وصالح بن كيسان وإسماعيل بن عقبة ويحيى بن سعيد  
على اختلاف عنه عن ابن شهاب الزهري وصلا وإرسالا , كلهم  
يذكر الأمر بالقضاء زيادة على رواية زميل وجرير بن حازم وفرج  
بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة , فالذي يغلب  
على الظن أن اللفظة محفوفة في الحديث , وتعليلها بما ذكر  
قد تبين ضعفه .

ولكن قد يقال : الأمر بالقضاء أمر ندب لا أمر إيجاب . وبالله  
التوفيق .

### باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها

حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن  
همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم المرأة وبعلاها  
شاهد إلا بإذنه غير رمضان ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه

( لا تصوم امرأة )  
: أي نفلا لئلا يفوت على الزوج الاستمتاع بها  
( وبعلمها شاهد )  
: أي زوجها حاضر معها في بلدها  
( إلا بإذنه )  
: تصرّحاً أو تلويحاً  
( ولا تأذن )  
: أحداً من الأجنب أو الأقارب حتى النساء . وقال ابن حجر المكي  
: يصح رفعه خبراً يراد به النهي ، وجزمه على النهي  
( في بيته )  
: أي في دخول بيته  
( إلا بإذنه )  
: وفي معناه العلم برضاه .  
قال المنذري : وأخرجه مسلم . وأخرج البخاري فصل الصوم  
خاصة وليس في حديثهما غير رمضان .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي  
صالح عن أبي سعيد قال  
جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن عنده فقالت  
يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت  
ويفطرني إذا صمت ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس  
قال وصفوان عنده قال فسأله عما قالت فقال يا رسول الله  
أما قولها يضربني إذا صليت فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها قال  
فقال لو كانت سورة واحدة لكفت الناس وأما قولها يفطرني  
فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يومئذ لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها وأما  
قولها إني لا أصلي حتى تطلع الشمس فإننا أهل بيت قد عرف لنا  
ذاك لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس قال فإذا استيقظت  
فصل  
قال أبو داود رواه حماد يعني ابن سلمة عن حميد أو ثابت  
عن أبي المتوكل

( ويفطرني )  
: بالتشديد أي يأمرني بالإفطار  
( فإنها تقرأ بسورتين )

**: أي تقرأ بسورتين طويلتين في ركعة أو في ركعتين ( وقد نهيتها )**  
**: أي عن تطويل القراءة وإطالة الصلاة ( قال )**  
**: أبو سعيد ( فقال )**  
**: رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لو كانت )**  
**: اسمه يعود إلى مصدر تقرأ أي لو كانت القراءة بعد الفاتحة ( سورة واحدة )**  
**: أي أي سورة كانت ولو أقصرها . وقال الطيبي : لو كانت القراءة سورة واحدة وهي الفاتحة ( لكفت الناس )**  
**: أي لأجزأتهم كفتهم جمعا وأفرادا كذا في المرقاة ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها )**  
**: قال الخطابي : في هذا الحديث من الفقه أن منافع المتعة والعشرة من الزوجة مملوكة للزوج في عامة الأحوال , وأن حقا في نفسها محصور في وقت دون وقت , وفيه أن للزوج أن يضربها ضربا غير مبرح إذا امتنعت عليه من إيفاء الحق وإجمال العشرة , وفيه دليل على أنها لو أحرمت بالحج كان له منعها وحصرها ; لأن حقه عليها معجل وحق الله متراج , وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباح , ولم يختلف العلماء في أن له منعها من حج التطوع ( فأنا أهل بيت )**  
**: أي أنا أهل صنعة لا ننام الليل ( قد عرف لنا ذلك )**  
**: أي عادتنا ذلك وهي أنهم كانوا يسقون الماء في طول الليالي ( لا نكاد نستيقظ )**  
**: أي إذا رقدنا آخر الليل ( قال فإذا استيقظت فصل )**  
**: ذلك أمر عجيب من لطف الله سبحانه بعباده ومن لطف نبيه صلى الله عليه وسلم ورفقه بأمته , ويشبهه أن يكون ذلك منه على معنى ملكة الطبع واستيلاء العادة فصار كالشيء المعجوز عنه , وكان صاحبه في ذلك بمنزلة من يغمى عليه , فعذر فيه ولم يثرب عليه . ويحتمل أن يكون ذلك إنما كان يصيبه في بعض الأوقات دون بعض , وذلك إذا لم يكن بحضرته من يوقظه ويبعثه**

من المنام فيتمادي به النوم حتى تطلع الشمس دون أن يكون ذلك منه في عامة الأحوال فإنه يبعد أن يبقى الإنسان على هذا في دائم الأوقات وليس بحضرته أحد لا يصلح هذا القدر من شأنه ولا يراعي مثل هذا من حاله ولا يجوز أن يظن به الامتناع من الصلاة في وقتها ذلك مع زوال العذر بوقوع التنبيه وإيقاظ ممن يحضره وبشاهده والله أعلم  
( عن أبي المتوكل )

: الناجي البصري . والحاصل أن أبا صالح ليس بمتفرد بهذه الرواية عن أبي سعيد بل تابعه أبو المتوكل عنه ثم الأعمش ليس بمتفرد أيضا بل تابعه حميد أو ثابت وكذا جرير ليس بمتفرد بل تابعه حماد بن سلمة . وفي هذا كله رد على الإمام أبي بكر البزار وسيجيء كلامه . قال المنذري : قال أبو بكر البزار هذا الحديث كلامه منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال : ولو ثبت احتمال إنما يكون إنما أمرها بذلك استحبابا ، وكان صفوان من خيار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أتت نكرة هذا الحديث أن الأعمش لم يقل حدثنا أبو صالح فأحسب أنه أخذه عن غير ثقة وأمسك عن ذكر الرجل فصار الحديث ظاهر إسناده حسن وكلامه منكر لما فيه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمدح هذا الرجل ويذكره بخير ، وليس للحديث عندي أصل .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقال غير المنذري : ويدل على أن الحديث وهم لا أصل له : أن في حديث الإفك المتفق على صحته قالت عائشة " وإن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول : سبحان الله ! فوالذي نفسي بيده ما كشفت عن كتف أنثى قط ، قال : ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله شهيدا " وفي هذا نظر . فلعله تزوج بعد ذلك . والله أعلم .

### باب في الصائم يدعى إلى وليمة

حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا أبو خالد عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليصل

## قال هشام والصلاة الدعاء قال أبو داود رواه حفص بن غياث أيضا عن هشام

**باب ما يقول الصائم إذا دعي إلى الطعام**  
وجد هذا الباب في بعض النسخ .

**حدثنا مسدد حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة قال**  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى طعام  
وهو صائم فليقل إنني صائم

( إذا دعي أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل إنني صائم )  
: قال النووي : محمول على أنه يقوله اعتذارا له وإعلاما بحاله ,  
فإن سمح له ولم يطالبه بالحضور سقط عنه الحضور وإن لم  
يسمح وطالبه بالحضور لزمه الحضور وليس الصوم عذرا في  
إجابة الدعوة لكن إذا حضر لا يلزمه الأكل ويكون الصوم عذرا في  
ترك الأكل بخلاف المفطر فإنه يلزمه الأكل , والفرق بين الصائم  
والمفطر منصوص عليه في الحديث الصحيح كما هو معروف في  
موضعه . وأما الأفضل للصائم فإن كان يشق على صاحب الطعام  
صومه استحبه له الفطر وإلا فلا . هذا إذا كان صوم تطوع فإن  
كان صوما واجبا حرم الفطر . ومعنى هذا الحديث أنه لا بأس  
بإظهار نوافل العبادة من الصوم والصلاة وغيرهما إذا كان دعت  
إليه حاجة , والمستحب إخفاؤها إذا لم تكن حاجة وفيه الإرشاد  
إلى حسن المعاشرة وإصلاح ذات البين وتأليف القلوب وحسن  
الاعتذار عند سببه .  
قال المنذري : أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

### باب الاعتكاف

قال النووي : هو في اللغة الحبس والمكث واللزوم , وفي الشرع  
المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة  
ويسمى الاعتكاف جوارا , ومنه الأحاديث الصحيحة منها حديث  
عائشة رضي الله عنها في أوائل الاعتكاف في صحيح البخاري  
قالت " كان النبي صلى الله عليه وسلم يصغي إلي رأسه وهو  
مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض " وقد جاءت الأحاديث في  
اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأواخر من رمضان  
والعشر الأول من شوال , ففيها استحباب الاعتكاف وتأكيد  
استحبابه في العشر الأواخر من رمضان . وقد أجمع المسلمون

على استحبابه وأنه ليس بواجب , وعلى أنه متأكد في العشر  
الأواخر من رمضان .  
ومذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم : أن الصوم ليس بشرط  
لصحة الاعتكاف , بل يصح اعتكاف المفطر ويصح اعتكاف ساعة  
واحدة ولحظة واحدة , وضابطه عند أصحابنا مكث يزيد على  
طمأنينة الركوع أدنى زيادة , ولنا وجه أنه يصح اعتكاف المار في  
المسجد من غير لبث والمشهور الأول . فينبغي لكل جالس في  
المسجد لانتظار صلاة أو لشغل آخر من آخره أو دنيا أن ينوي  
الاعتكاف فيحسب له ويثاب عليه ما لم يخرج من المسجد , فإذا  
خرج ثم دخل جدد نية أخرى وليس للاعتكاف ذكر مخصوص ولا  
فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف ولو تكلم بكلام  
دنيا أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها لم يبطل اعتكافه . وقال  
مالك وأبو حنيفة والأكثرون : يشترط في الاعتكاف الصوم فلا  
يصح اعتكاف مفطر .

**حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن  
عروة عن عائشة**  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من  
رمضان حتى قبضه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده

( كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله )  
: قال القسطلاني : وفيه دليل على أنه لم ينسخ وأنه من السنن  
المؤكدة خصوصا في العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر

( ثم اعتكف أزواجه من بعده )  
: فيه دليل على أن النساء كالرجال في الاعتكاف , وقد كان عليه  
السلام أذن لبعضهن , وأما إنكاره عليهن الاعتكاف بعد الإذن كما  
في الحديث الصحيح فلمعنى آخر , فقيل خوف أن يكن غير  
مخلصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه , أو  
ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف , أو  
لتضييقهن المسجد بأبنيتهم . وعند أبي حنيفة إنما يصح اعتكاف  
المرأة في مسجد بيتها وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها  
انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

**حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد أخبرنا ثابت عن أبي  
رافع عن أبي بن كعب**

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان فلم يعتكف عاما فلما كان في العام المقبل اعتكف عشرين ليلة

( فلم يعتكف عاما فلما كان في العام المقبل اعتكف عشرين ليلة )

: قال الخطابي : فيه من الفقه أن النوافل المعتادة تقضى إذا فاتت كما تقضى الفرائض . ومن هذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركعتين اللتين فاتتاه لقدم الوفد واشتغاله بهم . وفيه مستدل لمن أجاز الاعتكاف بغير صوم ينشئه له ، وذلك أن صومه في شهر رمضان إنما كان للشهر لأن الوقت مستحق له . وقد اختلف الناس في هذا ، فقال الحسن البصري : إن اعتكف من غير صيام أجزاءه ، وإليه ذهب الشافعي . وروي عن علي وابن مسعود أنهما قالوا إن شاء صام وإن شاء أفطر . وقال الأوزاعي ومالك : لا اعتكاف إلا بصوم ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . وروي عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري . قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وروى النسائي في سننه عن أبي بن كعب : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فسافر عاما فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين " ، وفي رواية " ليلة " . وهذا أولى من الاحتمال المذكور . وقال بعضهم : يحتمل أن يكون هذان العشران المذكوران في حديث أبي داود هي العشر الذي كان يعتكفه ، والعشر الذي تركه من أجل أزواجه ، ثم اعتكف من شوال عشرين ليلة وهذا فاسد ، فإن الحديث حديث أبي بن كعب ، وقد أخبر أنه إنما تركه لسفره . وبالله التوفيق .

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ويعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى

الفجر ثم دخل معتكفه قالت وإنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان قالت فأمر بينائه فضرب فلما رأيت ذلك أمرت بينائي فضرب قالت وأمر غيري من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بينائه فضرب فلما صلى الفجر نظر إلى الأبنية فقال ما هذه البر تردن قالت فأمر بينائه فقوض وأمر أزواجه بأبنيتهن فقوضت ثم أخرج الاعتكاف إلى العشر الأول يعني من شوال

قال أبو داود رواه ابن إسحق والأوزاعي عن يحيى بن سعيد نحوه ورواه مالك عن يحيى بن سعيد قال اعتكف عشرين من شوال

( عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه إلخ )  
قال الخطابي : فيه من الفقه أن المعتكف يبتدئ اعتكافه من أول النهار ويدخل في معتكفه بعد أن صلى , وإليه ذهب الأوزاعي , وبه قال أبو ثور . وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : عليه القضاء في الاعتكاف قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر بعينه , وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه , وفيه دليل على أن الاعتكاف إذا لم يكن نذرا كان للمعتكف أن يخرج منه أي وقت شاء . قلت : وفي الحديث دليل على جواز اعتكاف النساء , وفيه أنه ليس للمرأة أن تعتكف إلا بإذن زوجها , وعلى أن للزوج أن يمنعها من ذلك بعد الإذن فيه , وفيه دلالة على أن اعتكاف المرأة في بيتها جائز وقد حكى جوازها عن أبي حنيفة وأما الرجل فلم يختلفوا أن اعتكافه في بيته غير جائز وإنما شرع الاعتكاف في المساجد , وكان حذيفة بن اليمان يقول لا يكون الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس . وقال عطاء لا يعتكف إلا في مسجد مكة والمدينة وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال لا يجوز أن يعتكف إلا في الجامع , وكذلك قال الزهري والحكم وحماد . وقال سعيد بن جبير وأبو قلابة والنخعي : يعتكف في مساجد القبائل , وهو قول أبي حنيفة وأصحابه , وإليه ذهب مالك والشافعي انتهى . وقال النووي : احتج به من يقول يبدأ الاعتكاف من أول النهار وبه قال الأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليه . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد : يدخل فيه قبيل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر , وأولوا على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاة الصبح لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفا لابثا في جملة

المسجد , فلما صلى الصبح انفراد .

( فأمر ببناؤه فضرب )

: بصيغة المجهول , وفيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه  
موضعا من المسجد ينفرد فيه مدة اعتكافه ما لم يضيق على  
الناس , وإذا أخذه يكون في آخر المسجد ورحابه لئلا يضيق على  
غيره وليكون أخلى له وأكمل في انفراده

( فقال ما هذه )

: الأخبية التي أراها

( ألبر )

: بهمزة الاستفهام ممدودة على وجه الإنكار والنصب على أنه  
مفعول مقدم لقوله

( تردن )

: بضم الفوقية وكسر الراء وسكون الدال من الإرادة أي أمهات  
المؤمنين

( فقوض )

: بالقاف المضمومة والضاد المعجمة من التفعيل أي أزيل وقلع  
( ثم أخرج الاعتكاف )

: ولفظ البخاري : فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشرا  
من شوال أي قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على  
سبيل الاستحباب , لأنه إذا عمل عملا أثبته , ولو كان للوجوب  
لاعتكف معه نساؤه أيضا في شوال ولم ينقل .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وقد احتج من لا يرى الصوم شرطا في الاعتكاف لدخول يوم  
العيد في اعتكافه وهذا لا يدل , فإن الحديث رواه البخاري وقال :  
" حتى اعتكف عشرا من شوال " لم يذكر غيره . وفي صحيح  
مسلم : " اعتكف في العشر الأول من شوال " . وهذا لا يقتضي  
دخول يوم العيد فيه كما يصح أن يقال : " صام في العشر الأول  
من شوال , وفي لفظ له : حتى اعتكف في آخر العشر من شوال  
" , وعدم الدلالة في هذان ظاهرة .

وقولها : " اعتكف العشر الأول من شوال " , ليس بنص في  
دخول يوم العيد في اعتكافه , بل الظاهر أنه لم يدخله في

اعتكافه , لاشتغاله فيه بالخروج إلى المصلى , وصلاة العيد وخطبته .  
ورجوعه إلى منزله لفطره , وفي ذلك ذهاب بعض اليوم , فلا يقوم بقية اليوم مقام جميعه .

## باب أين يكون الاعتكاف

حدثنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب عن يونس أن نافعاً أخبره عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان قال نافع وقد أراني عبد الله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد

( قال نافع وقد أراني عبد الله المكان الذي كان إلخ )  
: فيه أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد ; لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع المشقة في ملازمته , فلو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة لا سيما النساء لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر وهذا الذي ذكرناه من اختصاصه بالمسجد وأنه لا يصح في غيره هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود والجمهور سواء الرجل والمرأة . وقال أبو حنيفة : يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو الموضع المهيأ من بيتها لصلاتها , قال ولا يجوز للرجل في مسجد بيته وكمذهب أبي حنيفة قول قديم للشافعي ضعيف عند أصحابه , وجوزه بعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي للمرأة والرجل في مسجد بيتها . ثم اختلف الجمهور المشترطون المسجد العام , فقال الشافعي ومالك وجمهورهم : يصح الاعتكاف في كل مسجد , وقال أحمد : يختص بمسجد تقام الجماعة الراتبية فيه . وقال أبو حنيفة : يختص بمسجد تصلى فيه الصلوات كلها . وقال الزهري وآخرون : يختص بالجامع الذي تقام فيه الجمعة , ونقلوا عن حذيفة بن اليمان الصحابي اختصاصه بالمساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى وأجمعوا على أنه لا حد لأكثر الاعتكاف , قال النووي . وتقدم ذلك من كلام الخطابي : قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم وليس في حديث البخاري قول نافع .

حدثنا هناد عن أبي بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن  
أبي هريرة قال  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف كل رمضان عشرة أيام  
فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوما

( عن أبي بكر )

: هو ابن عياش المقرئ

( عن أبي حصين )

: بفتح الحاء وكسر الصاد هو عثمان بن عاصم قاله القسطلاني  
( عشرة أيام )

: وفي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي :  
يعتكف العشر الأواخر من رمضان ( فلما كان العام الذي قبض  
فيه اعتكف عشرين يوما ) : لأنه علم بانقضاء أجله فأراد أن  
يستكثر من الأعمال الصالحة تشرية لأمته أن يجتهدوا في العمل  
إذا بلغوا أقصى العمر ليلقوا الله على خير أعمالهم ولأنه عليه  
الصلاة والسلام اعتاد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن  
في كل عام مرة واحدة , فلما عارضه في العام الأخير مرتين  
اعتكف فيه مثل ما كان يعتكف . ذكره القسطلاني .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه .

### باب المعتكف يدخل البيت لحاجته

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة  
بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدني إلي  
رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان  
حدثنا قتيبة بن سعيد وعبد الله بن مسلمة قالوا حدثنا الليث عن  
ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم نحوه قال أبو داود وكذلك رواه يونس عن  
الزهري ولم يتابع أحد مالكا على عروة عن عمرة ورواه  
معمر وزياد بن سعد وغيرهما عن الزهري عن عروة عن  
عائشة

( وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان )

: قال الخطابي : فيه بيان أن المعتكف لا يدخل بيته إلا لغائط أو  
بول , فإن دخله لغيرهما من طعام أو شراب فسد اعتكافه . وقد  
اختلف الناس في ذلك , فقال أبو ثور لا يخرج إلا لحاجة الوضوء

الذي لا بد منه . وقال إسحاق بن راهويه لا يخرج إلا لغائط أو بول , غير أنه فرق بين الواجب من الاعتكاف والتطوع , فقال في الواجب لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة , وفي التطوع يشترط ذلك حين يبتدئ . وقال الأوزاعي لا يكون في الاعتكاف شرط . وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة ما خلى الجمعة والغائط والبول , فأما سوى ذلك من عيادة مريض وشهود جنازة فلا يخرج له . وقال مالك والشافعي لا يخرج المعتكف في عيادة مريض ولا شهود جنازة , وهو قول عطاء ومجاهد وقالت طائفة : للمعتكف أن يشهد الجمعة ويعود المريض ويشهد الجنازة , وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه , وهو قول سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( وكذلك رواه يونس )

: أي كما روى الليث عن الزهري عن عروة وعمرة كليهما معا عن عائشة كذلك رواه يونس . والحاصل أن الليث ويونس جمعا بين عروة وعمرة , ورواه معمر وزباد عن الزهري عن عروة وحده من غير ذكر عمرة , ورواه مالك عنه عن عروة عن عمرة عن عائشة . قال أبو داود : ولم يتابع أحد مالكا على هذه الزيادة والله أعلم .

حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالوا حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون معتكفا في المسجد فيناولني رأسه من خلل الحجر فأغسل رأسه وقال مسدد فأرجله وأنا حائض

( فيناولني رأسه من خلل الحجر )

: خلل بفتحيتين الفرجة بين الشئتين والجمع خلال مثل جبل وجيل ( فأرجله )

: من الترجيل بالجيم المشط والدهن , وفيه دليل على أنه يجوز للمعتكف التنظيف والتطيب والغسل والحلق والتزيب إلخا بالترجل , والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد . وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على أن من أخرج بعض بدنه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صحة الاعتكاف . قال الخطابي : فيه من الفقه أن المعتكف

ممنوع من الخروج من المسجد إلا لغائط أو بول وفيه أن ترجيل  
الشعر مباح للمعتكف والدرن . وفيه أن بدن الحائض طاهر غير  
نجس . وفيه أن من حلف لا يدخل بيتا فأدخل رأسه فيه وسائر  
بدنه خارج لم يحنث انتهى .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

حدثنا أحمد بن شويه المروزي حدثني عبد الرزاق أخبرنا  
معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن صفية قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتكفا فأتته أزوره ليلا  
فحدثته ثم قمت فانقلبت فقام معي ليقلبني وكان مسكنها  
في دار أسامة بن زيد فمر رجلان من الأنصار فلما رأيا النبي  
صلى الله عليه وسلم أسرعوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
على رسلكما إنها صفية بنت حيي قالا سبحان الله يا رسول  
الله قال إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم فخشيت أن  
يقذف في قلوبكما شيئا أو قال شرا  
حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب  
عن الزهري بإسناده بهذا قالت حتى إذا كان عند باب المسجد  
الذي عند باب أم سلمة مر بهما رجلان وساق معناه

( فأتته أزوره )

: من الزيارة

( فانقلبت )

: أي إلى بيتي

( فقام معي ليقلبني )

: أي يردني إلى بيتي

( على رسلكما )

: بكسر الراء أي على هيئتكما . الرسل السير السهل وجاء فيه

الكسر والفتح بمعنى التؤدة وترك العجل

( سبحان الله )

: إما أي حقيقة تنزه الله تعالى عن أن يكون رسوله متهما بما لا

ينبغي أو كناية عن التعجب من هذا القول

( إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم )

: وفي رواية البخاري يبلغ من الإنسان مبلغ الدم أي كمبلغ الدم

ووجه التشبيه بين طرفي التشبيه شدة الاتصال وعدم

المفارقة . قال الشافعي : معناه أنه خاف عليهما الكفر لو ظنا

به ظن التهمة فبادر إلى إعلامهما بمكانها نصيحة لهما قاله

العيني وقال الخطابي : حكى لنا عن الشافعي أنه قال : كان ذلك

منه صلى الله عليه وسلم شفقة عليهما لأنهما لو ظنا به ظن  
سوء كفرًا ، فبادر إلى إعلامهما ذلك لئلا يهلكا . وفيه أنه خرج من  
المسجد معها ليتبلغ منزلها ، وفي هذا حجة لمن رأى أن  
الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب وأنه لا يمنع المعتكف من  
إتيان المعروف .  
قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

## باب المعتكف يعود المريض

حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ومحمد بن عيسى قالا حدثنا  
عبد السلام بن حرب أخبرنا الليث بن أبي سليم عن عبد  
الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قال النفيلي قالت  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف  
فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه وقال ابن عيسى قالت إن  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود المريض وهو معتكف

( يمر بالمريض وهو )

: أي النبي صلى الله عليه وسلم

( معتكف )

: والمريض خارج عن المسجد

( فيمر كما هو )

: قال الطيبي : الكاف صفة لمصدر محذوف وما موصولة ولفظ

هو مبتدأ والخبر محذوف والجملة صلة ما أي يمر مرورا مثل

الهيئة التي هو عليها فلا يميل إلى الجوانب ولا يقف

( ولا يعرج )

: أي لا يمكث بيان للمجمل لأن التعرّيج الإقامة والميل عن

الطريق إلى جانب

( يسأل عنه )

: بيان لقوله يعود على سبيل الاستئناف

( إن كان )

: مخففة من المثقلة .

قال المنذري : في إسناده ليث بن أبي سليم وفيه مقال .

حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد عن عبد الرحمن يعني ابن

إسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت

السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا

يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ولا

## اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه قالت السنة قال أبو داود جعله قول عائشة

( السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا )  
: قال الخطابي : قولها السنة إن كانت أرادت بذلك إضافة هذه  
الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً فهي نصوص  
لا يجوز خلافها , وإن كانت أرادت به الفتيا على معاني ما عقلت  
من السنة فقد خالفها بعض الصحابة  
في بعض هذه الأمور , والصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان  
سبيلها النظر , على أن أبا داود قد ذكر على إثر هذا الحديث أن  
غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيها إنها قالت السنة , فدل  
ذلك على احتمال أن يكون ما قالته فتوى منها وليس برواية عن  
النبي صلى الله عليه وسلم , ويشبه أن تكون أرادت بقولها لا  
يعود مريضا أي لا يخرج من معتكفه قاصدا عيادته , وأنه لا يضيق  
عليه أن يمر به فيسأله غير معرج عليه كما ذكرته عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في حديث القاسم بن محمد  
( لا يمسه امرأة )

: تريد الجماع وهذا لا خلاف فيه أنه إذا جامع امرأته فقد بطل  
اعتكافه قاله الخطابي , وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك .

( ولا يباشرها )  
: فقد اختلف فيها فقال عطاء والشافعي : إن باشر أو قبل لم  
يفسد اعتكافه وإن أنزل , وقال مالك : يفسد , وكذلك قال أبو  
حنيفة وأصحابه . قاله الخطابي .  
وفي النيل : المراد بالمباشرة هنا الجماع بقريئة ذكر المس  
قبلها , ويؤيده ما روى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب  
نزول الآية { ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد } أنهم  
كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقى امرأته جامعها إن  
شاء فنزلت انتهى  
( إلا لما لا بد منه )

: ولا يتصور فعلها في المسجد . فيه دليل على المنع من الخروج  
لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيرهما إلا  
الذي لا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة وما في حكمها  
( ولا اعتكاف إلا بصوم )

: وفيه دليل أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم وأنه شرط وهو قول  
ابن عباس وابن عمر من الصحابة ومالك والأوزاعي والثوري

وأبي حنيفة . وقال ابن مسعود رضي الله عنه والحسن البصري والشافعي وأحمد وإسحاق إنه ليس بشرط , قالوا : يصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة , وهذا هو الحق للأدلة الصحيحة القائمة على ذلك لا كما قال الإمام الحافظ ابن القيم إن الراجح الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف ( ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع )

: يحتمل أن يكون معناه نفي الفضيلة والكمال وإنما يكره الاعتكاف في غير الجامع لمن نذر اعتكافاً أكثر من جمعة لئلا تفوته صلاة الجمعة , فأما من كان اعتكافه دون ذلك فلا بأس به , والجامع وغيره سواء في ذلك والله أعلم ( جعله قول عائشة )

: وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه ممن دونها انتهى وكذلك رجح ذلك البيهقي ذكره ابن كثير في الإرشاد . وقال المنذري : وأخرجه النسائي من حديث يونس بن زيد وليس فيه قالت السنة وأخرجه من حديث الإمام مالك وليس فيه أيضاً ذلك . وعبد الرحمن بن إسحاق هذا هو القرشي المدني يقال له عباد قد أخرج له مسلم في صحيحه ووثقه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره وتكلم فيه بعضهم .

### تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : قلت : عبد الرحمن - هذا - قال فيه أبو حاتم لا يحتج به , وقال البخاري : ليس ممن يعتمد على حفظه , وقال الدارقطني : ضعيف , يرمى بالقدر . وأيضاً فإن الحديث مختصر . وسياقه يدل على أنه ليس مجزوماً برفعه , وقال الليث : حدثني عقيل عن الزهري عن عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان , حتى توفاه الله , ثم اعتكف أزواجه من بعده والسنة في المعتكف أن لا يخرج إلا لحاجته التي لا بد منها , ولا يعود مريضاً , ولا يمسه امرأته ولا يباشرها , ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع , والسنة فيمن اعتكف أن يصوم " . قال الدارقطني : قوله " والسنة في المعتكف " إلى آخره , ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم , وإنما هو من قول الزهري , ومن أدرجه في الحديث فقد وهم , ولهذا - والله أعلم - ذكر صاحب الصحيح أوله , وأعرض عن هذه الزيادة , وقد رواه سويد بن عبد العزيز بن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة

عن عائشة يرفعه : لا اعتكاف إلا بصيام " وسويد قال فيه أحمد : متروك , وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي وغيره : ضعيف وسفيان بن حسين في الزهري ضعيف . قال الشيخ شمس الدين :

اختلف أهل العلم في اشتراط الصوم في الاعتكاف , فأوجبه أكثر أهل العلم , منهم عائشة أم المؤمنين وابن عباس وابن عمر , وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه , وذهب الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه أن الصوم فيه مستحب غير واجب . قال ابن المنذر : وهو مروى عن علي وابن مسعود . واحتج هؤلاء بما في الصحيحين عن عمر : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم , فقال : إني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية : فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك " , قالوا : والليل ليس بمحل للصيام , وقد جوز الاعتكاف فيه : واحتجوا أيضا بما رواه الحاكم في مستدرکه من حديث أبي سهيل عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه " , وقال : صحيح الإسناد .

واحتجوا أيضا بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر , ثم دخل معتكفه , وإنه أمر بخباء فضرب , وإنه أراد مرة الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان , فأمرت زينب بخبائها فضرب , وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخبائه فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر نظر فإذا الأخبية , فقال : ألبتر تردن ؟ فأمر بخبائه فقوض , وترك الاعتكاف في شهر رمضان , حتى اعتكف العشر الأول من شوال " , ويوم العيد داخل في جملة العشر , وليس محلا للصوم . واحتجوا أيضا بأن الاعتكاف عبادة مستقلة بنفسها , فلم يكن الصوم شرطا فيها كسائر العبادات , من الحج والصلاة والجهاد والرباط , وبأنه لزوم مكان معين لطاعة الله تعالى , فلم يكن الصوم شرطا فيه , كالرباط , وبأنه قرينة بنفسه , فلا يشترط فيه الصوم , كالحج .

قال الموجبون : الكلام معكم في مقامين : أحدهما : ذكر ضعف أدلتكم , والثاني : ذكر الأدلة على اشتراط الصوم .

فأما المقام الأول , فنقول لا دلالة في شيء مما ذكرتم , أما حديث ابن عمر عن أبيه فقد اتفق على صحته , لكن اختلف في لفظه كثيرا , فرواه مسدد وزهير ويعقوب الدورقي عن يحيى

القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فقالوا : " ليلة " , وكذلك رواه ابن المبارك وسليمان بن بلال عن عبيد الله , وهكذا رواه إسحاق بن راهويه عن حفص بن غياث عن عبيد الله ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث فأبهم المنذر , فقال : " إني نذرت أن أعتكف عند المسجد الحرام ؟ فقال : أوف بنذرك " , وكذلك رواه أبو أسامة عن عبيد الله مبهما , ورواه شعبة عن عبيد الله بن عمر فقال : " إني نذرت أن أعتكف يوما " وكذلك اختلف فيه على أيوب السختياني , فرواه حماد بن زيد عن نافع قال : " ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة , فقال : لم يعتمر منها , وكان على عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية , فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأمره أن يفي به , فدخل المسجد تلك الليلة , فلما أصبح إذا السبي يسعون , يقولون : أعتقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم " متفق عليه , وكذلك رواه ابن عينة عن أيوب , وخالفهما معمر وجرير , فقالا : " يوما " , وكلاهما في الصحيحين بهذين اللفظين . قال النفاة : يجوز أن يكون عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتكاف ليلة وحدها , فأمره به , وسأله مرة أخرى عن اعتكاف يوم , فأمره به .

قال الموجبون : هذا مما لا يشك عالم في بطلانه , فإن القصة واحدة , وعمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح سؤالا واحدا , وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده , وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها , وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع , كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مرارا في أسفار , والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها , بلفظ الإنكاح مرة , والتزويج مرة , والإملاك مرة , والقطع ببطلان الإسراء مرارا , كل مرة يفرض عليه فيها خمسون صلاة , ثم يرجع إلى موسى فيرده إلى ربه , حتى تصير خمسا , فيقول تعالى : لا يبدل القول لدي , هي خمس , وهي خمسون في الأجر " , ثم يفرضها في الإسراء الثاني خمسين , فهذا مما يجزم ببطلانه , ونظائره كثيرة , كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين : " كان الله ولا شيء قبله " و " كان ولا شيء غيره " و " كان ولا شيء معه " - : إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة , وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول , فإن سياقه : " أنه أناخ راحلته بباب المسجد , ثم تغللت فذهب يطلبها , ورسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث , فقال بعد ذلك : وايم الله وددت لو أني قعدت وتركتها " فيا سبحان الله !! في كل مرة يتفق له

هذا ؟ ! وبالجملة , فهذه طريقة من لا تحقيق له . وإذا كان عمر إنما سأل النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة , فإن كان يوما فلا دلالة فيه , وإن كان ليلة , فالليالي قد تطلق ويراد بها الأيام , استعمالا فاشيا في اللغة لا ينكر , كيف وقد روى سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : " أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم , فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أوف بنذرک " , وسعيد بن بشير - هذا - وإن كان قد ضعفه ابن المديني ويحيى بن معين والنسائي , فقد قال فيه شعبة : كان صدوق اللسان , وقال سفيان بن عيينة : كان حافظا , وقال دحيم : هو ثقة , وقال : كان مشيختنا يوثقونه . وقال البخاري : يتكلمون في حفظه , وهو يحتمل , وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء , وقال : محله الصدق , وقال ابن عدي : الغالب على حديثه الاستقامة . وقد روى عبد الله بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر هذا الحديث ; وفيه : " فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتكف ويصوم " ولكن تفرد به ابن بديل , وضعفه الدارقطني , وقال ابن عدي : له أحاديث مما ينكر عليه الزيادة في متنه أو إسناده , وقال أبو بكر النيسابوري : هذا حديث منكر , لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه , منهم : ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة , وابن بديل ضعيف الحديث , فهذا مما لا حاجة بنا إلى الاستدلال به . وحديث سعيد بن بشير أجود منه .

وأما حديث ابن عباس الذي رواه الحاكم , فله علتان : إحداهما : أنه من رواية عبد الله بن محمد الرملي , وليس بالحافظ حتى يقبل منه تفرد , بمثل هذا .  
العلة الثانية : أن الحميدي وعمرو بن زرارة روياه عن الدراوردي عن أبي سهيل عن طاوس عن ابن عباس موقوفا عليه , وهذا هو الصواب , وهو الثابت عن ابن عباس .

وأما حديث عائشة وقصة اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأول من شوال , فهذا قد اختلف فيه لفظ الصحيح . وفيه ثلاثة ألقاظ : أحدها : " عشرا من شوال " والثاني : " في العشر الأول من شوال " والثالث : " العشر الأول " , ولا ريب أن هذا ليس بصريح في اعتكاف يوم العيد , ولو كان الثابت هو قوله " العشر الأول من شوال " لأنه يصح أن يقال : اعتكف العشر الأول , وإن كان قد أخل بيوم منه , كما يقال : قام ليالي العشر الأخير , وإن كان قد أخل بالقيام في جزء من الليل .  
ويقال : قام ليلة القدر , وإن أخل بقيامه في بعضها .

وأما الأقيسة التي ذكرتموها , فمعارضة بأمثالها , أو بما هو من جنسها فلا حاجة إلى التطويل بذكرها .  
وأما المقام الثاني : وهو الاستدلال على اشتراط الصوم فأمر :

أحدها : أنه لم يعرف مشروعية الاعتكاف إلا بصوم , ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم , ولا أحد من أصحابه , أنهم اعتكفوا بغير صوم , ولو كان هذا معروفا عندهم لكانت شهرته تغني عن تكلفكم الاستدلال باعتكافه العشر الأول من شوال .  
الثاني : حديث عائشة الذي ذكره أبو داود في الباب , وقولها : " السنة - كذا وكذا - ولا اعتكاف إلا بصوم " .  
قال النفاة : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن رواية عبد الرحمن بن إسحاق , قال فيه أبو حاتم لا يحتج به , وقال البخاري : ليس ممن يعتمد على حفظه , وقال الدارقطني : يرمى بالقدر .

الثاني : أن هذا الكلام من قول الزهري لا من قول عائشة , كما ذكره أبو داود وغيره , قال الليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان , حتى توفاه الله , ثم اعتكف أزواجه من بعده " , فالسنة في المعتكف - إلى آخره , ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم , وإنما هو من قول الزهري , ومن أدرجه في الحديث فقد وهم .

الثالث : أن غايته الدلالة على استحباب الصوم في الاعتكاف , فإن قوله " السنة " إنما يفيد الاستحباب . وقوله لا اعتكاف إلا بصوم " نفي للكمال .

قال الموجبون : الجواب عما ذكرتم : أما تضعيف عبد الرحمن بن إسحاق . فقد روى له مسلم في صحيحه , ووثقه يحيى بن معين وغيره .

وأما قولكم : إنه من قول الزهري , ومن أدرجه فقد وهم , فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنا لو تركنا هذا لكان ما ذكرتم فادحا , ولكن قد روى الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت : " من اعتكف فعليه الصوم " فهذا يقوي حديث الزهري .

الثاني : أنه ولو أنه من كلام الزهري فهو يدل على أن السنة المعروفة التي استمر عليها العمل أنه لا اعتكاف إلا بصوم , فهل عارض هذه السنة سنة غيرها , حتى تقابل به ؟ وأما قولكم : إن هذا إنما يدل على الاستحباب , فليس المراد بالسنة هاهنا مجرد الاستحباب , وإنما المراد طريقة الاعتكاف , وسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم المستمرة فيه . وقوله " ولا اعتكاف إلا بصوم " يبين ذلك .  
وقولكم : إنه لنفي الكمال صحيح , ولكن لنفي كمال الواجب , أو المستحب ؟ الأول : مسلم , والثاني . ممنوع . والحمل عليه بعيد جدا , إذا لا يصلح النفي المطلق عند نفي بعض المستحبات , وإلا صح النفي عن كل عبادة ترك بعض مستحباتها , ولا يصح ذلك لغة ولا عرفا ولا شرعا , ولا يعهد في الشريعة نفي العبادة إلا بترك واجب فيها , وقال الدارقطني : يقال : إن قوله " والسنة على المعتكف " إلى آخره - : من كلام الزهري , ومن أدرجه في الحديث فقد وهم فيه .

حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا عند الكعبة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم  
حدثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح القرشي حدثنا عمرو بن محمد يعني العنقزي عن عبد الله بن بديل بإسناده نحوه قال فبينما هو معتكف إذ كبر الناس فقال ما هذا يا عبد الله قال سبي هوازن أعتقهم النبي صلى الله عليه وسلم قال وتلك الجارية فأرسلها معهم

( أن عمر رضي الله عنه جعل عليه )

: أي على نفسه

( أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا )

: شك الراوي

( فقال اعتكف وصم )

: قال الخطابي : فيه من الفقه أن نذر الجاهلية إذا كان على وفاق حكم الإسلام كان معمولا به . وفيه دليل على أن من حلف في كفره ثم أسلم فحنت أن الكفارة واجبة عليه , وهذا على مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا تلزمه الكفارة , وفيه أيضا دليل على وقوع ظهار الذمي ووجوب الكفارة عليه فيها والله أعلم . وقال في فتح الباري : وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحا لكن إسناده ضعيف , وقد زاد فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : " اعتكف وصم " أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف . وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن

دينار , ورواية من روى يوما شاذة , وقد وقع في رواية سليمان بن بلال عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند البخاري " فاعتكف ليلة " فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين انتهى .

( هو معتكف )

: أي عمر بن الخطاب

( فقال )

: عمر

( ما هذا )

: الصوت بالتكبير

( يا عبد الله )

: بن عمر

( قال )

: عمر

( وتلك الجارية )

: من سبايا هوازن التي عند عمر كيف تحبس

( فأرسلها )

: عمر بن الخطاب الجارية

( معهم )

: الذين أعتقوا . قال المنذري : وأخرجه النسائي . وفي إسناده عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي المكي وهو ضعيف . وقال ابن عدي : ولا أعلم ذكر في هذا الإسناد الصوم مع الاعتكاف إلا من رواية عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار . وقال الدارقطني : تفرد به ابن بديل عن عمرو وهو ضعيف الحديث . وقال الدارقطني أيضا : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هذا حديث منكر لأن الثقات من أصحاب عمرو لم يذكروه يعني الصوم , منهم ابن جريح وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم . وابن بديل ضعيف الحديث .

## تعليقات الحافظ ابن قيم الجوزية

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى الدارقطني هذا الحديث في سننه عن نافع عن ابن عمر " أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم , فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بعد إسلامه ؟ فقال : أوف بنذرك " , قال : هذا إسناد حسن , تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير , وروى

الدارقطني أيضا عن عائشة ترفعه : لا اعتكاف إلا بصيام " وقال : تفرد به سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري .

### باب في المستحاضة تعتكف

حدثنا محمد بن عيسى وقتيبة بن سعيد قال حدثنا يزيد عن خالد عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الصفرة والحمرة فربما وضعنا الطست تحتها وهي تصلي

( امرأة من أزواجه )  
: ولأبي ذر امرأة مستحاضة من أزواجه وهي أم سلمة كما في سنن سعيد بن منصور  
( فكانت ترى الصفرة )

: فيه جواز صلاتها كاعتكافها , لكن مع الأمن من التلويث كدائم الحدث . ذكره القسطلاني : وقال الشوكاني في النيل : والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث , ويلحق بها دائم الحدث ومن به جرح يسيل انتهى . قال المنذري : وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه .

----- انتهى بحمد الله -----